

إدارة أعمال التأمين

بين النظرية والتطبيق



الدكتور

محمد جودت ناصر

مجد لا في



إدارة أعمال التأمين

بين النظرية والتطبيق

إدارة أعمال التأمين

بين النظرية والتطبيق

تأليف

الدكتور محمد جودت ناصر
مدرس المساق في جامعة إربد الأهلية
عضو هيئة التدريس في جامعة دمشق

م. ع. د. د. د.

حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة للناشر. ولا يجوز إعادة طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه على أية هيئة أو بآية وسيلة إلا بإذن كتابي من الناشر.

الطبعة الأولى

١٤١٩ هـ - أيلول ١٩٩٨ م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(١٩٩٨ / ٨ / ١٣٦٣)

رقم التصنيف : ٣٦٨

المؤلف ومن هو في حكمه : محمد جودت ناصر

عنوان الكتاب : إدارة أعمال التأمين

الموضوع الرئيسي : ١ - العلوم الاجتماعية

٢ - التأمين

بيانات النشر : عمان / دار مجدلاوي للنشر

* - تم اعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

دار مجدلاوي

عمان - الرمز البريدي: ١١١١٨ - الأردن

ص.ب: ١٨٤٢٥٧ - تلفاكس: ٤٦١١٦٠٦

ردمك 9-009-9957 ISBN

الإهداء

إلى وطني المفدى
إلى داعي العلم والعلماء
إلى أخوتي الأحباء
إلى أبنائي الأعزاء
إلى زوجتي الشيماء

ورحم الله من علماتي ورباتي صغيراً

المؤلف

١٩٩٨/٩/١

الفصل الثالث تأمينات الحريق

٩٩	مفهوم تأمينات الحريق
١٠٠	غايتها وأهدافها
١٠١	أنواعها
١٠٢	شروطها العامة
١٠٤	تسعيرتها
١٠٤	حساب القسط
١٠٥	تطبيق عملي عن ما يجري بخصوص تأمينات الحريق بإحدى الشركات الأردنية مع نموذج عن طلب تأمين ضد الحريق

الفصل الرابع تأمينات السرقة والسطو والنقل

١٢٣	تأمينات السرقة والسطو
١٢٥	تأمينات النقل
١٢٧	تطبيق عملي عن سير عمليات التأمين البحري في إحدى الشركات الأردنية
١٣٨	تأمين السيارات
١٤١	تطبيق عملي عن سير عمليات تأمين السيارات في إحدى الشركات الأردنية مع نموذج عقد تأمين شامل

الفصل الخامس تأمينات الحياة

١٦٥	تعريفها
١٦٧	نشأتها
١٦٧	العوامل المؤثرة على حجم الخطر فيها
١٦٩	طرائق سداد الأقساط فيها
١٧٠	الخصائص المميزة لها
١٧١	الأخطار التي لا تشملها هذه التأمينات

١٧٢	تطبيق عملي ومعلومات تفصيلية عن سير عمليات تأمين الحياة في بعض الشركات الأردنية مع نماذج عن عقود تأمينات الحياة
٢١٥	كيفية حساب الأقساط في تأمينات الحياة
٢٢٠	جداول الرموز الحسابية أو الاستعاضة بمعدلات فائدة مختلفة
	مسائل توضيحية عن حساب الأقساط الوحيدة في كافة أنواع عقود
٢٣٢	تأمينات الحياة والوفاة والمختلطة
٢٦٠	حساب الأقساط السنوية الصافية
٢٧٦	كيفية حساب الأقساط التجارية

الفصل السادس

التأمينات الاجتماعية

٢٩٠	فوائد التأمينات الاجتماعية
٢٩١	تأمين إصابات العمل
٢٩٣	تأمين أمراض المهنة
٢٩٤	تأمين البطالة
٢٩٦	التأمين الصحي - الشيخوخة والعجز والوفاة

الفصل السابع

إعادة التأمين

٣٠٣	تعريفه
٣٠٥	طرق إعادة التأمين ومزايا وعيوب كل منها
٣٠٩	المصادر باللغتين العربية والأجنبية

المقدمة

لقد أصبح التأمين في المجتمعات الحديثة ضرورة ملحة لدرء الأخطار التي لا يمكن للأفراد والمجتمعات إهمالها ، وإغفال دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

فالتأمين وحده هو الوسيلة المثلى لحماية الممتلكات ووسائل الإنتاج ورؤوس الأموال ، وضمانات حماية الأسرة والأفراد من كافة الأخطار التي قد يتعرضون لها.

وعلى اعتبار ان صناعة التأمين صناعة عالمية وجزء لا يتجزء من الحياة الاقتصادية الدولية فيتوجب على هذه الصناعة مواكبة ومرافقة تلك الحياة الاقتصادية والسير معها جنباً الى جنب لكي تتفاعل مع تفاعلاتها المختلفة في إطار النظم الدولية أيا كان شكلها وتوجهاتها، ولكي يرقى بها بشكل مستمر بما يوافق التطورات الهائلة في المجالات التقنية والاقتصادية والدولية، ولكي تتمكن من مواكبة هذه التطورات في مبادئها وأسسها ونظرياتها وتطبيقاتها العملية.

وهنا ما يحتم وبدون أدنى شك على أعمال التأمين أن تواكب الزمن وتراقبه وتلازمه في التنظيم وفي تفعيل دوره نحو تحقيق الأهداف التي ينبغي تحقيقها من هذه الأعمال للإرتقاء بالمستوي التأميني على أكمل وجه وتحريك الساحة التأمينية وتطويرها من خلال : مصداقية شركات التأمين ، وكونيتها التي تُعبر عن مدى كثافة تواجدها وانتشارها عالمياً ، وقدرتها على استيعاب التكنولوجيا الجديدة واستخدامها على مدار الـ ٢٤ ساعة من كل يوم.

لذلك وانطلاقاً من هذه النقطة بالذات قامت الجامعات والمعاهد المتخصصة في معظم دول العالم ، على وضع مادة التأمين ضمن مناهجها الدراسية المقررة ، لكي تُمكن طلابها من التزود بحقائق هذا العلم والانتفاع به ، ولكي تتمكن من تهيئة كادرالموظفين المُدرَّب والمؤهل وتصقل معارفهم وقدراتهم ، وتعزز مؤهلاتهم المهنية في الأسواق التي تتعرض للكثير من المتغيرات وتشتد فيها التحديات.

كل هذه الأمور مجتمعة دفعت بي إلى تكريس هذه المعلومات وترتيبها وسردها وتفصيلها وتوضيحها وتوبييها وتدعيمها بالعديد من الحالات والمسائل العملية في كتابي هذا لتكون نبراساً يغير الطريق ويختصر المسافات لأجيالنا في التجديد والإبداع والإبتكار في هذا المجال ، ولكي تكون مرجعاً للتائهين والراغبين في كل الأوقات والسنين. يتزود من خلاله القارئ بحقائق هذا العلم وأسسهِ ونظرياته وتطبيقاته ، ولهذا عمدت إلى تقسيم كتابي الى سبعة فصول : أولها المدخل الى علم التأمين الذي يهدف إلى تعريف التأمين ونشأته وتطوره ومبادئه وفوائده على الصعيدين الإجتماعي والإقتصادي ، وآخرها إعادة التأمين الذي يهدف إلى التعريف بعملية توزيع الأخطار وتفتيتها ، وكيفية الإقبال على تأمين الأثماء المرتفعة الثمن التي تضاهي المقدرة والإمكانات المالية للشركة ، ومن ثم أنهيت كتابي هذا بقائمة المراجع والمصادر التي اعتمدت عليها واقتبست منها وأخذت عنها .

والله ولي التوفيق

المؤلف

الفصل الأول
مدخل إلى علم التاميين

الفصل الأول مدخل إلى علم التأمين

تعريف التأمين ونشأته وتطوره :

تعريف التأمين : إن التأمين بالأصل هو نظام أوروبي ظهر أول عقد له بشكل نظامي يتضمن الأركان الحقيقية لعقد التأمين في ألمانيا في ١٢ إيار / ١٩١٠ وهو يقوم على الوقاية من الخسارة والتعويض .

ومن ثم انتشرت بعض أنواعه في الأقطار والدول الإسلامية في أواخر النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري ، وتناوله علماء وفقهاء الشريعة الإسلامية بالبحث لمعرفة حكمه على ضوء الأدلة الشرعية والمعاملات الجارية - منذ ظهور الإسلام ..

ولهذا لا بد لنا من التطرق لتعاريف التأمين من كافة الجوانب .

فالتأمين لغة : يعني الضمان والقدرة على درء الأخطار .

والتأمين اصطلاحاً : يعني الإتفاق الذي تتحمل بموجبه شركة التأمين مسؤولية تغطية الأخطار المتفق عليها في العقد ، مقابل دفعات يسدها المتعاقدون مع هذه الشركات تمثل أقساط التأمين التي تستثمرها شركات التأمين بأعمال تجارية لتنميتها من جهة ولإمكانية الإيفاء بالالتزامات تجاه المتضررين من جهة ثانية ...

وأما التأمين من الناحية القانونية : فهو عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه ان يؤدي إلى

• انظر المرجع رقم (١١) .

•• انظر المرجع رقم (٦) .

••• انظر المرجع رقم (٧) .

المؤمن له أو إلى المستفيد الذى اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً أو مرتباً أو أي تعويض مالي آخر في حال وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن.

من أين أتت فكرة التأمين :

كما هو معلوم إن حياة الإنسان منذ ظهوره على وجه الكرة الأرضية محفوفة بالمخاطر وعرضة في كل لحظة للعديد من المخاطر التي قد تصيبه أو في ماله أو في ممتلكاته ، وهذه المخاطر مواكبة وملزمة لحياة الإنسان بشكل دائم ، ولذلك إن الإنسان أينما كان وفي أي مجتمع حلّ يظهر في حالة اضطراب دائم ، وقلق نفسي دائم ينجم عن مثل هذه المخاطر التي قد يتعرض لها الإنسان ، وهذا ما حدا بالإنسان ودفعه إلى السعي الدؤوب والعمل المتواصل والجهد الحثيث على الدوام لبذل كافة المحاولات للتغلب على هذه المخاطر وتجنبها وتلافي نتائجها ، ومن جملة هذه المحاولات التي قام بها نجد ما يلي :

- ١- إنه سعى وعمل ودأب ولازال يعمل بشكل متواصل لصناعة كافة أنواع الأدوية التي تقيه من أخطار الأمراض وعواقبها الوخيمة.
- ٢- إنه دأب وعمل بكل ما في وسعه لوضع أنظمة تخص السير والمرور من أجل تفادي أخطار الحوادث.
- ٣- إنه كافح وناضل وعمل بكل إمكانياته لإيجاد نظام الحراسه الخاص الذى يقيه من أخطار المجرمين والمصوص.
- ٤- إنه قتر على نفسه وقلل من إستهلاكه للعديد من السلع لكي يتمكن من إدخار بعض النقود ليواجه بها أوقات الضيق والعوز والحاجة.

• انظر المرجع رقم (١٢) .

٥- إنه سعى جاهداً للبحث عن المشاركة والتعاون في الأعمال من أجل تقاسم نتائج هذه الأعمال وتخفيف خسائرها في حال تعرّضها لخطر معيّن ومن هنا بالذات جاءت فكرة (التأمين التبادلي).

٦- إنه بذل كل ما لديه من قوة وسعى بكل إمكانياته لنقل الأخطار التي يتعرض لها وتحويلها لجهات أخرى ، سواء أكانت هذه الجهات شخصيات اعتبارية كشركات التأمين أم أشخاص عاديين كالأفراد ، وذلك من أجل تخفيف عبء هذه المخاطر التي قد تثقل كاهله أو تؤدي به في حال تعرّضه لها بمفرده، ومن هنا بالذات انبثقت فكرة (التأمين التجاري).

وفي هذا السياق وانطلاقاً مما تقدّم لا بد لنا من أن نعرّج على تعريف مصطلح الخطر RISK .

الخطر : هو الانحراف الحاصل في الأحداث التي قد تقع خلال فترة زمنية معينة في موقع معيّن. •

وقد عرّفه البعض بأنه عدم التأكد Uncertainty حيث نجد أن الكاتب Denenberg عرّفه بأنه عدم التأكد بالنسبة للخسارة. ••

والمقصود هنا بعدم التأكد طبعاً عدم التأكد الموضوعي أي أن الحدث قد يقع وقد لا يقع .

وفي هذا السياق نجد أن الكاتب Pfeffer قد ميّز بين الخطر وعدم التأكد كما يلي : الخطر هو عبارة عن مركب من عوامل ويُقاس بالإحتمال وهو حالة في الحياة الواقعية، في حين أن عدم التأكد هو حالة ذهنية تتعلق بوضع حالة محددة ويُقاس بدرجة الاعتقاد. •••

• انظر المرجع رقم (٤) بالاجنبية .

•• انظر المرجع رقم (٧) .

••• انظر نفس المرجع السابق ، رقم (٧) .

وأما الخطر التأمين The Insurable Risk فهو الحادثة المحتملة الوقوع يعنى غير المحققة وغير المستحيلة والتي ينجم عنها خسارة مادية ، وهذا ما يجعل الخطر التأميني يتصف بعدة صفات هي :

١- إن حدث هذه الأخطار يُعرض الإنسان لخسائر مادية أو معنوية أو الإثنين معاً.

٢- إن الأخطار التأمينية ذات طبيعة احتمالية غير مستحيلة أي أن وقوعها وعدم وقوعها أمر غير مؤكد.

٣- إن الأخطار التأمينية تكون عرضية أي مفاجئة.

٤- إن الأخطار التأمينية مستقبلية يعنى أ لا يكون الخطر قد وقع ولم يعد له وجود.

٥- إن الخطر التأميني محدد وذو طبيعة موصوفة يعنى أن الخطر قد يكون ثابتاً كما هو في حال خطر الحريق لكن ليس ثابتاً مطلقاً يعنى إحتمال تحقيق الخطر خلال المدة التأمينية ثابت لا يتغير على الرغم من أن الحرائق تكثر في فصل الصيف أكثر منها في الشتاء ، وقد يكون متغيراً يعنى تتزايد إحتمال الخطر في بعض الأحيان وتتضاءل في أحيان أخرى كاحتمال الوفاة التي تزداد كلما تقدم المؤمن على حياته في السن .

أو قد يكون الخطر معيناً أي يمكن تعيين محله أثناء إجراء التأمين كما هو الحال في أخطار الحريق والسرقة والحياة وما شابه وفيه يمكن تحديد قيمته مقدماً أو غير معيناً وهو مالا يمكن تعيينه أثناء إجراء عقد التأمين وإنما فقط عند حدوث الخطر كتأمين المسؤولية أو الحوادث وهنا لا يمكن تحديد قيمة الضرر مقدماً.

أنواع الأخطار التأمينية :

إن الأخطار التي يمكن التأمين عليها تُدرج عادة في ثلاث فئات أو مجموعات من الأخطار هي:

أولاً : الأخطار المادية :

وهي كافة أنواع الأخطار التي تسبب للإنسان خسائر مادية في ممتلكاته كالحريق، والسرقة والضياع أو فقدان والفرق ، والتلف ، والمرض أو الموت لممتلكاته من الكائنات الحيّة كالمواشي مثلاً ، وهي عادة تنقسم إلى قسمين هما :

أ- الأخطار المادية الطبيعية : وهي تنجم عن حوادث الطبيعة ولا علاقة للإنسان بها وتصيب مجموعة كبيرة جداً من السكان عند حدوثها مثل أخطار الزلازل ، العواصف ، الفيضانات ، البراكين ، أخطار الدولة كالحروب والأزمات الإقتصادية .

ب- أخطار مادية ذاتية : وهي التي تنجم عن الإنسان ذاته نتيجة للإهمال وعدم الإهتمام كأخطار الحريق والسرقة والحوادث.

ثانياً : الأخطار الإنسانية أو الشخصية :

وهي الأخطار التي تخص الإنسان ذاته وتصيبه بصفه مباشره في حياته أو صحته أو سلامة أعضاء جسمه كالأمراض والوفاة والمعاهات الناجمة عن الحوادث .

ثالثاً : أخطار المسؤولية المدنية :

وهي مجموعة الأخطار التي تصيب الغير في ممتلكاتهم أو أشخاصهم بصفه مباشره من جراء عمل إنسان معين ويكون هذا الإنسان مسؤول عنها أمام القانون كأخطار حوادث السيارات أو أخطار بعض المهن كالأطباء والمهندسين والصيدالده وما يترتب عنهم من أضرار أو أخطار قد تصيب الغير .

نشأة التأمين وتطوره:

إن التأمين منقول عن الغرب من كلمة يوجد فيها معنى التأمين وتنطق باللفه الإنجليزيه (سيكيورتي) Security وبالفرنسية Securite وباللاتينية الأصل Secouritas.

ولهذا يُعد التأمين نظام أوروبي ، أما جذور التأمين ف تعود إلى ماضي بعيد وتختلف من نوع إلى آخر فنجد مثلاً:

أ) إن تأمينات الحريق أول ما ظهرت فكرتها عند الرومان حيث قامت بين الجماعات الدينية على أساس التعاون فيما بينها في حال حدوث حريق وذلك من أجل التخفيف من وطأة خطره ، ولكن في العصر الحديث فأول ما ظهر في إنجلترا في القرن السابع عشر نظراً لما كان لنشوب حريق لندن الشهر عام ١٦٦٦ من دور كبير في تطور الفكرة وأخذ بعداً جديداً يقوم على ظهور فكرة التعاون والتعويض بين أفراد لا تربطهم أية رابطة أو يجمعهم أي شيء سوى حدوث الحريق.

ومن ثم تطورت الفكرة وتأسست مكاتب خاصة لتأمين المساكن ضد خطر الحريق ، ومن أبرز هذه المكاتب مكتب (فونكس) ومكتب The Fire Office عام ١٦٨٠ ، وجمعيات غايتها الرئيسية القيام بهذا العمل مثل جمعية Hand in Hand عام ١٩٩٦ .

لكن نظراً لإقتصار هذه المكاتب والجمعيات على تأمينات المباني فقط ، فقد دعت الحاجة إلى ظهور شركات للتأمين تقوم بتأمين الأثاث والمباني والبضاعة ، ونتيجة لهذه الحاجة الملحة من جهة ولتطور الحياة الاقتصادية في إنجلترا من جهة ثانية ، ظهرت الشركات المساهمة للتأمين ضد خطر الحريق وذلك من أجل حماية المنشآت الصناعية والتجارية حماية كاملة.

• انظر المرجع رقم (٢) .

وبعدها تطورت الفكرة وانتقلت إلى باقي أقطار أوروبا وأمريكا ، فمثلاً نظراً لنمو المدن وازدياد أخطار الحريق في المناطق الساحلية الشرقية في أمريكا ، ونظراً للحظر على الشركات الإنجليزية في التمتع بالامتيازات أو فتح فروع لها في أمريكا نجد أن الأفراد أخذوا على عاتقهم أخطار الحريق حتى أخذت بعدها شركات أهلية بالظهور ، وأولى تلك الشركات كانت في فيلادلفيا ١٧٥٢ وتلاها تأسس شركات التأمين لشمال أمريكا عام ١٧٩٢ وما زالت بعض هذه الشركات تمارس أعمالها حتى الآن .
ونلاحظ الآن أن هذا النوع من التأمين غدا منتشراً في معظم دول العالم إن لم نقل فيها كلها .

ب - أما التأمين البحري : فهو أقدم أنواع التأمين نظراً لارتباطه المباشر بالنقل البحري والتجارة البحرية ، وليس لأن التجارة البحرية أقدم أنواع التجارة وإنما لأنها أكثر تعرضاً للعديد من المخاطر التي لا تعترض الأنواع الأخرى من التجارة .

ويقال بأن هذا النوع من التأمين أول ما عُرف عند البابليين والفينيقيين الذين عرفوا التأمين عن طريق عقد القروض على السفن Botomory Contracte .

ف عند البابليين ورد في قانون حمورابي سنة ٢٢٥٠ قبل الميلاد مايلي : يستطيع البحارة أن يتفقوا فيما بينهم على أنه إذا فقد أحدهم سفينة سُئِلَ له سفينة أخرى بدلاً منها، أما إذا فقد أحدهم سفينته نتيجة لخطأه فلا يحق له المطالبة بغيرها ، وإذا فقد البحار سفينته نتيجة ذهابه إلى مسافات لا تذهب إليها السفن عادة فليس له الحق في المطالبة ببناء سفينة أخرى له .

أما الفينيقيون الذين اشتهروا بالتجارة البحرية فبرزت لديهم صيغة العقد بصورة

٥ انظر نفس المرجع رقم ٧ .

٥٥ انظر نفس المرجع السابق .

٥٥٥ انظر نفس المرجع رقم ٩ .

أوسع ، وهذه الصورة بدأت تتجلى بشكل أوضح في القرنين الثالث و الرابع عشر وبالأخص في مدن إيطاليا الشمالية جنوة وفلورنسا لدرجة يمكننا القول أنه في العصر الحديث أول ما أنبثقت فكرة هذا النوع من التأمين كانت في هذه المدن عند اللومباردين الذين تنقلوا أو رحلوا من إيطاليا إلى كل من فرنسا وإنجلترا وحملوا معهم هذه المهنة التي تطورت وتوسعت بشكل واضح في إنجلترا حتى غدا أحد شوارع انكلترا مركزاً تأمينياً معروفاً في أسواق التأمين بالعالم وسمي باسم هؤلاء (اللومبارد) ، لكن نظراً لسيطرة هؤلاء على هذه الأسواق التجارية في إنجلترا بسبب قيامهم بالعديد من الأعمال التجارية الواسعة ، فإن مشاعر الوطنيين التهمت ضد هؤلاء لأنهم غرباء عن بلدهم ، ولذلك اتخذت السلطة في عهد الملكة اليزابيث الأولى الإجراءات الرادعة التي أضاعت عليهم الخناق وأصدرت القوانين المضادة لتصرفاتهم التي دفعتهم في النهاية إلى الهجرة إلى كافة أنحاء العالم.

إن قصة اللويدز في إنجلترا شهيرة في عالم التأمين والملاحاة فقد افتتحت جماعة اللويدز وعلى رأسها أدوارد لويدز عام ١٦٨٨ مقهى خاصاً على نهر التيمس في لندن بالقرب من مرافئ السفن لإجراء معاملات التأمين على السفن عن طريق قيام التجار بضمان هذه السفن أو شحناتها عند الإبحار على مسؤولياتهم الخاصة ، ويقوم اللويدز بالتنسيق وإعلان الشرات عن السفن عند إبحارها أو غرقها ، وهكذا حتى تطورت هذه الأعمال وأخذت تُبرم على شكل عقود تأمين ، إلى أن صدر قانون خاص منحها الصفة الشرعية وحدد طبيعة أعمالها عام ١٨٧١ ، وازدادت هيئة اللويدز متانة وقوة على اختلاف العصور والحكومات في إنجلترا حتى أصبحت أكبر مركز تأميني في العالم.

• انظر نفس المرجع رقم ٧ .

وعلى الرغم من كل ما تقدم نحدد أن أول تشريع قانوني للتأمين البحري كان في برثلونه عام ١٤٣٥ ، وجُمعت أحكامه على شكل قانون لفرنسا عام ١٥٨٤ إذ صدرت أول وثيقة تأمين على بضاعة مشحونة على الباخرة سانت ايلاري من مرسيليا إلى طرابلس التي كانت تابعة لسوريا وقت ذاك.٥

ومن ثم صدر أول قانون للتأمين البحري في إنجلترا عام ١٦٠١ وهو قانون إليزابيث، وفي عام ١٧٢٠ تأسست شركتان للتأمين البحري في إنجلترا بموجب قانون خاص إلا أن منافسة اللويدز أدت إلى إغلاقهما ، وتلا ذلك صدور قانون التأمين البحري في إنجلترا عام ١٧٤٥ ومن ثم القانون البحري الإنجليزي عام ١٩٠٦. ٥٥

جـ - الأنواع الأخرى من التأمين : هناك العديد من الأنواع الأخرى للتأمين مثل تأمينات الحوادث وتأمينات الحياة وتأمينات السرقة والإصابات وما شابه ، وإن ظهور مثل هذه الأنواع من التأمين تأخر ظهورها على الرغم من أهميتها.

فمثلاً إن تأمينات الحياة تأخر ظهورها نظراً لسوء الأحوال الصحية من جهة ونظراً لبعض القيود الدينية والاجتماعية من جهة ثانية ، ونظراً لعدم توفر الإحصائيات الكافية والدقيقة عن الوفيات من جهة ثالثة.

ورغم كل ذلك ظهرت وثائق التأمين على الحياة أول ما ظهرت في بريطانيا ١٥٨٣ ، وتكونت لها جمعيات لتمارس هذا النوع من التأمين عام ١٨٦٠ ، ومن ثم تطورت إلى أن برزت بعض الشركات المهتمة في هذا المجال كشركة نورج يونيون والتي تعتبر أكبر شركات التأمين الإنجليزية. ٥٥٥

ومن ثم انتشر هذا النوع من التأمين الى كافة الدول الأوروبية وأمريكا بفضل

٥ انظر نفس المرجع رقم ٩ .

٥٥ انظر نفس المرجع رقم ٧ .

٥٥٥ انظر نفس المرجع رقم ٧ .

خبراء الرياضيات في التأمين الذين جندولوا الوفيات علي أسس رياضية علمية ، حيث ظهرت أول شركة للتأمين على الحياة في فرنسا عام ١٧٨٧ ومن ثم تبعتها الولايات المتحدة الأمريكية حتى انتقل في وقتنا الحاضر إلى معظم دول المعمورة إن لم نقل كلها. وتأمينات الحوادث تأخرت نسبياً في الظهور حتى تأسست أول مؤسسة لضمان تأمينات الحوادث في لندن عام ١٨٤٠ ، وفي فرنسا تأمينات المسؤولية عام ١٨٢٣ ، ومن ثم عقيتها الأنواع الأخرى من التأمين مثل التأمين من السرقة والتأمين من الإصابات أو مايسمى بتأمينات الحوادث والمسؤوليات المتنوعة ، ومن ثم تأمينات النقل والسيارات.

موقف الشريعة الاسلامية من التأمين :

على اعتبار أن التأمين كما أسلفنا سابقاً نظام أوروبي حديث العهد لذلك كرس العلماء والفقهاء الإسلاميين كامل جهودهم لبحثه ومعرفة حكمه على ضوء الأدلة الشرعية والمعاملات الجارية منذ ظهور الإسلام.

لذلك وبهذا الخصوص قامت أمانة مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف بطرح العديد من النقاط على العالم الإسلامي لبيان الرأي فيها ومن أهم هذه النقاط :

- ١- هل يجوز إحداث عقود غير المعروفة في صدر الإسلام أم لا يجوز؟
- ٢- هل تطبق أحكام الضمان والكفالة على التأمين أو لا تطبق؟
- ٣- هل في التأمين جهالة وغرر وقمار ومراهنة أو لا؟
- ٤- هل في التأمين أكل لأموال الناس بالباطل أو لا؟
- ٥- هل في بعض أعمال التأمين ربا أو شبه ربا ، أو خالي من ذلك؟
- ٦- هل يمكن أن نطبق على التأمين أحكام عقد الصرف أو لا؟

٧- هل في التأمين إعانة للشركات على الاستغلال المحرم وإن كان كذلك فهل
ينبطله شرعاً أو لا ينبطله؟

٨- هل في التأمين غبن مبطل ؟

٩- هل في إباحة التأمين للمسلمين إبطال لمقوماتهم وخصائصهم الدينية أو ليس
فيه شيء من ذلك؟

١٠- هل يصح الإستناد في إباحته إلى العرف والضرورة الاجتماعية أولاً يصح؟
ومن خلال الإجابة على هذه التساؤلات وعلى العديد من الأمثلة الأخرى
المختلفة، ورد إلى المجمع إجابات عديدة ومتباينة يمكن تصنيفها في ثلاثة آراء هي :
أولاً : رأي يحرّمه مطلقاً بجميع أنواعه : ومن مشاهير من نادوا بهذا الرأي :-

- | | |
|---------------------------------|--|
| ١- الشيخ محمد أبو زهرة | من علماء الأزهر |
| ٢- الشيخ محمد على المايس | من علماء الأزهر |
| ٣- الشيخ محمد عبد اللطيف السبكي | من علماء الأزهر |
| ٤- الشيخ طه الديناري | من علماء الأزهر |
| ٥- الشيخ محمد مبروك | من علماء الأزهر |
| ٦- الشيخ عبد الرحمن تاج | شيخ الأزهر الأصيل |
| ٧- الشيخ أحمد ابراهيم | أستاذ الشريعة بكلية الحقوق جامعة القاهرة |
| ٨- الشيخ عبد الله القلقيلي | مفتي الأردن |
| ٩- الشيخ عبد الستار السيد | مفتي مدينة طرطوس في سوريا |

• انظر نفس المرجع رقم ٦ .

- ١٠- الشيخ نجم الدين الواعظ مفتي العراق
 ١١- الشيخ فخر الدين الحسيني مدير الفتوى العامة في سوريا
 ١٢- الشيخ أمجد الزهاوي من علماء العراق
 ١٣- الشيخ محمد الأمين الضرير رئيس قسم الشريعة في جامعة الخرطوم
 ١٤- الشيخ أحمد عيسوي أستاذ الشريعة بكلية الحقوق جامعة عين شمس
 ١٥- الأستاذ أحمد الحريصي من المغرب
 ١٦- الشيخ محمد الجواد بن السلام الصقلي الحسيني عميد كلية الشريعة بجامعة القرويين بمدينة فاس بالمغرب ورئيس المجلس العلمي.

مستندين بذلك إلى الأمور التالية:

- ١- إن عقد التأمين لا يوافق التعاقدات الشرعية المعروفة ، والضمان الذي فيه ليس بالكفالة أو التعدي أو الإلتلاف ، لأنه لا يقع على عين أو منفعة بل هو عقد واقع على تعهد فيه ضمان من جهة واحدة وبالتالي لا يستوفي شروط الضمان .
 ٢- إن الحياة ليست مالاً فلا يصح أن يكون المبلغ تمويض عنها ، وأنه لا يمكن ضمانها بأية حال من الأحوال ، لأنها بيد الله سبحانه وتعالى .
 ٣- إن الشركة التأمينية لم تكن على المؤمن عليه وإنما الذي توفاه هو الله سبحانه وتعالى .
 ٤- إن عقد التأمين قائم على الفرر والمخاطرة بالمال ، لأنه لا يُعرف متى سيموت الإنسان وإنه في حال عدم موته في المدة المفروضة لا يأخذ شيئاً مما دفع ، وبالتالي يكون هو الخاسر وشركة التأمين هي الرابحة لما دفعه ولثمرات استثماره وإدخاره طوال المدة المتفق عليها ، وإن مات قبل اتمام المدة تقوم الشركة بدفع المبلغ المتفق

عليه حتى ولو كان ذلك بعد دفع قسط واحد ، وهنا أصبح المؤمن له هو الرابع والشركة المؤمنة هي الخاسرة.

وكذلك في تأمينات الأسماء فإن لم يحدث الخطر في المدة المفروضة كانت الشركة هي الرابحة والمؤمن له هو الخاسر ، وإن حدث الخطر خلال المدة كان التعويض أكثر من الأقساط التي دفعها وبالتالي فهو الرابع والشركة هي الخاسرة ، يعني أن تحديد الرابع والخاسر هنا يتوقف على الصدقة ، وبالتالي إن العملية تعنى أن تحديد الرابع هنا يتوقف على الصدقة ، وبالتالي إن العملية التأمينية تنطوي على المطالبة بما لا يجوز طلبه شرعاً ، الالتزام بما لا يلزم ، يعني أن عقد التأمين فاسد شرعاً.

٥. إن العمل التأميني لا يعدو عن كونه نوعاً من أنواع المضاربة والمقاربة لأنه يقوم على تغطية بعض المخاطر الغير جائزة شرعاً ، نظراً لارتباطه أساساً بمخاطر وقوعها وغير وقوعها أمر غير مؤكد ، وهذا ما يجعله يكتسب صفة التحدي للقدر.

٦- إن عقد التأمين لم يُعرف في صدر الإسلام ، وإن العقود التي انطوت عليها المعاملات التجارية في الإسلام كانت محدودة جداً وبعيدة عن مثل هذه العقود

٧- إن عقود التأمين تنطوي على الجهالة والغرر بالنسبة لأطراف التعاقد ، وفيها أكل لأموال الناس بالباطل ، لأن شركات التأمين تقوم بتحصيل الأقساط دون أن تعمل على إزالة أسباب وقوع هذه الأخطار.

٨- إن العمل التأميني ينطوي في كافة مجالاته على العمل الربوي ، لأن شركات التأمين تعتمد في تحديد الأقساط الواجبة التحصيل في تأمينات الحياة على جداول الرموز التي تعتمد أساساً على معدلات الفائدة الثابتة ، وأنها بالإضافة إلى ذلك تقوم بتحصيل هذه الأقساط بفوائد التأخير في التحلّف عن السداد ، هذا عدا عن أنها تقوم باستثمار كافة الأقساط المتحصلة بمعدلات فائدة ثابتة .

«ثانياً : رأي يُجيز التأمين مطلقاً بجميع أنواعه ومن مشاهير من نادوا بهذا الرأي :

- ١- الشيخ علي الخفيف من علماء الأزهر أجازته إجتهاذاً.
- ٢- الشيخ محمد أحمد السنهوري من علماء الأزهر.
- ٣- الدكتور عبد الرزاق السنهوري أجازة في كتابة الوسط في شرح القانون المدني بالجزء السابع من المجلد الثاني - منشورات دار النهضة العربية القاهرة ١٩٦٤هـ.
- ٤- الشيخ عبد الوهاب خلاف أجازته لأنه في نظره مضاربة
- ٥- الشيخ عبد الله صيام أجازته قياساً على عقد الموالاة
- ٦- الدكتور محمد يوسف موسى أجازته بشرط خلوه من الربا.
- ٧- الدكتور مصطفى كامل الزرقا أجازته في بحثه بالمؤتمر الإسلامي المنعقد في دمشق عام ١٩٦١، اجتهاذاً وقياساً على عقد الموالاة.
- ٨- الشيخ عبد الرحمن عيسى.
- ٩- الشيخ الطيب حسن النجار.
- ١٠- الدكتور محمد البهي قرقر عضو مجمع البحوث أجازته في بحث نشرة في كتاب صغير.
- ١١- الشيخ عبد الحميد السابح رئيس المحكمة الشرعية في الأردن وزير الأوقاف.
- ١٢- الشيخ محمود قاسم بعيون من سوريا.
- ١٣- الشيخ عبد الله الشيخلي من العراق.
- ١٤- آية الله الشيخ علي آل كاشف الغطاء من النجف الأشرف بالعراق.

• انظر نفس المرجع رقم ٢ .

واستندوا في أحكامهم على الأمور التالية:

١- إن العقود الجديدة لا يشترط أن تكون متشابهة للعقود المعروفة في الإسلام لأن الحياة تتطور ، ولأن الأصل في العقود هو الإباحة حتى يقوم الدليل على حرمتها ، ولأنه لا يوجد دليل منصوص عليه ، والقياس لا يخلو من المناقشة.

٢- إن الضرر الذي في هذه العقود ليس غرراً فاحشاً يؤدي إلى التنازع فهو يباح عند الحاجة ، قياساً على عقد الموالاة الذي أقره الإسلام أولاً ، حيث لا يدري أي الطرفين يموت قبل الآخر حتى يرثه.

٣- إن التأمين على الحياة ليس كما يتبادر إلى الذهن أنه ضمان لحياة الإنسان ، فهي طبعاً بيد الله ، وإن المقصود هو ضمان المستقبل عند العجز أو المرض ، أو مستقبل الأولاد أو الورثة.

٤- إن عقود التأمين كفكرة وهدف تضمن حماية الأفراد من الخسائر المادية التي يتعرضون لها من خطر ما ، وهذا واضح بأنه لا يتعارض مع رأي الشريعة الإسلامية لا من الناحية النظرية ولا من الناحية العملية ، حيث قال سبحانه وتعالى في كتابه العزيز في سورة المائدة الآية ٢ :

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ﴾

صدق الله العظيم

وفي سورة النساء الآية ٧١ :

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يا أيها الذين آمنوا خلوا حذركم ﴾

صدق الله العظيم

• انظر نفس المرجع رقم ٦ .

وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : الله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه
وفي قوله عليه الصلاة والسلام : من فرج عن مؤمن كربة من كرب الدنيا فرج
الله عليه كربة من كرب يوم القيامة.

وهذا في رأيهم خير دليل على تأييد ومؤازرة العمل التأميني نظراً لما ينطوي عليه
من تعاون وتضامن وتأزر ، ولذلك فإن العمل التأميني برأي هؤلاء عمل محمود ومؤيد
بجميع أنواعه دون أي تحفظ.

ثالثاً : رأي يُحرّم بعض أنواع التأمين كتأمينات الحياة ويُبيح الأنواع الأخرى .
ومن مشاهير من نادوا بهذا الرأي :

١- الأستاذ الدكتور عبد المنعم النمر ، أجاز أعمال التأمين كافة مع التحفظ حول
التعامل الجاري في الشركات المساهمة ، نظراً لما فيه من استثمار للمساهمين
المؤسسين بالأرباح الكبيرة المتحصلة من أقساط وأموال الجماهير ، والذي أعد فيه
استغلال حرام الأموال الناس .

٢- السيد رامز ملك أمين الإفتاء في طرابلس اللبنانية .

٣- الدكتور تقي الدين الهلالي من المغرب .

٤- محمد بن الحسن الحجوي الشعالبي بجامعة القرويين بالمغرب .

حيث خلص هؤلاء إلى أن التأمين من حيث المبدأ جائز في حال إقلاع شركات
التأمين عن الإستغلال الحرام لأموال الجمهور ، وشريطة مشاركة حملة الوثائق في
أرباحها كل سنة.

• انظر نفس المرجع رقم ٢ .

والنتيجة إن صحيح التأمين وجوهره يتم بناء على قول علماء أصول الفقه : إن تحديد موضع النزاع يعين على حُسن الإقتناع فالدعوى لا تبطل بدعوى مثلها وإنما بإبطال دليلها وبالتالي إننا نؤيد ماقاله الأستاذ الفاضل الدكتور عبد المنعم النمر ، والذي يقضي بأنه يجب التمييز بين :

أ- التأمين كهدف وكفكرة فلا غبار عليه ولا يمكن أن يوجه إليه أي إنتقاد .

ب- وبين التأمين كأسلوب متبع : وهنا من الضروري أن نعلم :

١- إن التأمين عن طريق الجمعيات التعاونية وهيئات التأمين التبادلي هو أفضل الطرق ومباح لأنه مؤيد بقوله تعالى :

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ﴾

صدق الله العظيم

لأن هذه الطرق التأمينية خالية من أي استغلال طرف لآخر ، نظراً لأن عائد الإستثمار فيها يوزع على الأعضاء دون غبن.

٢- وإن التأمين لدى الشركات المساهمة يعد شبه محرّم أو غير مباح وإلّا بحثه يتوجب علاجه بمراعات الأمور التالية:

أ - تحديد الأقساط اعتماداً على أسعار فائد متغيرة من حين لآخر بدلاً من معدلات الفائدة الثابتة.

ب- توزيع الربح العادل على حملة الوثائق دون إستغلال

ج- عدم التفرغ أو عدم الحصول على فوائد تأخير عند التخلف عن سداد الأقساط.

د- إستثمار الأموال التي تحصلها شركات التأمين في أوجه الإستثمار المفيدة

للمجتمع بصفة عامة والمشروعة قانونياً ، كأن تستخدم في مجالات الأمن
الغذائي والصحي ومشاريع الإسكان الإقتصادي ، وما شابه»

وإباحة التأمين كانت على أساس أن التأمين في جوهره ما هو إلا توزيع عادل
للخسارة التي تقع على الأقلية من بين الأغلبية المرصدة لهذه الخسارة ، هذا من جهة
ومن جهة ثانية لأن تحقيق الخطر أمر احتمالي بالنسبة للفرد أما بالنسبة لمجموع المرصين
للخطر فهو أمر مؤكد ، ولأن أموال التأمين تستثمر لصالح أصحابها عن طريق أخذ
العائد في الحساب عند تحديد الأقساط أو عن طريق توزيع هذه العائدات عليهم في
عقود المشاركة في الأرباح.

٣١٤ المبادئ القانونية للتأمين:

يخضع عقد التأمين كغيره من العقود إلى العديد من المبادئ والتي يمكن تصنيفها
ضمن المجموعتين التاليتين:

- المجموعة الأولى وتضم :

١- مبدأ حسن النية .

٢- مبدأ المصلحة التأمينية .

٣- مبدأ السبب القريب أو المباشر .

وهذه المبادئ الثلاث تخضع لها جميع أنواع عقود التأمين دون استثناء.

- المجموعة الثانية :

١- مبدأ التعويض .

• انظر نفس المرجع رقم ٢ .

٢- مبدأ الحلول .

٣- مبدأ المشاركة .

أما هذه المبادئ الثلاث الأخيرة تقتصر على تأمينات الممتلكات وتأمينات المسؤولية، وإنطلاقاً من أهمية هذه المبادئ كافة لابد لنا أن نقوم بشرح كل منها على حدة بشيء من التفصيل مع إيراد مثال توضيحي على كل منها.

١- مبدأ منتهى حسن النية : "Principle of utmost Good Faith"

ويقضي هذا المبدأ بأن يقوم المؤمن له بالأمر التالية عند إبرام العقد :

أ- الإفصاح للطرف الآخر (شركة التأمين) عن جميع الحقائق والأمر الجوهرية المتعلقة بالخطر الذي يريد التأمين ضده بصدق وأمانة وبصورة صحيحة.

ب- إتقاء وقوع الحادث المؤمن ضده والحد ما أمكن من آثاره وتفاقمه بعد وقوعه.

ج- إخطار المؤمن (شركة التأمين) بما يطرأ أثناء سريان العقد من ظروف وأحوال قد تؤدي إلى زيادة الخطر.

وذلك مقابل أن يقوم المؤمن (شركة التأمين) عند إبرام العقد بتحديد كافة الظروف المعلومة له والتي يهمه معرفتها ليتمكن من تقدير المخاطر التي يأخذها علي عاتقه، ويقصد بهذه الظروف الحقائق والأمر الجوهرية التي تؤثر على قرار شركة التأمين في قبول التأمين أو رفضه ، وتؤثر في تقرير قيمة القسط ، وفي تحديد الشروط التي يُقبل بها التعاقد. •

• انظر نفس المرجع رقم ٧ .

وحسن النية ليس مطلوباً فقط عند لحظة إبرام العقد ، وإنما يجب أن يستمر بعد إصدار وثيقة التأمين لأنه يتوجب على المؤمن له أن يبلغ المؤمن (شركة التأمين) أول بأول عن جميع البيانات والمعلومات التي تطرأ على موضوع الخطر المؤمن عليه أثناء مدة التأمين، يعني بشكل عام يُشترط في البيانات التي يجب أن يقدمها المؤمن له ما يلي:

أ- أن تكون البيانات معلومة للمؤمن له يعني باستطاعته العلم بها .

ب- أن تكون البيانات مهمة بالنسبة للمؤمن من أجل تمكنه من تقدير المخاطر التي سيأخذها على عاتقه.

وفي حال كون هذه البيانات لزاماً على المؤمن له معرفتها ، فإن تذرعه بعدم معرفتها لا يعتبر سبباً في رفع مسؤوليته عن الإخلال بمبدأ حسن النية ، وبالتالي إن :

١- عدم التصريح العمدي عن البيانات ، أو عدم التصريح الناجم عن الإغفال أو حسن النية .

٢- والإخفاء العمدي للحقائق الجوهرية.

٣- والإدلاء ببيانات مغايرة للواقع بحسن نية / عدم معرفة بعدم صحة هذه البيانات / .

٤- والإدلاء ببيانات مغايرة للواقع بسوء نية / بقصد الإحتيال والغش / .

كلها تعتبر من الأمور التي تؤدي إلى الإخلال بهذا المبدأ ، ويترتب عليها الإجازة أو السماح للمؤمن (شركة التأمين) بفسخ العقد وعدم رد الأقساط إذا كانت البيانات الكاذبة أو المخفية متعمدة ، أما إذا كانت عن حسن نية فيرد جزء من الأقساط التي حصلها والتي لم يتحمل مقابلها خطر معين.

٢- مبدأ المصلحة التأمينية : ويقضى بأن صحة عقد التأمين تتوقف على أن يكون للمؤمن له مصلحة مادية من وراء الشيء موضوع التأمين ، وتحقق هذه المصلحة إذا كان في بقاء ذلك الشيء منفعة مادية للمؤمن له ، أو كان في فناءه خساره مادية له ، يعني بعبارة أخرى يجوز أن يكون الشيء محلاً للتأمين إذا كان هذا الشيء مشروعاً ويعود على الشخص المؤمن له بنفع من عدم وقوع الخطر عليه .

ومصادر المصلحة التأمينية هي :..

أولاً : القانون : لأنه هو الذي يُقر الحقوق والالتزامات كالحقوق العينية الأصلية مثل حق الملكية وحق المنفعة ، والحقوق العينية التبعية مثل الرهن الحيازي ، والرهن التأميني ، والحقوق الشخصية مثل الديون غير الموثقة بأموال عينية، والمسؤولية المدنية بمختلف أشكالها.

ثانياً : العقد : وما يتضمّنه من مصلحة كحق المستأجر في التأمين على منفعة الإيجار ، وحق الدائن في التأمين على الدين

ثالثاً : السبب الطبيعي : والذي يظهر في حال التأمين على الأشخاص كحق الشخص في التأمين على حياته ، أو على أولاده وزوجته وتكفي هنا رابطة الدم لتحقيق مبدأ المصلحة التأمينية ، وفق تشريعات الكثير من دول العالم كما هو وارد بقول الدكتور عادل عز.***

واهتمت أغلبية القوانين المدنية الأوروبية بهذا المبدأ من خلال ما يمكن تسميته مبدأ القبول أو رضا المؤمن عليه Concept of concent فمثلاً قانون التأمين

• انظر نفس المرجع رقم ٧ .

• انظر نفس المرجع السابق .

• انظر نفس المرجع السابق .

الفرنسي أجاز التأمين على حياة شخص لصالح شخص آخر في حال موافقة أو رضا المؤمن على حياته كتابة.

لكن وقت توفر هذه المصلحة يختلف تبعاً لنوعية العقد ففي عقود تأمين الممتلكات تذهب قوانين معظم الدول المتقدمة في أعمال التأمين إلى اشتراط توفر المصلحة التأمينية عند وقوع الحادث وتحقق الخسارة وليس في وقت إبرام العقد أو إصدار وثيقة التأمين. *

يعني هنا أن كل ما يشترط في وقت إصدار وثيقة التأمين هو التوقع لوجود مصلحة تأمينية، وهناك من يشترطون توفر المصلحة التأمينية عند التعاقد وعند حدوث الخطر.

أما في عقود تأمين الحياة فواضح لابد من توافر المصلحة التأمينية عند التعاقد ، يعني لا يحتاج لإثبات ذلك إذا حدث الخطر نظراً لأن المستفيد في هذه العقود يتمتع بحق قانوني قبل شركة التأمين ، وهنا هو الفارق بين عقود الممتلكات وعقود الحياة من ناحية هذا المبدأ.

وفي عقود الممتلكات إذا انعقد العقد التأميني صحيحاً لتوافر المصلحة التأمينية لدى المؤمن له ، فإن زوال هذه المصلحة أثناء سريان التأمين ينشأ عنه إنقضاء التأمين بقوة القانون وذلك من وقت زوال المصلحة.

فمثلاً : إذا أتم المستأجر على مسؤوليته ضد حريق العقار المؤجر ، ومن ثم تم فسح عقد الإيجار لأي سبب من الأسباب ، فإن التأمين هنا ينقضي نظراً لإنقضاء أو غياب المصلحة التأمينية.

* انظر نفس المرجع رقم ٧ .

لكن ورغم ذلك يمكن قيام التأمين لصالح شخص غير محدد أثناء التعاقد حيث يُعتبر عقد التأمين اشتراطاً لمصلحة الغير «المستفيد» سواء كان معروفاً عند التعاقد أم لا ، ويتم التأمين عادة بحدود مصلحة المؤمن له في الشيء إن لم تكن مصلحته في كل الشيء .

مثال :

قام السيد جود بشراء بضاعة من الإتحاد السوفيتي سابقاً ، وقام بشحنها على إحدى البواخر الى سوريا، وعندها كان قد قام بالتأمين على هذه البضاعة لدى شركة التأمين (ش) ، وعند وصول الباخرة الى مدينة استانبول في تركيا ، التقى السيد جود مع السيد نجم هناك ونظراً لحاجة السوق السورية لمثل هذه البضاعة قام السيد نجم بشراء البضاعة على الباخرة من السيد جود.

لكن عند إبحار الباخرة وإنطلاقاً من ميناء استانبول إلى ميناء اللاذقية في سوريا ونظراً للظروف الجوية السيئة تعرضت الباخرة للتأخر لفترة زمنية أدت إلى تلف البضاعة.

والمطلوب :

هل يحق للسيد نجم بمطالبة شركة التأمين بالتعويض عن الخسارة التي لحقت به .

الجواب :

نعم يحق لنجم بمطالبة الشركة «ش» وذلك بسبب انتقال عقد التأمين إليه دون موافقة المؤمن له جود وذلك وفقاً لمبدأ المصلحة التأمينية ، علماً أن هذه المصلحة لم تكن لصالح نجم أثناء إبرام العقد .

٣- مبدأ السبب القريب أو المباشر "Proximate Cause"

السبب القريب وهو السبب الفعال القادر على تحريك سلسلة من الأحداث

المكونه للنتيجة دون تدخل من أية قوة أخرى ناشئة عن مصدر جديد ومستقل حتى لو عملت تلك القوة بفاعلية في قطع ترابط سلسلة الأحداث). •

والمقصود بالقرب هنا ليس القرب الزمني أو المكاني وإنما هو العلاقة المباشرة مع الخطر المؤمن ضده ، حيث أنه إذا كان هذا السبب في حدوث الخطر مستثنى من التأمين بموجب وثيقة التأمين ، فإن المؤمن أو شركة التأمين لا تُسأل عن كافة الخسائر غير المباشرة والناشئة عن الأسباب الأخرى التابعة للسبب القريب ، والعكس صحيح ايضاً حيث إذا كان السبب المباشر لحدوث الخطر مغطى بموجب الوثيقة فإن المؤمن (شركة التأمين) يكون مسؤولاً عن الخسائر الناشئة عن هذا السبب وعن الخسائر الناشئة عن الأسباب المتعاقبة عن هذا السبب ، يعني أن وثيقة التأمين التي تغطي خطراً معيناً لا تقتصر على الخسائر الناجمة عنه مباشرة وإنما تشمل الخسائر الناشئة عن الأخطار الأخرى التي تقع ضمن سلسلة الأسباب التي حركتها هذا الخطر المؤمن ضده نظراً لفاعليته.

فمثلاً :

إن المؤمن يتحمل مسؤولية التعويض عن الخسائر التي تنجم عن استخدام المياه الإطفاء الحريق في عقد التأمين على الحريق إذا كان سبب الحريق من الأسباب المغطاه في عقد التأمين.

أما إذا كان السبب مستثنى من التأمين ، كان يحدث زلزال في منطقة ماء ويؤدي حدوث هذا الزلزال إلى انفجار أنابيب الغاز في هذه المنطقة وهذا يؤدي بدوره إلى نشوب حريق يشمل بعض المنازل المؤمن عليها ضد الحريق ، وكان الزلزال ليس من

• انظر نفس المرجع رقم ٧ .

هذا هو التعريف المعتمد الذي ورد في قرار المحكمة الانجليزية عام ١٩٠٧ .

الأسباب المغطاة في وثيقة التأمين ، فإن المؤمن أو شركة التأمين غير مسؤولة عن التعويض.

أما لو تدخل عامل آخر ناشيء من مصدر جديد ، كأن يقوم شخص ما بأخذ قطعة ملتهبة من الخشب من المنزل الذي يحترق وألقى بهذه القطعة في منزل آخر وأدى ذلك إلى نشوب الحريق في منازل أخرى نتيجة لفعل هذا الشخص ، فتكون في هذه الحالة شركة التأمين مسؤولة عن الخسائر التي نتجت عن فعل هذا الشخص.

والسبب البعيد هنا هو الزلزال أما السبب القريب الناشيء من مصدر جديد هو فعل الشخص الذي أدى إلى الحرائق التالية للحريق الأول ، وبالتالي ليس من الضروري أن يكون السبب المباشر هو السبب القريب في الزمن لحدوث الضرر ، وكذلك أن الترتيب الزمني في وقوع الحوادث لا علاقة له بتحديد السبب المباشر. •
ولذلك لا بد من ذكر بعض القواعد التي تحكم هذا المبدأ وهي:

١- إذا كان الخطر المؤمن ضده هو السبب الوحيد لتحمل الخسارة فيعتبر هو السبب المباشر وتصح المطالبة بالتعويض كما تلزم الشركة بدفع التعويض.

٢- إذا كانت هناك أسباب متزامنة وكانت كلها مغطاه بوثيقة التأمين فالمطالبة صحيحة ، أما إذا كانت هناك أسباب مستثناه فضروري وهذ إرجاع الخسائر كل منها إلى سببها ، وتكون بالتالي الشركة مسؤولة عن الأسباب المغطاه بوثيقة التأمين.

أما إذا كانت ظروف الخسائر تحول دون إمكانية فصل الخسائر عن بعضها فالمؤمن لا يكون مسؤولاً مطلقاً بموجب وثيقة التأمين.

٣- إذا أحدث الحادث المؤمن ضده سلسلة متعاقبة من الحوادث التي ساهمت

• انظر نفس المرجع رقم ٧ .

يرمتها في إحداث الخسارة فإن المطالبة في مثل هذه الحالة تكون غير صحيحة. أما إذا تدخل في هذه السلسلة من الحوادث حادث وكان سابقاً للحدث المؤمن ضده فإن المطالبة تكون غير صحيحة نظراً لأن الخسارة تعد ذات نتيجة مباشرة للحدث المستثنى.

٤- أما إذا كانت سلسلة الحوادث المتصلة في تحقيق الخسارة مبتدئة بالحدث المؤمن ضده فإن المطالبة تكون صحيحة بالنسبة للخسارة الناشئة عن هذا الحادث. •

٤- مبدأ التعويض : "Principle of Indemnity"

ويقتضي أنه في حال وقوع الخطر المؤمن ضده فإن المؤمن أو شركة التأمين لا تلزم بدفع مبلغ معين للمؤمن له ، وإنما تلزم فقط بتعويضه عن الخسارة الفعلية التي لحقت به وفقاً للشروط الواردة في وثيقة التأمين ، والغاية من ذلك هي إزالة أو إصلاح الضرر ، لكي يصبح المؤمن له في نفس المركز المالي الذي كان عليه قبل وقوع الضرر ، يعني أن شركة التأمين تلتزم بتعويض الضرر المادي بشرط أن لا تتجاوز التزاماتها في حال من الأحوال مبلغ التأمين المذكور في الوثيقة ، ويقتصر تطبيق هذا المبدأ على تأمينات الممتلكات وتأمينات المسؤولية المدنية ، لأنه يمكن تقدير الخسائر المادية الناشئة عن تحقيق الخطر ، ويتم تقدير التعويض وفقاً لما يلي : ••

١-إن مبلغ التأمين يمثل الحد الأقصى للتعويض حيث لا تلتزم شركة التأمين في حالة الخسارة الكلية إلا بمبلغ التأمين ، وإذا تعددت الحوادث فيتم عندئذ تخفيض مبلغ التأمين في كل مرة بمقدار ما تؤديه شركة التأمين للمؤمن له من تعويض .

• انظر نفس المرجع رقم ٧ .

• انظر نفس المرجع رقم ٦ .

٢- ليس للمؤمن له الحق في الحصول على تعويض كامل الخسارة إذا لم يكن مبلغ التأمين كافياً أو مساوياً لقيمة الشيء موضوع التأمين.

٣- إذا كان مبلغ التأمين أقل من قيمة الشيء موضوع التأمين ، فإن التأمين وقته يُعتبر دون الكفاية ، وبالتالي لا تلزم شركة التأمين بتعويض الخسارة إلا في حدود نسبة مبلغ التأمين إلى قيمة الشيء موضوع التأمين ، وهذا ما يعرف بقاعدة النسبية في تحديد قيمة التعويض والتي تتم وفق العلاقة التالية:

مبلغ التأمين لدى الشركة

قيمة التعويض = قيمة الخسارة الفعلية ×

قيمة الشيء موضوع التأمين وقت حدوث الخطر

وقاعدة النسبة هذه كما هو ملاحظ لا تطبق إلا في حالة الخسارة الجزئية، لأنه في حالة الخسارة الكلية يكون التعويض مساوياً لمبلغ التأمين. •

مثال عملي : نفرض أن السيد جود قام بالتأمين على منزله من خطر الحريق بمبلغ قدرة / في الحالة الأولى / ٢٠٠٠ دينار، وفي الحالة الثانية بمبلغ / ٣٥٠٠ دينار وفي الحالة الثالثة بمبلغ وقدره / ١٠٠٠ دينار وأثناء سريان العقد حدث الخطر وأدى احتراق المنزل إلى خسارة قدرها / ٨٠٠ دينار.

والمطلوب :

(١) أوجد قيمة التعويض في الحالات الثلاث إذا علمت أن قيمة المنزل قبل وقوع الخسارة كانت مساوية لمبلغ / ٢٠٠٠ دينار.

الحل: قيمة التعويض = قيمة الخسارة الفعلية × مبلغ التأمين لدى الشركة

قيمة الشيء وقت حدوث الخطر

وبالتالي يكون في الحالة الأولى قيمة التعويض = $\frac{2000}{3500} \times 800 = 457$ دينار

• انظر نفس المرجع رقم ٧ .

ويلاحظ أنه دُفعت كامل قيمة الخسارة لأن التغطية كاملة

$$\text{أما في الحالة الثانية فتكون قيمة التعويض} = \frac{2500 \times 800}{2000} = 1000 \text{ دينار}$$

ولكن وفقاً لبدا التعويض لا يجوز الدفع أكثر من قيمة الخسارة ، فيتم الدفع فقط بمقدار ٨٠٠ / دينار وهو ما يساوي لقيمة الخسارة نظراً لأن التغطية فوق الكفاية.

$$\text{وفي الحالة الثالثة تكون قيمة التعويض} = \frac{1000 \times 800}{2000} = 400 \text{ دينار وهي مساوية لنسبة}$$

مبلغ التأمين إلى قيمة الشيء والتي هي ٢ / ١ أي نصف الخسارة.

ونظراً لما قد ثُبره تقدير قيمة الشيء من خلافات بين المؤمن والمؤمن له، فقد يتفق على أن يكون للشركة الخيار في دفع قيمة التعويض أو القيام بالتعويض العيني الذي يقضي أن يعاد الشيء التالف من موضوع التأمين الى ما كان عليه أو تسديله .

٥- مبدأ الحلول : Principle Of Subrogation

ويعني أن يحل المؤمن (شركة التأمين) محل المؤمن له بالرجوع على محدث الضرر في جميع الحقوق والدعاوي ومطالبته بمبلغ التعويض ، بمعنى آخر إذا حدث الخطر المؤمن ضده بسبب آخرين تسببوا بإلحاق الخسارة بالمؤمن له فيقضي هذا المبدأ بقيام المؤمن أو شركة التأمين بإداء التعويض تأسيساً على ما التزم به في عقد التأمين ، ثم يحل محل المؤمن له في الرجوع على أولئك الذين تسببوا بإلحاق الخسارة واقتضاء ما يستحق من تعويض والإحتفاظ به لنفسه طالما كان في حدود ما أدّاه للمؤمن له.

وفي حال كانت الخسارة أكبر من مبلغ التأمين فإن المؤمن أو شركة التأمين تدفع للمؤمن له مبلغ التأمين وتحل محله في الرجوع على المتسبب في الضرر بكامل التعويض المستحق للمؤمن له (أي بكامل قيمة الخسارة) على أن يكون الفرق الزائد من حق المؤمن له . في حين أن بعض التشريعات احتفظت بهذا الحق أي بالمبلغ الزائد عن

• انظر نفس المرجع رقم ٧ .

المبلغ التأميني، للمؤمن له بالرجوع على المسبب. والحلول القانوني لا ينشأ إلا بعد أن يكون المؤمن (شركة التأمين) قد دفع مبلغ التعويض للمؤمن له ، أما الإشتراطي فيجيز للمؤمن بحق الحلول حتى قبل دفع التعويض للمؤمن له وبكافة الأموال يمكن أن نوجز الآثار المترتبة على مبدأ الحلول بما يلي:

١- يحل المؤمن محل المؤمن له في الرجوع على محدث الضرر في حدود ما دفعه المؤمن للمؤمن له من تعويض أو في حدود كامل الخسارة حسب الإتفاق.

٢- إن رجوع المؤمن على محدث الضرر بدعوى الحلول يمنحه حق استعمال نفس الحق الثابت للمؤمن له في ذمة محدث الضرر من حيث المسؤولية التقصيرية أو المسؤولية العقدية وذلك حسب طبيعة الحق الذي للمؤمن له في ذمة محدث الضرر.

٣- يحق لمحدث الضرر التمسك تجاه المؤمن بكافة الدفوع التي كان يستطيع التمسك بها تجاه المؤمن له كانهضاء حق المؤمن له أو المقاصة أو ما شابه من طرق انقضاء الإلتزام ، بشرط أن يكون ذلك قد تم قبل علم محدث الضرر بحق المؤمن في الحلول. •

٤- تبرأ ذمة المؤمن تجاه المؤمن له في بعض التشريعات من كل التعويض أو من بعضه إذا أصبح الحلول متعذراً لسبب راجع للمؤمن له. (القانون المدني العراقي). ••

• انظر المرجع رقم ١٢ .

•• انظر المرجع رقم ٧ .

مثال عملي :

قام السيد جود بالتأمين على ممتلكاته بمبلغ / ٥٠٠٠ / دينار ضد خطر معين لدى إحدى شركات التأمين وأثناء سريان العقد تسبب السيد نورس بإحداث هذا الخطر في ممتلكات جود، وكانت النتيجة حصول خسارة قدرها / ١٠٠ / دينار كحالة أولى و / ٥٥٠٠ / دينار كحالة ثانية والمطلوب :

(١) بين وفقاً لمبدأ الحلول كيف يحصل السيد جود على مبلغ التعويض عن خسارته من شركة التأمين .

الحل : وفقاً لقواعد القانون طبعاً يحق للسيد جود مقاضاة السيد نورس وأخذ مبلغ الخسارة منه.

ووفقاً لقواعد التأمين يحق أيضاً للسيد جود الرجوع لشركة التأمين وأخذ مبلغ التعويض عن الخسارة.

ولكن في هذه الحالة يُحقق السيد جود ربحاً من تحقيق الخطر وبالتالي تصبح هنالك إساءة في استخدام التأمين ينجم عنها أضرار عديدة للمجتمع.

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى مبدأ الحلول ، ووفقاً لهذا المبدأ يتم الحل على النحو التالي :

في الحالة الأولى : تدفع شركة التأمين للسيد جود مبلغ كامل الخسارة ١٠٠٠ دينار، ومن ثم تحمل محله في مقاضاة نورس لاسترجاع كامل مبلغ التعويض الذي دفعته لجود وهو ١٠٠٠ دينار .

في الحالة الثانية : تقوم شركة التأمين بالتعويض للسيد جود بمبلغ / ٥٠٠٠ / دينار من الخسارة لأن التغطية غير كاملة ، ومن ثم تحمل محله في مقاضاة نورس لاسترجاع :

أ- كامل الخسارة في بعض التشريعات أي / ٥٥٠٠ / دينار وتسترد ما دفعت لجود من تعويض ومن ثم تدفع له الباقي والذي هو هنا / ٥٥٠٠ - ٥٠٠٠ = ٥٠٠ دينار.

ب- وفي بعض التشريعات تحمل الشركة محل السيد جود في مقاضاة نورس لاسترجاع مبلغ التعويض فقط الذي دفعته لجود والذي هو هنا = ٥٠٠٠ دينار، والمبلغ المتبقي من الخسارة يقوم السيد جود بمقاضاة نورس لاسترجاعه .

٦- مبدأ المشاركة : "Principle Of Contribution"

ويعني في حال قيام شخص ما بالتأمين على شيء موضوع التأمين لدى أكثر من مؤمن في نفس الوقت عن حسن نية فإذا كانت مجموع مبالغ التأمين في حدود قيمة ذلك الشيء ، فإن المؤمن جميعاً يشتركون في دفع التعويض المستحق إذا لحقت الخسارة بالمؤمن له ، ويكون نصيب كل منهم يساوي نسبة مبلغ التأمين لديه إلي إجمالي مجموع مبالغ التأمين لدى كافة المؤمنين ، على أن لا يلتزم كل مؤمن بأكثر من حصته المحددة حتى ولو لم يحم غيره من المؤمنين بالوفاء في التزاماتهم .

وبعد كل حادث يخفض مبلغ التأمين لدى كل شركة بما يعادل قيمة الأضرار التي أقرتها هذه الشركة ودفعت تعويضاً عنها ، إن لم يشترط المؤمن له إبقاء التأمين بقيمة الأصلية نظير دفع قسط نسبي يدفعه لشركة التأمين عن الفترة الباقية لحين إنتهاء مدة الوثيقة .

وإن تقرير الخسائر تقع على مسؤولية المؤمن وتتوقف قيمتها على القيمة الذاتية للممتلكات أثناء وقوع الحادث، وفي حال الاختلاف يتم اللجوء إلى خبيرين متخصصين يُعين أحدهم من قبل المؤمن والآخر من قبل المؤمن له ، وفيما إذا اختلفا على أمر ما يَعيّن خبير ثالث للترجيح بينهما ، وفي هذه الحالة لا يحق للمؤمن له رفع دعوي قضائية على شركة التأمين قبل الإنتهاء من عملية إثبات الأضرار من قبل الخبراء .

ولتطبيق مبدأ المشاركة لا بد من توافر بعض الشروط هي :

(١) وجوب تعدد المؤمنين ، لا أن يقوم المؤمن له بإبرام عدة عقود تأمينية مع مؤمن واحد

• انظر نفس المرجع رقم ٧ .

وعلى شيء واحد والمصلحة واحدة وعن خطر واحد وفي وقت واحد وفي مستوى واحد ، فهذا يجعل كافة هذه العقود في حكم عقد واحد.

٢- أن تكون التأمينات المتعددة على شيء واحد.

٣- أن تكون المصلحة الناتجة من هذه التأمينات واحدة.

٤- أن تغطي كافة هذه العقود خطراً واحداً.

٥- أن تكون كافة هذه العقود عن وقت واحد يعني إذا أبرمنا عقد تأمين يتفق مع العقد الأول في كافة النواحي السابقة إلا أن تاريخه يختلف فهذا ينفي شرط المشاركة.

حالات عملية عن تطبيق مبدأ المشاركة على الأنواع المختلفة للتأمين :

الحالة الأولى : عن تأمينات الحياة (الأشخاص) لا يسري عليها مبدأ المشاركة لأن حياة الإنسان لا تقدر بالمال ، وبالتالي إذا أمن شخص على حياته بمبالغ مختلفة لدى أكثر من شركة فعند تحقق الخطر تلتزم كافة هذه الشركات بدفع كامل مبالغ التأمين لديها للورثة بغض النظر عن تعدد شركات التأمين المؤمن لديها .

الحالة الثانية: تأمينات الممتلكات : وتخضع بجميع أنواعها لهذا المبدأ لكن تطبيقه يخضع لإعتبارات ثلاث هي :

١- التأمين الكامل : أي عندما مجموع مبالغ التأمين تساوي قيمة الشيء موضوع التأمين وهنا تدفع الشركة أو تساهم بالتعويض وفقاً للعلاقة التالية:

مبلغ التأمين لديها

مساهمة الشركة في التعويض = قيمة الخسارة الفعلية × مجموع مبالغ التأمين لدى كافة الشركات

٢- التأمين فوق حد الكفاية : يعني مجموع مبالغ التأمين تفوق قيمة الشيء موضوع التأمين ، وهنا يجب أن نلاحظ فيما إذا كان ينبغي المؤمن له الحصول على تعويض يفوق قيمة الخسارة فالحق في هذه الحالة يعتبر لاغياً ، وإذا كان التأمين فوق

حد الكفاية بحسن نية فيعتبر العقد صحيحاً ويؤدي التعويض في حدود الخسارة وفقاً للعلاقة السابقة في التأمين الكامل.

٣- التأمين الناقص (دون الكفاية) أي أن مجموع مبالغ التأمين أقل من قيمة الشيء موضوع التأمين وأن الخسارة تفوق هذه المبالغ ، وهنا يتم تعويض الخسارة وفقاً لطريقتين :

أ- إذا كان مذكوراً في وثائق التأمين أنها تخضع لقاعدة النسبية فيتم عندئذ التعويض كما يلي : استخراج قيمة الخسارة التي تتحملها الشركات =

$$\frac{\text{مجموع مبالغ التأمين}}{\text{الخسارة الفعلية} \times \text{قيمة الشيء موضوع التأمين قبل وقوع الحادث}}$$

ومن ثم توزع القيمة المستخرجة للخسارة على كافة الشركات المؤمن لديها وفق العلاقة الموجودة في التأمين الكامل ، لكن يكون محل الخسارة الفعلية هو قيمة الخسارة المستخرجة اللازم دفعها ، والباقي يتحمله المؤمن له.

ب- أما في حالة عدم ذكر قاعدة النسبية بالوثائق فتدفع كل شركة كامل مبلغ التأمين لديها والباقي من الخسارة يتحمله المؤمن له.

مثال عملي :

قام السيد جود بالتأمين على ممتلكاته من خطر الحريق لدى ثلاث شركات تأمين بمبالغ مختلفة هي : لدى الشركة الأولى / ٦٠٠٠٠ دينار.

ولدى الشركة الثانية بمبلغ / ٣٠٠٠٠ دينار ، ولدى الشركة الثالثة بمبلغ / ١٠٠٠٠ دينار وأثناء سريان هذه العقود حدث الحظر المؤمن ضده وأدى إلى خسارة قدرها / ٢٥٠٠٠ دينار والمطلوب :

١) ما هو نصيب كل شركة من هذه الشركات المؤمن لديها من تعويض الخسارة في الحالات التالية :

الحالة الأولى : الخسارة / ٢٥٠٠٠ / دينار ، وقيمة الممتلكات المؤمن عليها عند حدوث الخطر تساوي / ١٠٠٠٠٠ / دينار

الحالة الثانية : الخسارة ٢٥٠٠٠ دينار وقيمة الممتلكات / ٨٠٠٠٠ / دينار.

الحالة الثالثة : الخسارة / ١١٠٠٠٠ / دينار وقيمة الممتلكات / ١٢٠٠٠٠ / دينار.

الحل :

في الحالة الأولى : مجموع مبالغ التأمين = ١٠٠٠٠ + ٣٠٠٠٠ + ٦٠٠٠٠ = / ١٠٠٠٠٠ / دينار .
إذا فالتأمين كامل ويُحسب نصيب كل شركة من التعويض وفق العلاقة التالية:

$$\text{نصيب الشركة من التعويض} = \frac{\text{مبلغ التأمين لديها}}{\text{مجموع مبالغ التأمين لدى الشركات الثلاث}} \times \text{الخسارة الفعلية}$$

يعنى :

$$\text{نصيب الشركة الأولى من التعويض} = \frac{٢٥٠٠٠}{١٠٠٠٠٠} \times ٦٠٠٠٠ = / ١٥٠٠٠ / \text{دينار}$$

$$\text{نصيب الشركة الثانية من التعويض} = \frac{٢٥٠٠٠}{١٠٠٠٠٠} \times ٣٠٠٠٠ = / ٧٥٠٠ / \text{دينار}$$

$$\text{نصيب الشركة الثالثة من التعويض} = \frac{٢٥٠٠٠}{١٠٠٠٠٠} \times ١٠٠٠٠ = ٢٥٠٠ \text{ دينار}$$

وهنا كما هو ملاحظ تم تعويض كامل الخسارة لأن التأمين كاملاً

في الحالة الثانية :

$$\text{مجموع مبالغ التأمين} = 10000 + 30000 + 60000 = 100000 \text{ دينار}$$
$$\text{وقيمة الممتلكات} = 80000 \text{ دينار فقط}$$

يعني التأمين فوق حد الكفاية ، ولذلك فالتعويض المستحق أيضاً يكون نصيب كل شركة كما هو في الحالة الأولى لأنها تحسب وفق نفس العلاقة.

$$\text{يعني نصيب الأولى} = \frac{60000}{100000} \times 25000 = 15000 \text{ دينار}$$

$$\text{ونصيب الشركة الثانيه} = \frac{30000}{100000} \times 25000 = 7500 \text{ دينار}$$

$$\text{ونصيب الشركة الثالثه} = \frac{10000}{100000} \times 25000 = 2500 \text{ دينار}$$

أما في الحالة الثالثة:

$$\text{مجموع المبالغ التأمين} = 10000 + 30000 + 60000 = 100000 \text{ دينار}$$
$$\text{وقيمة الممتلكات} = 120000 \text{ دينار}$$

يعني التغطية غير كامله (التأمين ناقص) وهنا يتم حساب نصيب كل شركة من التعويض وفقاً لطريقتين هما:

الطريقة الأولى :

إذا كان مذكوراً في وثائق التأمين أنها خاضعه لقاعدة النسبية فيكون الحل :

$$\text{حساب الخسارة التي تتحملها الشركات الثلاثة} = \frac{\text{مجموع مبالغ التأمين}}{\text{قيمة الشيء موضوع التأمين}} \times \text{الخسارة الفعلية}$$

$$11.0000 \times \frac{11.0000}{12.0000} = 91666 \text{ دينار}$$

والباقى من الخسارة وهو $11.0000 - 91666 = 18334 /$ يتحمله المؤمن له ويتم توزيع هذه الخسارة المتحققة على الشركات الثلاث وفق العلاقة في حالة التأمين الكامل يعنى :

$$\text{نصيب الشركة الأولى من تعويض الخسارة} = 91666 \times \frac{6.0000}{10.0000} = 54999,6 \text{ دينار}$$

$$\text{نصيب الشركة الثانية من تعويض الخسارة} = 91666 \times \frac{3.0000}{10.0000} = 27499,8 \text{ دينار}$$

$$\text{نصيب الشركة الثالثة من تعويض الخسارة} = 91666 \times \frac{1.0000}{10.0000} = 9166,6 \text{ دينار}$$

أي أن مقدار الخسارة التى تتحملها الشركات الثلاث هو

$$91666 = 9166,6 + 27499,8 + 54999,6 \text{ دينار}$$

وأما الطريقة الثانية فتكون عندما لا يكون مذكوراً في وثائق التأمين أنها خاضعة لقاعدة النسبية ، وفتتخذ تدفع كل شركة كامل مبلغ التأمين لديها .

أي أن نصيب الشركة الأولى من تعويض الخسارة = 6.0000 دينار .

ونصيب الشركة الثانية من تعويض الخسارة = 3.0000 دينار .

ونصيب الشركة الثالثة من تعويض الخسارة = 1.0000 دينار .

يعنى أن الشركات الثلاث تتحمل $1.0000 + 3.0000 + 6.0000 = 10.0000 /$ دينار من الخسارة، والباقي منها وهو :

١١٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠ / دينار ، يتحمله المؤمن له.

الحالة الثالثة :

عن تأمينات المسؤولية ويسري عليها ما هو في تأمينات الممتلكات ، ونحسب بنفس الطريقة إذا كانت مسؤولية كل شركة محدودة بمبلغ معين.

أما إذا وُجد لدى البعض من هذه الشركات المشتركة في التأمين عدم التحديد لمسؤوليتها فإن التعويض يتوقف على تحديد هذه المسؤولية عند بقية الشركات الأخرى المشتركة في التأمين .

مثال عملي :

قام السيد جود بالتأمين على مصنعه تأمينياً يشمل مسؤوليته عن الأضرار التي تلحقها أعمال مصنعه تجاه الغير ، حيث قام بعملية التأمين هذه لدى شركتين ، وكان مبلغ التأمين لدى الشركة الأدنى يساوي مبلغ / ٥٠٠٠ دينار ولدى الشركة الثانية مبلغ / ٣٠٠٠ دينار ، وأثناء سريان العقد ، أحدث العمال أضراراً للغير ألزم صاحب المصنع بدفعها .

والمطلوب :

- ١- أحسب حصة كل من الشركتين في تعويض الخسارة إذا كانت قيمة الضرر / ٢٠٠٠ دينار ومسؤولية الشركتين محددة كحد أعلى بقيمة مبلغ التأمين لديها.
- ٢- أحسب حصة كل من الشركتين في تعويض الخسارة إذا كانت قيمة الضرر / ٢٠٠٠ دينار وأن مسؤولية كل من الشركتين غير محدودة بحد أعلى .
- ٣- أحسب حصة كل من الشركتين في تعويض الخسارة إذا كانت قيمة الضرر

/٢٠٠٠ دينار ، وكانت الشركة الأولى غير محدودة المسؤولية ، والشركة الثانية محدودة بمبلغ التأمين لديها الذي هو / ٣٠٠٠ دينار.

٤- لحساب حصة كل من الشركتين في تعويض الخسارة ، إذا كانت قيمة الضرر / ٥٠٠٠ دينار وكانت الشركة الأولى غير محدودة المسؤولية ، والشركة الثانية محدودة المسؤولية بمبلغ التأمين لديها الذي هو / ٣٠٠٠ دينار.

٥- لحساب حصة كل من الشركات في تعويض الخسارة إذا كانت الخسارة / ٦٠٠٠ وكان قد أمّن لدى الأولى بمبلغ / ٥٠٠٠ والثانية / ٣٠٠٠ والثالثة بمسؤولية غير محدودة .

٦- لحساب حصة كل من الشركات في تعويض الخسارة إذا كانت الخسارة / ٥٠٠٠ وأمن لدى الشركة الأولى بمبلغ / ٦٠٠٠ لدى الشركة الثانية / ٣٠٠٠ والثالثة غير محدودة المسؤولية .

الحل :

١) يُلاحظ في هذه الحالة أن التأمين كافياً لكل شركة وبالتالي يتم دفع التعويض وفقاً لنسبة مبلغ التأمين لديها إلى مجموع مبالغ التأمين أي :

$$\frac{\text{مبلغ التأمين لديها}}{\text{مجموع مبالغ التأمين}} \times \text{حصة الشركة الأولى في تعويض الخسارة} = \text{الخسارة الفعلية} \times ٥٠٠٠$$

$$= ٢٠٠٠ \times \frac{٥٠٠٠}{٨٠٠٠} = ١٢٥٠ \text{ دينار}$$

$$\text{حصة الشركة الثانية من تعويض الخسارة} = ٢٠٠٠ \times \frac{٣٠٠٠}{٨٠٠٠} = ٧٥٠ \text{ دينار}$$

وبذلك تكون الشركتان دفعتا كامل الخسارة التي هي $1200 + 700 = 2000$ دينار.

(٢) في هذه الحالة المسؤولية غير محددة للشركتين وبالتالي يوزع التعويض بينهما مناصفة أي :

حصة الشركة الأولى / 1000 دينار

وحصة الشركة الثانية / 1000 دينار .

(٣) في هذه الحالة الشركة الأولى غير محدودة المسؤولية والشركة الثانية محدودة في مبلغ التأمين لديها، ولكن طالما أن الخسارة أقل من الحد الأعلى للمسؤولية فتدفع الخسارة مناصفة أي : حصة الشركة الأولى $= 1000$ دينار وحصة الشركة الثانية $= 1000$ دينار .

(٤) وفي هذه الحالة الشركة الأولى غير محدودة المسؤولية والثانية محدودة في مبلغ التأمين لديها ، وطالما أن التأمين لدى هذه الشركة أقل من الخسارة وهنا تتبع قاعدة اعتبار مبلغ التأمين لدى الشركة الأولى غير محدوده المسؤولية معادلاً لمقدار الخسارة وتوزع بعدها الحصص وفقاً كما هو وارد في التفطية الكاملة أي : ***

٥٠٠٠

حصة الشركة الأولى من تعويض الخسارة $= 5000 \times \frac{3125}{8000} = 1937.5$ دينار

٣٠٠٠

حصة الشركة الثانية $= 5000 \times \frac{3000}{8000} = 1875$ دينار

٨٠٠٠

(٥) في هذه الحالة التأمين دون الكفاية للشركتين الأولى والثانية ، لذلك يعتبر المبلغ

• انظر المرجع رقم ٧ .

•• انظر نفس المرجع السابق .

••• انظر نفس المرجع السابق .

المؤمن به لدى الشركة الثالثة معادلاً لقيمة الخسارة أي = ٦٠٠٠ دينار

ويكون بالتالي مجموع مبالغ التأمين = ٥٠٠٠ + ٣٠٠٠ + ٦٠٠٠ = ١٤٠٠٠ دينار

$$\text{وحصة الشركة الأولى في تعويض الخسارة} = \frac{٥٠٠٠}{١٤٠٠٠} \times ٦٠٠٠ = ٢١٤٢,٨ \text{ دينار}$$

$$\text{حصة الشركة الثانية في تعويض الخسارة} = \frac{٣٠٠٠}{١٤٠٠٠} \times ٦٠٠٠ = ١٢٨٥,٧ \text{ دينار}$$

$$\text{حصة الشركة الثالثة} = \frac{٦٠٠٠}{١٤٠٠٠} \times ٦٠٠٠ = ٢٥٧١,٥ \text{ دينار}$$

وكما هو ملاحظ أن مجموع الحصص يساوي كامل الخسارة أي

$$٢٥٧١,٥ + ١٢٨٥,٧ + ٢١٤٢,٨ = ٦٠٠٠ / \text{دينار}$$

٦) في هذه الحالة أن الخسارة أقل للشركات محدودة المسؤولية وأعلى من أقل حد الذي هو عند الشركة الثانية أي أن التأمين كافياً للشركة الأولى وغير كاف للشركة الثانية ، وهذا ما يجعل من غير الممكن تطبيق القاعدة السابقة في الحالة الخامسة لأن ذلك يجعل نصيب الشركة الثالثة في الخسارة أقل من نصيب الشركة الثانية ولهذا فإن القاعدة في مثل هذه الحالة هي جعل التأمين لدى الشركة الثالثة يساوي الحد الأعلى للمسؤولية وهو هنا مبلغ التأمين لدى الشركة الثالثة يساوي الحد الأعلى للمسؤولية وهو هنا مبلغ التأمين لدى الشركة الأولى أي بمبلغ قدره ٦٠٠٠ دينار، ويكون: •

$$\text{مجموع مبالغ التأمين} = ٦٠٠٠ + ٣٠٠٠ + ٦٠٠٠ = ١٥٠٠٠ \text{ دينار}$$

• انظر المرجع رقم ٨ .

$$\text{وحصة الشركة الأولى من تمويل الخسارة} = \frac{6000}{10000} \times 5000 = 3000 \text{ دينار}$$

$$\text{وحصة الشركة الثانية من تمويل الخسارة} = \frac{3000}{10000} \times 5000 = 1500 \text{ دينار}$$

$$\text{وحصة الشركة الثالثة من تمويل الخسارة} = \frac{6000}{10000} \times 5000 = 3000 \text{ دينار}$$

الشروط الواجب توافرها في الخطر القابل للتأمين ضده :

هنالك مجموعة من الشروط التي تحدد ما إذا كان الخطر من الأخطار التي يمكن التأمين ضدها أم لا ، وهذه الشروط هي :

١- أن يكون الخطر احتمالياً : يعني ألا يكون وقوعه مستحيلاً وألا يكون وقوعه محتماً ، لأنه في حالة الإستحالة يشكل اسراف من قبل المؤمن له ، وفي حالة الحتمية يشكل أعباء كبيرة على المؤمن له لأن شركات التأمين ستحملة أقساط كبيرة لأطاقة له عليها.

٢- أن يكون الخطر مستقبلياً : يعني ان يتم حدوثه فيما بعد لا أن يكون قد حدث ومضى .

٣- أن يكون من الممكن التعبير عن الخطر بالأرقام من أجل التمكن من حساب قيمة الخسارة وتسهيل عملية حساب الأقساط .

• انظر المرجع رقم ٢ .

- ٤- ألا يكون الحادث أو الخطر إرادياً محضاً ، يعني ان لا يكون حدوثه ناجماً عن إرادة المؤمن له ، لأن ذلك ينفي صفة الإحتمالية .
- ٥- أن يكون خاضعاً لقاعدة الأعداد الكبيرة يعني ألا يتركز حدوثه في شخص واحد أو عدد قليل من الأشخاص .
- ٦- ألا يكون من الأخطار العامة كالحروب والزلازل لأن ذلك يصعب معه دفع قيمة التعويضات ، علماً أنه في الآونة الأخيرة انتشر التأمين على مثل هذه الأخطار .
- ٧- ان تكون الخسارة الناجمة عن الخطر مادية لا هي معنوية ولا هي عاطفية علماً بأنه في تأمينات الحياة لا يمكن أن يتحقق ذلك .
- ٨- ان يكون من السهل إثبات وقوع الخطر سواء بالطرق العادية أو بواسطة الخبراء المتخصصين في هذا المجال ، يعني لا يكون ضد مرض معين من الصعب معرفة أعراضه كفقدان الذاكرة .
- ٩- إلا تكون المصلحة المعرضة للخطر مخالفة للنظام العام أو القانون ، يعني مشروعة، فلا يجوز التأمين على الأخطار المترتبة على النشاطات غير مشروعة كأعمال التهريب والإنجار بالمخدرات ، أو المسروقات ، أو الأماكن المخصصة للدعارة والقمار أو مخالفات أنظمة السير ، وما شابه.

الجهات أو الهيئات التي تقوم بدور المؤمن :

هناك العديد من الجهات التي تأخذ دور المؤمن في عملية التأمين وفيما يلي سنذكرها بالتفصيل :

١- في التأمين التبادلي Mutual Insurance الذي يتم بين مجموعة من الأشخاص الذين يتعرضون لنفس النوع من الخطر على أساس التعاون في تقاسم الخسارة المالية التي قد تُصيب أيًا منهم بحيث يتحمل كل منهم جزءاً من الخسارة، هنا يقوم بدور المؤمن الفرد نفسه ، حيث يكون أي من هذه المجموعة مؤمن ومؤمن له بأن واحد ، فهو يدفع جزء من الخسارة التي يدفعونها له أفراد المجموعة في حال تعرضه هو للخسارة.

وهنا ليس الهدف من التأمين الربح ، والإدارة تكون بيد الأعضاء ، ومسؤولية الأعضاء تتوقف على حجم الخسارة التي قد تصيب الفرد أو المجموعة .

٢- في التأمين التعاوني : الذي يتم في الجمعيات التعاونية التي يكون هدفها الأساسي التأمين أو على الأقل من الأهداف الأساسية لها .

هنا يقوم بدور المؤمن الجمعية حيث أنها تقوم بالتأمين لأعضائها ولغير الأعضاء، ويكون لها رأسمال محدد ومسؤوليتها محدودة بقدر رأسمالها وأعضائها يدفعون أقساط ، تتحدد من خلالها مسؤوليتهم والتي توازي قيمة هذه الأقساط ، وطبعاً في مثل هذا النوع من التأمين تكون الغاية هي خدمة الأعضاء وليس تحقيق الربح ، ولذلك تكون الإدارة بيد الأعضاء أيضاً.

٣- في التأمين الذاتي : الذي يتم من قبل الفرد نفسه حيث يقوم باقتطاع جزء من أرباحه ليضعها من أجل مواجهة المواقف التي قد تعرضه للخسائر نتيجة لحدوث خطر معين .

وهنا يقوم بدور المؤمن الفرد ذاته فهو مؤمن ومؤمن له ، وهذا النوع يحمي الأفراد من التخلص من الروتين الطويل عند الشركات . ويؤمن لهم توفير الأقساط التي

كانوا سيدفعونها للشركات والتي قد تذهب عبثاً في حال عدم وقوع الخطر ، إلا أن هذا التأمين يُعرض الفرد إلى مواقف لا يُحسد عليها في حال حدوث الخطر قبل تكوين الرصيد اللازم لمواجهة هذا الخطر.

٤- في التأمين التجاري : الذي تقوم به الشركات المساهمة والتي هدفها الأساسي تكوين الأرباح ، يقوم بدور المؤمن الشركات المساهمة التي تمارس أعمال التأمين ، يعني يكون هنا المؤمن والمؤمن له شخصان مختلفان ، وإن المؤمن له سيدفع قسطاً محدداً بغض النظر عن قيمة الخسارة ، وسواء حدث الخطر أم لم يحدث.

٥- في التأمين الحكومي الذي يتم من قبل الدولة على أخطار معينة كالأخطار العامة والتأمين الاجتماعي ، والذي غالباً ما يكون إجبارياً وأقساطه مريحة ولا يهدف للربح الفاحش ، يقوم بدور المؤمن هنا الدولة الساهرة على رعاية المجتمع وحمايته .

~~الخدمات والمنافع التي يقدمها التأمين للمجتمع والفرد على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.~~

إن التأمين في جوهره كما لاحظنا سابقاً يجب أن يقوم على التعاون والتآزر والتعاضد لكي يتجلى في أسس معانيه، وهذا ما يجعل التأمين يقدم العديد من الفوائد للمجتمع والفرد نذكر منها :

١- أن التأمين يمد خير وسيلة من وسائل الإدخار ويتضح ذلك من خلال عقود تكون الأموال ، والعقود المختلفة ، وعقود الوفاة.

٢- إن التأمين من أهم الوسائل المساعدة على زيادة الإنتاج ، ويتجلى ذلك من خلال تغطيته لمعظم الأخطار ، والتي من شأنها التحفيز على الاستثمار والعمل.

• انظر المرجع رقم ٢ .

٣- إن التأمين أفضل وسيلة لتسهيل وتشجيع منح الإتمان ويتضح ذلك من خلال ما يوفره من ضمانات للمقرضين على أموالهم .

٤- إن التأمين من الوسائل المساعدة في تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الحياة الاقتصادية ، ويتضح ذلك من خلال التوسع في نطاق التغطية الاقتصادية والاجتماعية الإلزامية في فترات الرواج الاقتصادي ومن خلال زيادة التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين أثناء التعطل أو المرض أو الإصابة في فترات الكساد.

٥- إن التأمين وسيلة مساعدة في القضاء على البطالة ، ويتضح ذلك من خلال مساهمته في توسيع نطاق التوظيف والعمالة عن طريق ما تستلزمه شركات التأمين من إداريين وخبراء ومهندسين وعمال ومستخدمين في مراكزها وفي فروعها الممتدة.

٦- إن التأمين يعد خير وسيلة من وسائل الأمن والاستقرار النفسي ويتجلى ذلك من خلال ما يضيفه من أنواع الحماية وتخفيف حدة نتائج الأخطار ، ومن خلال الحفاظ على رؤوس الأموال المنتجة ، ومن خلال تسهيل إعادة بناء المشاريع عند تعرضها للأخطار.

٧- إن التأمين وسيلة مساعدة على تنمية الشعور بالمسؤولية وتقليل الحوادث ، ويتضح ذلك من خلال دراسة أسباب تحقيق الأخطار ، وإصدار التعليمات والتوصيات باتباع أنجع الوسائل للتقليل من هذه الأخطار ، وعدم دفع التعويض في حالات مساهمة المؤمن له في إحداث الخطر أو المساعدة على إحداثه.

التعريف القانوني للتأمين :

هو عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن (شركة التأمين) أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي أُمْتُرَط التأمين لصالحه مبلغاً من المال ، أو إيراداً ، أو راتباً ، أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع أو تحقق الخطر المبين في العقد ، وذلك مقابل قسط ، أو دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن خلال فترة زمنية معينة.

أركان عقد التأمين : لعقد التأمين عدة أركان تتضح من خلال التعريف السابق وهذه الأركان هي:

١- **طرفا التعاقد :** وهما المؤمن له الذي قام بالتأمين على الشيء موضوع التأمين، والمؤمن الذي هو شركة التأمين التي قبلت التأمين وتعهدت بالتعويض

٢- **الخطر موضع التأمين :** والذي هو عبارة عن حادثة غير محققة الوقوع سواء بشكل عفوي تلقائي أو بمحض إرادة المؤمن له ، وهذا الخطر كما أسلفنا يجب ألا يكون محقق الوقوع ، وألا يكون إرادياً محضاً ، وأن يكون مستقبلياً وغير مخالفاً للنظام العام أو القانون ، ويتحدد الخطر:

أ- إما بتحديد طبيعته وتحديد الشيء الذي يقع عليه ، فطبيعته كالحريق مثلاً أو السرقة وتحديد الشيء كأن يكون المنزل أو البضائع أو ما شابه .

ب- وإما بسببه وهنا قد يكون مطلق السبب كتغطية التأمين من الحريق ، أما كان سببه أو تحديد السبب كتغطية التأمين من الحريق مثلاً لسبب محدد فقط يذكر بالوثيقة.

٣- **مبلغ التأمين :** وهو المبلغ الذي يتعهد المؤمن (شركة التأمين) بدفعه إلى المؤمن له أو إلى المستفيد عند تحقق الخطر المؤمن ضده ، وهو يتناسب تناسباً طردياً مع قسط التأمين أي كلما ارتفع القسط كلما كبر مبلغ التأمين والعكس صحيح، والحد الأقصى لهذا المبلغ في تأمين الممتلكات هو قيمة الشيء ، وفي تأمينات المسؤولية يُتفق عليه.

٤- **قسط التأمين :** وهو الدفعة المالية التي يدفعها المؤمن له للمؤمن (شركة التأمين) لقاء حصوله على عقد التأمين ، ويتحدد هذا القسط تبعاً لعدة أمور هي :

أ- سعر الخطر الذي يتم حسابه على معدلات الفائدة والجداول الإحصائية .

ب- عبء الخطر الذي يشمل النفقات الإدارية والمالية والعمولات والضرائب ونسب أخرى .

ج- مبلغ التأمين الذي يمثل كمية الخطر ومقدار الضرر، حيث كلما إزداد هذا المبلغ كلما أدى إلى زيادة القسط .

د- مدة التأمين : وهي فترة سريان العقد والتي يتوقف عليها حساب القسط ويتناسب طرئاً معها ، حيث كلما طالت المدة كلما كبر القسط والعكس صحيح، ولكن من المعتاد أن تبرم عقود التأمين لمدة سنة .

هـ- المستفيد : وهو الشخص الذي سيحصل على التعويض من شركة التأمين في حال حدوث الخطر المؤمن ضده في وثيقة التأمين ، والذي غالباً ما يكون هو المؤمن له.

٦- مدة التأمين : وهي كما أسلفنا فترة سريان العقد.

٧- المؤمن عليه «أو موضوع التأمين» : وهو الشخص الذي تم التأمين عليه يعني هو موضوع التأمين وهذا يكون فقط في تأمينات الحياة ، والشخص هنا يحل محل الشيء في تأمينات الممتلكات.

وأحياناً كثيرة يكون المؤمن له والمستفيد والمؤمن عليه شخص واحد على الرغم من الإستقلالية الواضحة فيما بينهم .

إجراءات عقد التأمين :

عند رغبة أي شخص في القيام بعملية التأمين لا بد له من القيام بالعديد من الإجراءات مثل :

١- تقديم طلب من قبل الراغب في التأمين إلى المؤمن (شركة التأمين) ، ويكون ذلك بملء إستمارة طلب التأمين والتي هي عبارة عن نموذج معد من قبل شركة التأمين تتضمن كافة البيانات المطلوبة من قبله ، لتعطي صورة واضحة إلى حد ما عن الخطر المطلوب تغطيته وإحتمالات وقوعه ، وذلك من أجل مساعدة شركة التأمين في القبول أو الرفض وإعلام مُقدم الطلب بقرار الموافقة أو عدم الموافقة .

وفي حال الموافقة القيام بتحديد الأسعار والشروط ، والكشف الطبي في حالة التأمين على الحياة ، والكشف عن المسببات المحتملة للخطر في حالة التأمين على الممتلكات، وتبلغ طالب التأمين بكافة الشروط ومن ثم انتظار الرد بالموافقة أو الانسحاب من قبل طالب التأمين وفي حال موافقته على هذه الشروط يصبح الطلب ملزماً لكلاً الطرفين .

واستمارة التأمين Insurance Proposal Form هذه عادة تتكون من جزأين. أولها يتعلق بطلبات التأمين نفسه كإسمه ومهنته ، وعنوانه ، ورقم هاتفه ومدة التأمين المطلوب ، ومبلغ لتأمين .

وثانيها يتعلق بالخطر المطلوب تغطيته وجميع الظروف المحيطة به التي من شأنها تمكين شركة التأمين من دراسة طبيعة الخطر وظروفه ومن ثم تحديد موقفها تجاه طالب التأمين ، وهنالك ملحق للوثيقة يُسمى التظهير Indorsement وهي عبارة عن مستند لذكر الشروط الإضافية .

٢- إصدار إشعار التغطية المؤقت: وهو عبارة عن مذكرة تغطية مؤقتة تحررها شركة التأمين لإبلاغ طالب التأمين بموافقتها على التغطية ويتم إصدار هذا الإشعار نظراً لأن إصدار وثيقة التأمين يتطلب فترة زمنية لا بأس بها ، لكن هذا الإشعار لا يلزم شركة التأمين بالتزاماتها ما لم يصدر عقد التأمين.

٣- إصدار وثيقة التأمين (بوليصة التأمين) Insurance Policy بعد إيجاب الطرفين أي بعد موافقة طالب التأمين بشروط شركة التأمين ، وقبول الشركة بتغطية الخطر ، تقوم الشركة بتحرير وثيقة التأمين وتوقيعها ومن ثم تسليمها للمؤمن له الذي هو بدوره يؤيد تسلمه إياها بدفع القسط الأول.

وثيقة التأمين هذه هي عبارة عن عقد التأمين بصورته النهائية الذي يشمل على كافة شروط العقد التي تجعلها مستنداً يبين التزامات كل من المؤمن والمؤمن له تجاه الآخر، وشروط التأمين في الوثيقة تكاد تكون واحدة في جميع دول العالم مع مراعاة

بعض التعديلات الخاصة التي تتناسب مع ظروف وقوانين البلد الذي تعمل به شركة التأمين .

٤- المطالبة بالتعويض والإخطار بوقوع الحادث : يصدر الإخطار من المؤمن له أو من المستفيد في حالة تأمينات المسؤولية ، وهو عبارة عن القيام بإعلام شركة التأمين بحادث الحادث ، وذلك من أجل مساعدة هذه الشركة على الاستعداد لإتخاذ الاجراءات اللازمة تجاه حدوث هذا الخطر ، أما في تأمينات الأموال فيتضمن هذا الإخطار بياناً بالأموال المسروقة أو المحروقة وكافة البيانات والمستندات التي تؤيد صحة وقوع الحادث .

وفي حال تخلف المؤمن له عن الإعلام أو الإخطار خلال المدة المحددة بالعقد سواء بحسن نية أو بسوء نية يسقط حقه في المطالبة بالتعويض وذلك بسبب عدم التزامه بشروط العقد من جهة، وبسبب إضاعة الفرصة على شركة التأمين في الرجوع على مسبب الضرر من جهة ثانية.

٥- وبعدها تتم المخالصة أي مقارنة المعلومات الواردة من المؤمن مع معلومات الكشف والخبرة، للخروج بنتيجة ما إذا كان الحادث مشمولاً بالتأمين أم لا ، وفي حال ثموله هل تم القبول بالمسؤولية عن كامل الضرر أم جزء منه ، وفي كلتا الحالتين يتم الدفع حسب القبول وعند استلام المؤمن له المبلغ يقوم بتحرير وصل يرى ذمة المؤمن من مسؤوليته عن ما يتعلق بالحادث الذي يتم تسديد قيمته ، وأحياناً قد يتم تحرير هذا الوصل قبل الاستلام لأسباب تقتضيها حاجة المؤمن في الدعاوى والرجوع على مسبب الضرر . *

مراحل حساب الأقساط والأسس الفنية في حسابها : تتم عملية حساب الأقساط في شركات التأمين على مرحلتين أساسيتين هما :

١- مرحلة حساب القسط الفني : والذي يعني بالنسبة لشركة التأمين مجموعة المبالغ التي لو حصلت عليها من المؤمن لهم ، لأمكنها تغطية قيمة مبالغ التأمين التي تستحق للمؤمن لهم في حال حدوث الأخطار المؤمن ضدها، أو بعبارة أخرى هو المبلغ الذي يكفي شركات التأمين لسداد التزاماتها تجاه حملة الوثائق أو المستفيدين عند تحقق الأخطار المؤمن ضدها . وهذا القسط يحسب عادة على أساس مبدأ التعادل القاضي بمعادلة القيمة الحالية لهذه الأقساط مع القيمة الحالية لإلتزامات الشركة تجاه المستفيدين في تاريخ إبرام العقد.

٢- مرحلة حساب القسط التجاري : والذي يعني بالنسبة لشركة التأمين المبلغ الذي سيقوم المؤمن له بدفعه فعلاً لها مقابل حصوله على عقد التأمين ويراعى في حسابه : (مبالغ التأمين ، الإعباء الإدارية ، الربح المنشود).

والإعباء الإدارية تعني :

أ- المصروفات الإدارية : أو المصروفات المتكررة مثل أجور ورواتب العمال والموظفين وإيجارات المباني ، والإنارة والمياه ، والإحتلاكات ، والبريد والبرق والهاتف والمطبوعات وما شابه .

ب - مصاريف التعاقد : وهي التي تصرف بهدف الحصول على عمليات التأمين مثل : العمولات ومصاريف الإعلان ومصاريف الكشفوفات.

ج - مصاريف تحصيل الأقساط : وهي كافة المصاريف التي تدفع في سبيل الحصول على الأقساط ويتم حساب هذه الأقساط اعتماداً على بعض الأسس الفنية هي :

١- الاستناد إلى مبادئ نظرية الإحتمالات من أجل التمكن من قياس احتمالات الخطر أو الحياة أو الوفاة بغية الوصول إلى قسط كافٍ وعادل بأن واحد لأن

المخاطلة في حسابه ستبعد الناس عن الإقبال إلى عمليات التأمين، والتقدير أو التخفيض في حسابه سيؤدي إلى تعرض الشركات إلى خسائر من الصعب تحملها على المدى الطويل.

٢- التناسب الطردي بين قيمة الأقساط وقيمة مبالغ التأمين ، فمن البديهي كلما ازداد مبلغ التأمين ، كلما دعت الضرورة إلى زيادة القسط والعكس صحيح .

٣- التناسب الطردي بين قيمة الأقساط وبين مدة التأمين ، فحتماً كلما ازدادت المدة أو طالت مدة سريان العقد كلما دعت الحاجة إلى زيادة أو رفع قيمة القسط لأن طول المدة يعقبة الزيادة في احتمالات حدوث الخطر .

٤- التناسب الطردي بين قيمة القسط ودرجة الخطر : وبديهي أنه كلما ازدادت درجة أو احتمال حدوث الخطر ، كلما لجأت شركات التأمين إلى رفع قيمة أقساطها كزيادة احتمالات الوفاء في فترة الدخول في سن الشيخوخة.

٥- الاعتماد في حساب الأقساط على معدلات الفائدة الفنية ، أي تخفيض الأقساط بمعدل فائدة فني وهو يتراوح عادة بين ٣٪ إلى ٤٪ سنوياً وهذا يشكل جزء من معدل الاستثمار العام الذي هو متوسطاً لاستثمارات الشركة في العقارات والأسهم والسندات والقروض والتي برمتها متأتية من الأموال المتجمعة للشركة من أقساط التأمين. •

٦- التناسب الطردي بين قيمة الأقساط وبين حجم التكاليف ونسبة الأرباح ، حيث كلما ازدادت التكاليف وارتفعت نسبة الأرباح ، كلما ارتفعت قيمة الأقساط والعكس صحيح .

• انظر المرجع رقم ١ .

الفصل الثاني
مبادئ الاحتمالات وتطبيقاتها
في الحوادث

الفصل الثاني

مبادئ الاحتمالات وتطبيقاتها في الحوادث

تطبيق مبادئ الاحتمالات في الحوادث

لاحظنا مما سبق أن حساب الأقساط في التأمين يعتمد على مبادئ الاحتمالات وعلى جداول الحياة والوفاة ، وإن هذه الجداول بدورها محسوبة على أساس مبادئ الاحتمالات لذلك سنورد فيما يلي بعض المبادئ الأساسية للإحتمالات والتي نعتد عليها في حساب احتمالات الحوادث:

الإحتمال بالتعريف هو نسبة عدد الحالات التي يمكن أن يظهر فيها الحدث أي الموافقة إلى مجموع عدد الحالات الممكنة ، وبالتالي إذا رمزنا للإحتمال بالرمز ح ، وعدد الحالات الموافقة التي يمكن أن يظهر بها الحدث بالرمز (م) وإلى جميع الحالات الموجودة (الممكنة) بالرمز (ن) يكون :

$$H = \frac{M}{N}$$

فمثلاً احتمال ظهور الوجه شيش (٦) من بين جميع وجوه حجر النرد التي هي

$$\frac{1}{6} = \text{سنة وجوه}$$

مثال :

نفرض لدينا مجموعة من السندات المتداولة في السوق وعددها /١٠٠٠٠٠/ سند وأردنا استهلاك هذه السندات عن طريق السحب ، فحسبنا لهذه الغاية /١٠٠٠/ سند ، فما هو احتمال استهلاك أي من هذه السندات .

الحل :

$$\begin{aligned} \text{ح} &= \frac{\text{م}}{\text{ن}} = \frac{\text{عدد الحالات الموافقة}}{\text{عدد الحالات الممكنة}} = \frac{\text{عدد السندات المسحوبة}}{\text{العدد الكلي للسندات}} \\ &= \frac{1}{1000} = \frac{0.001}{1} = 0.001 \end{aligned}$$

وهذا النوع من الإحتمالات ندعوه بالإحتمال الرياضي أو الإحتمال النظري Mathematical probability لأنه يمكن حسابه بالطرق الرياضية عن طريق معرفة عدد الحالات الموافقة وعدد الحالات الممكنة .

والنوع الثاني من الإحتمالات هو الإحتمال التجريبي أو الإحصائي Statistical Probability، وهو ما يمكن الإستفادة منه في عالم التأمين ، ويدعى بالتجربي لأنه لا يمكن تقدير قيمته الحقيقية بالطرق الحسابية ، وإنما من خلال إجراء التجارب على الظاهرة وتسجيل الإحصاءات المتعلقة بها من واقع الخبرات الفعلية للماضي القريب، ومن ثم افتراض حدوثها في المستقبل القريب بشكل مماثل أو مشابه لما حدث في الماضي، كتقدير حالات الوفاة في التأمين على الحياة الذي يعتمد على إحصائيات مجمعة ومنظمة في جداول تسمى جداول الوفيات . Mortality tables .

وهذا النوع من الإحتمالات يستند بشكل رئيسي على قانون الإعداد الكبيرة The Law of large numbers والذي يتضمن : أنه كلما زاد عدد الحالات المفترضة للخطر ، أو زاد عدد التجارب كلما إقتربت النتيجة الفعلية من النتيجة المتوقعة، وفي حالة اللانهاية من المرات (العدد الكبير من المرات) تتفق تماماً النتيجة الفعلية مع النتيجة المتوقعة .

يعني إحتمال وقوع حادث معين ح ، في تكرار قدره م ، من مجموع الحالات

التي عددها ن يكون حقيقياً عند نهاية م / ن عندما ن تنتهي إلى اللانهاية ، يعني :

$$\lim_{n \rightarrow \infty} \frac{m}{n} = \text{ح نها}$$

فمثلاً :

$$\frac{1}{4} = \text{احتمال ظهور الصورة} \quad \frac{1}{4} = \text{احتمال ظهور الكتابة}$$

$$\frac{7}{10} = \text{احتمال ظهور الصورة} \quad \frac{3}{10} = \text{احتمال ظهور الكتابة}$$

$$\frac{60}{100} = \text{احتمال ظهور الصورة} \quad \frac{40}{100} = \text{احتمال ظهور الكتابة}$$

$$\frac{540}{1000} = \text{احتمال ظهور الصورة} \quad \frac{460}{1000} = \text{احتمال ظهور الكتابة}$$

$$\frac{5100}{10000} = \text{احتمال ظهور الصورة} \quad \frac{4900}{10000} = \text{احتمال ظهور الكتابة}$$

وهكذا يتقارب الإحتمالين كلما زاد عدد المرات حتى يتساويان في حالة الرمي اللاتناهي

ومن المبادئ الأساسية للإحتمالات نذكر مايلي :

(١) إن الإحتمال يكون دوماً محصوراً بينه الصفر والواحد، يعني أصغر أو يساوي الواحد دوماً فمثلاً احتمال ظهور أي وجه من حجر النرد في رمية واحدة = $\frac{1}{6}$

٢- إذا كان الإحتمال = \therefore فالظاهر مستحيلة الحدوث فمثلاً إحتمال ظهور
الوجه ٧ على حجر النرد = \therefore وبالتالي مستحيل .

٣) إذا كان الإحتمال = ١ فالظاهرة مؤكدة الحدوث فمثلاً أتينا بحجر نرد
ورسمنا على كافة وجوهها الرقم ٦ ورمينا الحجر فإن إحتمال ظهور الرقم ٦ يساوي
 $\frac{1}{1} = 1$ يعني ظهورها مؤكد.

٤) إن إحتمال حدوث ظاهرة ما + إحتمال عدم ظهورها = ١ فمثلاً إن إحتمال
ظهور الصورة على القطعة النقدية إذا رميناها = $\frac{1}{2}$ وإحتمال ظهور الكتابة على
القطعة النقدية إذا رميناها = $\frac{1}{2}$ وإن إحتمال ظهور الصورة يعني عدم ظهور الكتابة
على القطعة النقدية إذا رميناها = $\frac{1}{2}$ أي أن إحتمال ظهور الصورة + عدم ظهورها
 $= \frac{1}{2} + \frac{1}{2} = 1$

٥) في الحوادث المانعة أو المتعارضة : التي حدوث أحدها يمنع حدوث الآخر أي
لا يمكن القول بأن الحادثين يتم بأن واحد ، كأن نقول مثلاً بأن المنزل يحترق ولا
يحترق بأن واحد فهذا مستحيل لأنه إما أن يكون يحترق وإما أن يكون لا يحترق ،
فأي الحالتين تبطل الأخرى، وإن إحتمال ظهور حادث من حادثين أو أكثر من الحوادث
المانعة يساوي حاصل جميع الإحتمالات المنفصلة لكل من هذه الحوادث.

مثال :

إذا كان السيد جود طالب في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة أربد
الأهلية ، وبعد مضي نتائج الإمتحانات الفصلية ، كان إحتمال نجاحه في مساق إدارة
التأمين بدرجة جيد = ٠,٢ ، وبدرجة جيد جداً = ٠,٣ ، وبدرجة ممتاز = ٠,٤
وبدرجة وسط = ٠,١ .

والمطلوب : ما هو إحتمال نجاح السيد جود في مادة إدارة التأمين .

الحل : إن نجاحه بأي تقدير هنا يعطل نجاحه بالتقديرات الأخرى ، وبالتالي فالحوادث ما نعه . وإن احتمال نجاحه يساوي مجموع الإحتمالات أي أن احتمال نجاح جود = $0,2 + 0,3 + 0,4 + 0,1 = 1$ يعني نجاحه مؤكد .

٦) في الحوادث المستقلة : التي لا علاقة لحدوث أحدها أو عدم حدوثه بحدوث الآخر أو عدم حدوثه ، إن احتمال حدوث الحادثين المستقلين معاً يساوي حاصل ضرب احتمال وقوع الحادث الأول باحتمال وقوع الحادث الثاني . *

يعني : احتمال وقوع الحادثين المستقلين معاً = احتمال وقوع الحادث الأول \times احتمال وقوع الحادث الثاني .

مثال: إذا كان احتمال حدوث الحريق في مصنع السيد جود بمدينة دمشق = $\frac{1}{8}$ واحتمال حدوث الحريق في متجر السيد نجم بمدينة اللاذقية = $\frac{1}{9}$

فإن احتمال حدوث الحريق في المصنع بمدينة دمشق والمتجر بمدينة اللاذقية =

$$\frac{1}{72} = \frac{1}{9} \times \frac{1}{8}$$

سألة :

إذا كان في أسرة ختية مكونة من زوج وزوجة ، عمر الزوج ٢٥ سنة واحتمال بقائه على قيد الحياة حتى سن الخمسين سنة = $0,6$ ، وعمر الزوجة ٢٥ سنة واحتمال بقائها على قيد الحياة حتى سن الخمسين = $0,4$ ، والمطلوب :

١- ما هو احتمال بقاء كل من الزوج والزوجة على قيد الحياة حتى سن الخمسين سنة .

• انظر المرجع رقم ٧ .

٢- ما هو احتمال بقاء الزوج على قيد الحياة حتى سنة الخمسين سنة ووفاة الزوجة قبل هذا السن.

٣- ما هو احتمال وفاة كل من الزوج والزوجة قبل سن الخمسين سنة .

٤- ما هو احتمال وفاة أحدهما فقط قبل سن الخمسين سنة.

الحل :

إن احتمال حياة الزوج أو وفاته لا علاقة له بحياة أو وفاة الزوجة وبالتالي فالحوادث مستقلة ، أي أن احتمال ظهورها معاً يساوي حاصل ضرب احتمال ظهور كل منهما على حدة يعني:

الطلب ١) إن احتمال بقاء كل منهما على قيد الحياة حتى سن الخمسين سنة =
احتمال بقاء الزوج \times احتمال بقاء الزوجة $= 0,6 \times 0,4 = 0,24$

الطلب ٢) إن احتمال بقاء الزوج على قيد الحياة حتى سن الخمسين ووفاة الزوجة قبل هذه السن

$$= \text{احتمال بقاء الزوج} \times \text{احتمال وفاة الزوجة}$$

$$= 0,6 \times 0,6 = 0,36$$

إن احتمال الوفاة $= 1 - \text{احتمال الحياة}$ لأن احتمال حدوث الظاهرة واحتمال عدم حدوثها $= 1$

وبالتالي هنا احتمال وفاة الزوجة $= 1 - 0,4 = 0,6$

واحتمال وفاة الزوج $= 1 - 0,6 = 0,4$

الطلب ٣) إن احتمال أن يموت كل منهما قبل سن الخمسين سنة =

$$\text{احتمال وفاة الزوج} \times \text{احتمال وفاة الزوجة}$$

$$= 0,4 \times 0,6 = 0,24$$

الطلب ٤) إن احتمال أن يموت واحد منهما فقط قبل سن الخمسين سنة هو احتمال مركب ويساوي :

احتمال وفاة الزوج وبقاء الزوجة + احتمال بقاء الزوج ووفاة الزوجة يعني :

إن احتمال موت واحد منهما فقط قبل سن الخمسين =

$$0,52 = 0,36 + 0,16 = (0,6 \times 0,6) + (0,4 \times 0,4)$$

٧) في الحوادث المترابطة : التي يتوقف حدوث أحدها على حدوث الآخر يعني لا يمكن أن يحدث الحادث الثاني بدون وقوع الحادث الأول :

وبالتالي إن حدوثها معاً = احتمال حدوث الحادث الأول \times احتمال حدوث الحادث الثاني

مسألة :

إذا علمت أن عدد الطلاب الذين التحقوا بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة إربد في عام ١٩٩٦ يساوي / ٤٠٠٠ طالب ، وإن عدد الذين نجحوا من السنة الأولى إلى السنة الثانية يساوي / ٣٠٠٠ طالب ، وأن الذين نجحوا من ضمن هؤلاء إلى السنة الثالثة يساوي / ٢٠٠٠ طالب ، وكان السيد جود ، والآتسة نجود من بين هؤلاء الطلاب الذين التحقوا بالكلية عام ١٩٩٦

والمطلوب :

١) ما هو احتمال نجاح جود خلال المستتين من الأولى إلى الثانية ومن الثانية إلى الثالثة دون رسوب .

٢) ما هو احتمال نجاح جود ونجود معاً من السنة الأولى إلى السنة الثانية .

٣) ما هو احتمال نجاح جود ونجود معاً من الأولى للثانية ومن الثانية إلى الثالثة دون رسوب .

الحل :

واضح أنه لا يمكن للطالب أن ينجح أو أن يكون طالباً بالأحرى في السنة الثانية إن لم يكن سبق وقد حقق نجاحه في السنة الأولى وبالتالي فالتجّاح في السنة الثانية أو الانتساب لها يتوقف على النجاح في السنة الأولى ، أي أن الحوادث مترابطة مع بعضها البعض ولا يمكن حدوث الثاني بدون حدوث الأول ، وعليه إن :

عدد الحالات الموافقة

$$\frac{\text{عدد الحالات الموافقة}}{\text{عدد الحالات الممكنة}} = \text{احتمال نجاح أي طالب في السنة الأولى وانتقاله الى السنة الثانية} =$$

عدد الحالات الممكنة

$$\frac{3}{4} = \frac{3000}{4000} = \frac{\text{عدد الطلاب الناجحين الى الثانية}}{\text{مجموع الطلاب المتسمين للكلية}}$$

عدد الحالات الموافقة

$$\frac{\text{عدد الحالات الموافقة}}{\text{عدد الحالات الممكنة}} = \text{احتمال نجاح أي طالب في السنة الثانية وانتقاله الى السنة الثالثة} =$$

عدد الحالات الممكنة

$$\frac{2}{3} = \frac{2000}{3000} = \frac{\text{عدد الطلاب الناجحين من الثانية إلى الثالثة}}{\text{عدد طلاب السنة الثانية}} =$$

طبعاً مع افتراض عدم وجود أي طلبة آخرين (راسبين من قبل) في السنة الثانية .

(الطلب ١)

بالتالي إن احتمال نجاح جود في الستين دون رسوب هو احتمال نجاح أي طالب

$$\frac{1}{4} = \frac{1}{12} = \frac{1}{3} \times \frac{1}{4} = \text{من هؤلاء يعني}$$

(الطلب ٢)

إن احتمال نجاح جود ونجود معاً في السنة الأولى = احتمال نجاح أي طالب ×

$$\frac{1}{16} = \frac{1}{4} \times \frac{1}{4} = \text{احتمال أي طالب}$$

• انظر المرجع رقم ٢ .

الطلب ٣

إن احتمال نجاح جود ونجود معاً في الستين دون رسوب يساوي احتمال نجاح جود في الستين دون رسوب \times احتمال نجاح نجود في الستين دون رسوب

$$\frac{1}{4} = \frac{1}{4} \times \frac{1}{4} =$$

والنتيجة في مثل هذا النوع من الحوادث لا يحسب احتمال حدوثها معاً إلا بعد الفرض بأن الحدث الأول قد تحقق.

جداول الحياة والوفاة :

الحقيقة لا يوجد في المشرق العربي جداول حياة أو وفاة تأمينية بالمعنى الصحيح، يعني مبنية على خبرة شركات التأمين ، لذلك تعتمد معظم الشركات التأمينية في هذه الدول على جداول غربية أو أمريكية ، وعلى إعتبار أن معدلات الأعمار في الدول الغربية وأمريكا أعلى بكثير منه في الدول النامية لذلك تعتمد شركات التأمين عند احتساب الأقساط إلى رفع نسب الوفيات اعتباراً .

وهذه الجداول عبارة عن قوائم مكونة من عدة أعمدة بحيث يُخصّص العمود الأول للسن أو العمر و العمود الثاني لعدد الأحياء بهذا السن ، والعمود الثالث يمثل عدد الوفيات في سنة من هذا السن، والعمود الرابع يمثل احتمال الوفاة في السنة، ويكون ناتج قسمة عدد المتوفين لعمر معين على عدد الأحياء من الأشخاص في بداية السنة لذلك العمر والعمود الخامس يختص باحتمالات الحياة السنوي.

وبناء على هذه الجداول يتم ، احتساب أقساط التأمين على الحياة ، وفيما يلي نماذج من جداول الحياة الأمريكية :

• انظر المرجع رقم ٨ .

جداول الحياة *

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
السن	عدد الأحياء في بدء السن المعينة	عدد الوفيات في خلال السن للمعينة	الاحتمال السنوي للوفاة	الاحتمال السنوي للبقاء على قيد الحياة	عدد سني توقع الحياة
س X	س Lx	س dx	س qx	س Px	س oe
١٠	١٠٠٠٠٠	٧٤٩	٠,٠٠٧٤٩	٠,٩٩٢٥١	٤٨,٧٢
١١	٩٩٢٥١	٧٤٦	٠,٠٠٧٥٢	٠,٩٩٢٤٨	٤٨,٠٨
١٢	٩٨٥٠٥	٧٤٣	٠,٠٠٧٥٤	٠,٩٩٢٤٦	٤٧,٤٥
١٣	٩٧٧٦٢	٧٤٠	٠,٠٠٧٥٧	٠,٩٩٢٤٣	٤٦,٨٠
١٤	٩٧٠٢٢	٧٣٧	٠,٠٠٧٦٠	٠,٩٩٢٤٠	٤٦,١٦
١٥	٩٦٢٨٥	٧٣٥	٠,٠٠٧٦٣	٠,٩٩٢٣٧	٤٥,٥٠
١٦	٩٥٥٥٠	٧٣٢	٠,٠٠٧٦٦	٠,٩٩٢٣٤	٤٤,٨٥
١٧	٩٤٨١٨	٧٢٩	٠,٠٠٧٦٩	٠,٩٩٢٣١	٤٤,١٩
١٨	٩٤٠٨٩	٧٢٧	٠,٠٠٧٧٣	٠,٩٩٢٢٧	٤٣,٥٣
١٩	٩٣٣٦٢	٧٢٥	٠,٠٠٧٧٦	٠,٩٩٢٢٤	٤٢,٨٧
٢٠	٩٢٦٣٧	٧٢٣	٠,٠٠٧٨٠	٠,٩٩٢٢٠	٤٢,٢٠
٢١	٩١٩١١	٧٢٢	٠,٠٠٧٨٥	٠,٩٩٢١٥	٤١,٥٣
٢٢	٩١٦٦٧	٧٢١	٠,٠٠٧٩١	٠,٩٩٢٠٩	٤٠,٨٥
٢٣	٩٠٤٧١	٧٢٠	٠,٠٠٧٩٦	٠,٩٩٢٠٤	٤٠,١٧
٢٤	٨٩٧٥١	٧١٩	٠,٠٠٨٠١	٠,٩٩١٩٩	٣٩,٤٩
٢٥	٨٩٠٣٢	٧١٨	٠,٠٠٨٠٦	٠,٩٩١٩٤	٣٨,٨١
٢٦	٨٨٣١٤	٧١٨	٠,٠٠٨١٣	٠,٩٩١٨٧	٣٨,١٢
٢٧	٨٧٥٩٦	٧١٨	٠,٠٠٨٢٠	٠,٩٩١٨٠	٣٧,٤٣
٢٨	٨٦٨٧٨	٧١٨	٠,٠٠٨٢٦	٠,٩٩١٧٤	٣٦,٧٣
٢٩	٨٦١٦٠	٧١٩	٠,٠٠٨٣٤	٠,٩٩١٦٦	٣٦,٠٣
٣٠	٨٥٤٤١	٧٢٠	٠,٠٠٨٤٣	٠,٩٩١٥٧	٣٥,٣٣
٣١	٨٤٧٢١	٧٢١	٠,٠٠٨٥١	٠,٩٩١٤٩	٣٤,٦٣

تستخدمه أكثر شركات التأمين الأمريكية

• انظر المرجع رقم ٣.

جداول الحياة

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
السن	عدد الأحياء في بدء السن المعينة	عدد الوفيات في خلال السن المعينة	الاحتمال السنوي للوفاة	الاحتمال السنوي للبقاء على قيد الحياة	عدد سنّي توقع الحياة
س x	Lx	dx	تس qx	س Px	تس oe
٣٢	٨٤٠٠٠	٧٢٣	٠,٠٠٨٦١	٠,٩٩	٣٣,٩٢
٣٣	٨٣٢٧٧	٧٢٦	٠,٠٠٨٧٢	٠,٩٩١٢٨	٣٣,٧١
٣٤	٨٢٥٥١	٧٢٩	٠,٠٠٨٨٣	٠,٩٩١١٧	٣٢,٥٠
٣٥	٨١٢٢٢	٧٣٢	٠,٠٠٨٩٥	٠,٩٩١٠٥	٣١,٧٨
٣٦	٨١٠٩٠	٧٣٧	٠,٠٠٩٠٩	٠,٩٩٠٩١	٣١,٠٧
٣٧	٨٠٣٥٣	٧٤٢	٠,٠٠٩٢٣	٠,٩٩٠٧٧	٣٠,٣٥
٣٨	٧٩٦١١	٧٤٩	٠,٠٠٩٤١	٠,٩٩٠٥٩	٢٩,٦٢
٣٩	٧٨٨٦٢	٧٥٦	٠,٠٠٩٥٩	٠,٩٩٠٤١	٢٨,٩٠
٤٠	٧٨١٠٦	٧٦٥	٠,٠٠٩٧٩	٠,٩٩٠٢١	٢٨,١٨
٤١	٧٧٣٤١	٧٧٤	٠,٠١٠٠١	٠,٩٨٩٩٩	٢٧,٤٥
٤٢	٧٦٥٦٧	٧٨٥	٠,٠١٠٢٥	٠,٩٨٩٧٥	٢٦,٧٧
٤٣	٧٥٧٨٢	٧٩٧	٠,٠١٠٥٧	٠,٩٨٩٤٨	٢٦,٠٠
٤٤	٧٤٩٨٥	٨١٢	٠,٠١٠٨٣	٠,٩٨٩١٧	٢٥,٢٧
٤٥	٧٤١٧٣	٨٢٨	٠,٠١١١٦	٠,٩٨٨٨٤	٢٤,٥٤
٤٦	٧٣٣٤٥	٨٤٨	٠,٠١١٥٦	٠,٩٨٨٤٤	٢٣,٨١
٤٧	٧٢٤٩٧	٨٧٠	٠,٠١٢٠٠	٠,٩٨٨٠٠	٢٣,٠٨
٤٨	٧١٦٢٧	٨٩٦	٠,٠١٢٥١	٠,٩٨٧٤٩	٢٢,٢٦
٤٩	٧٠٧٣١	٩٢٧	٠,٠١٣١١	٠,٩٨٦٨٩	٢١,٦٣
٥٠	٦٩٨٠٤	٩٦٢	٠,٠١٣٧٨	٠,٩٨٦٢٢	٢٠,٩١
٥١	٦٨٨٤٢	١٠٠١	٠,٠١٤٥٤	٠,٩٨٥٤٦	٢٠,٢٠
٥٢	٦٧٨٤١	١٠٤٤	٠,٠١٥٣٩	٠,٩٨٤٦١	١٩,٤٩
٥٣	٦٦٧٩٧	١٠٩١	٠,٠١٦٣٣	٠,٩٨٣٦٧	١٨,٧٩

جداول الحياة

(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
عدد سني توقع الحياة ت ^٦ oe	الاحتمال السنوي للبقاء على قيد الحياة P _x م ^٥	الاحتمال السنوي للوفاة q _x ت ^٤	عدد الوفيات في خلال السن للعبئة d _x ت ^٣	عدد الأحياء في بدء السن المعينة L _x م ^٢	السن x م ^١
١٨,٠٩	٠,٩٨٢٦٠	٠,٠١٧٤٠	١١٤٣	٦٥٧٠٦	٥٤
١٧,٤٠	٠,٩٨١٤٣	٠,٠١٨٥٧	١١٩٩	٦٤٥٦٣	٥٥
١٦,٧٢	٠,٩٨٠١٢	٠,٠١٩٨٨	١٢٦٠	٦٣٣٦٤	٥٦
١٦,٠٥	٠,٩٧٨٦٧	٠,٠٢١٣٣	١٣٢٥	٦٢١٠٤	٥٧
١٥,٣٩	٠,٩٧٧٠٦	٠,٠٢٢٩٤	١٣٩٤	٦٠٧٧٩	٥٨
١٤,٧٤	٠,٩٧٥٢٨	٠,٠٢٤٧٢	١٤٦٨	٥٩٣٨٥	٥٩
١٤,١٠	٠,٩٧٣٣١	٠,٠٢٦٦٩	١٥٤١	٥٧٩١٧	٦٠
١٣,٤٧	٠,٩٧١١٢	٠,٠٢٨٨٨	١٦٢٨	٥٦٣٧١	٦١
١٢,٨٦	٠,٩٦٨٧١	٠,٠٣١٢٩	١٧١٣	٥٤٧٤٣	٦٢
١٢,٢٦	٠,٩٦٦٠٦	٠,٠٣٣٩٤	١٨٠٠	٥٣٠٣٠	٦٣
١١,٦٧	٠,٩٦٣١٣	٠,٠٣٦٨٧	١٨٨٩	٥١٢٣٠	٦٤
١١,١٠	٠,٩٥٩٨٣	٠,٠٤٠١٣	١٩٨٠	٤٩٨١١	٦٥
١٠,٥٤	٠,٩٥٦٢٩	٠,٠٤٣٧١	٢٠٧٠	٤٧٣٦١	٦٦
١٠,٠٠	٠,٩٥٦٣٥	٠,٠٤٧٦٥	٢١٥٨	٤٥٢٩١	٦٧
٩,٤٧	٠,٩٤٨٠٠	٠,٠٥٢٠٠	٢٢٤٣	٤٣١٣٣	٦٨
٨,٩٧	٠,٩٤٣٢٤	٠,٠٥٦٧٦	٢٣٢١	٤٠٨٩٠	٦٩
٨,٤٨	٠,٩٣٨٠١	٠,٠٦١٩٩	٢٣٩١	٣٨٥٦٩	٧٠
٨,٠٠	٠,٩٣٢٣٤	٠,٠٦٧٦٦	٢٤٤٨	٣٦١٧٨	٧١
٧,٥٥	٠,٩٢٦٢٧	٠,٠٧٣٧٣	٢٤٨٧	٣٢٧٣٠	٧٢
٧,١١	٠,٩١٩٨٢	٠,٠٨٠١٨	٢٥٠٥	٣١٢٤٣	٧٣
٦,٦٨	٠,٩١٢٩٧	٠,٠٨٧٠٣	٢٥٠١	٢٨٧٣٨	٧٤
٦,٢٧	٠,٩٠٥٦٣	٠,٠٩٤٣٧	٢٤٧٦	٢٦٢٣٧	٧٥

جداول الحياة

(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
عدد سني توقع الحياة oe	الاحتمال السنوي البقاء على قيد الحياة Px	الاحتمال السنوي للوفاة qx	عدد الوفيات في خلال السن المعينة dx	عدد الأحياء في بدء السن المعينة Lx	السن x
٥,٨٨	٠,٨٩٧٦٩	٠,١٠٢٣١	٢٤٣١	٢٣٧٦١	٧٦
٥,٤٩	٠,٨٨٨٩٤	٠,١١١٠٦	٢٣٦٩	٢١٣٣٠	٧٧
٥,١١	٠,٨٧٩١٧	٠,١٢٠٨٣	٢٢٩١	١٨٩٦١	٧٨
٤,٧٤	٠,٨٦٨٢٧	٠,١٣١٧٣	٢١٩٦	١٦٦٧٠	٧٩
٤,٣٩	٠,٨٥٥٥٣	٠,١٤٤٤٧	٢٠٩١	١٤٤٧٤	٨٠
٤,٠٥	٠,٨٤١٤٠	٠,١٥٨٦٠	١٩٦٤	١٢٣٨٣	٨١
٣,٧١	٠,٨٢٥٧٠	٠,١٧٤٣٠	١٨١٦	١٠٤١٩	٨٢
٣,٣٩	٠,٨٠٨٤٤	٠,١٩١٥٦	١٦٤٨	٨٦٠٣	٨٣
٣,٠٨	٠,٧٨٨٦٤	٠,٢١١٣٦	١٤٧٠	٦٩٥٥	٨٤
٢,٧٧	٠,٧٦٤٤٥	٠,٢٣٤٥٥	١٢٩٧	٥٩٩٥	٨٥
٢,٤٧	٠,٧٣٤٣٢	٠,٢٦٥٦٨	١١١٤	٤١٩٣	٨٦
٢,١٨	٠,٦٩٦٩٨	٠,٣٠٣٠٢	٩٢٣	٣٠٧٩	٨٧
١,٩١	٠,٦٥٣٣١	٠,٣٤٦٦٩	٧٤٤	٢١٤٦	٨٨
١,٦٦	٠,٦٠٤١٤	٠,٣٩٥٨٦	٥٥٥	١٤٠٢	٨٩
١,٤٢	٠,٥٤٥٤٦	٠,٤٥٤٥٤	٣٨٥	٨٤٧	٩٠
١,١٩	٠,٤٦٧٥٣	٠,٥٣٢٤٧	٢٤٦	٤٦٢	٩١
٠,٩٨	٠,٣٦٥٧٤	٠,٦٣٤٢٦	١٣٧	٢١٩	٩٢
٠,٨٠	٠,٢٦٥٨٢	٠,٧٢٤١٨	٥٨	٧٩	٩٣
٠,٦٤	٠,١٤٧٨٦	٠,٨٥٧١٤	١٨	٢١	٩٤
٠,٥٠	٠,٠٠٠٠٠	١,٠٠٠٠٠	٣	٣	٩٥

جداول التأمين على الحياة *

1958CSO ذكور

جدول الخبرة الأمريكي للحياة لعام ١٩٥٨

العمر (س: X)	عدد الأحياء Ix	عدد الوفيات dx	احتمال الوفاة qx	احتمال الحياة Px
٠	١٠٠٠٠٠٠٠	٧٠٨٠٠	,٠٠٧٠٨	٠,٩٩٢٩٢
١	٩٩٢٩٢٠٠	١٧٤٧٥	,٠٠١٧٦	,٩٩٨٢٤
٢	٩٩١١٧٢٥	١٥٠٦٦	,٠٠١٥٢	,٩٩٨٤٨
٣	٩٨٩٦٦٥٩	١٤٤٤٩	,٠٠١٤٦	,٩٩٨٥٤
٤	٩٨٨٢٢١٠	١٣٨٣٥	,٠٠١٤٠	,٩٩٨٦٠
٥	٩٨٦٨٣٧٥	١٣٣٢٢	,٠٠١٣٥	,٩٩٨٦٥
٦	٩٨٥٥٠٥٣	١٢٨١٢	,٠٠١٣٠	,٩٩٨٧٠
٧	٩٨٤٢٢٤١	١٢٤٠١	,٠٠١٢٦	,٩٩٨٧٤
٨	٩٨٢٩٨٤٠	١٢٠٩١	,٠٠١٢٣	,٩٩٨٧٧
٩	٩٨١٧٧٤٩	١١٨٧٩	,٠٠١٢١	,٩٩٨٧٩
١٠	٩٨٠٥٨٧٠	١١٨٦٥	,٠٠١٢١	,٩٩٨٧٩
١١	٩٧٩٤٠٠٥	١٢٠٤٧	,٠٠١٢٣	,٩٩٨٧٧
١٢	٩٧٨١٩٥٨	١٢٣٢٥	,٠٠١٢٦	,٩٩٨٧٤
١٣	٩٧٦٩٦٣٣	١٢٨٩٦	,٠٠١٣٢	,٩٩٨٦٨
١٤	٩٧٥٦٧٣٧	١٣٥٦٢	,٠٠١٣٩	,٩٩٨٦١
١٥	٩٧٤٣١٧٥	١٤٢٢٥	,٠٠١٤٦	,٩٩٨٥٤
١٦	٩٧٢٨٩٥٠	١٤٩٨٣	,٠٠١٥٤	,٩٩٨٤٦
١٧	٩٧١٣٩٦٧	١٥٧٣٧	,٠٠١٦٢	,٩٩٨٣٨
١٨	٩٦٩٨٢٣٠	١٦٣٩٠	,٠٠١٦٩	,٩٩٨٣١
١٩	٩٦٨١٨٤٠	١٦٨٤٦	,٠٠١٧٤	,٩٩٨٢٦

• انظر المرجع رقم ٢.

تابع جدول الخبرة الأمريكي للحياة لعام ١٩٥٨

ذكور

العمر (س: X)	عدد الأحياء حس Ix	عدد الوفيات وس dx	احتمال الوفاة فس qx	احتمال الحياة لس Px
٢٠	٩٦٤٩٩٤	١٧٣٠٠	,٠٠١٧٩	,٩٩٨٢١
٢١	٩٦٤٧٦٩٤	١٧٦٥٥	,٠٠١٨٣	,٩٩٨١٧
٢٢	٩٦٣٠٣٩	١٧٩١٢	,٠٠١٨٦	,٩٩٨١٤
٢٣	٩٦١٢١٢٧	١٨١٦٧	,٠٠١٨٩	,٩٩٨١١
٢٤	٩٥٩٣٩٦٠	١٨٣٢٤	,٠٠١٩١	,٩٩٨٠٩
٢٥	٩٥٧٥٦٣٦	١٨٤٨١	,٠٠١٩٣	,٩٩٨٠٧
٢٦	٩٥٥٧١٥٥	١٨٧٣٢	,٠٠١٩٦	,٩٩٨٠٤
٢٧	٩٥٢٨٤٢٣	١٨٩٨١	,٠٠١٩٩	,٩٩٨٠١
٢٨	٩٥١٩٤٤٢	١٩٣٢٤	,٠٠٢٠٣	,٩٩٧٩٧
٢٩	٩٥٠٠١١٨	١٩٧٦٠	,٠٠٢٠٨	,٩٩٧٩٢
٣٠	٩٤٨٠٣٥٨	٢٠١٩٣	,٠٠٢١٣	,٩٩٧٨٧
٣١	٩٤٦٠١٦٥	٢٠٧١٨	,٠٠٢١٩	,٩٩٧٨١
٣٢	٩٤٣٩٤٤٧	٢١٢٣٩	,٠٠٢٢٥	,٩٩٧٧٥
٣٣	٩٤١٨٢٠٨	٢١٨٥٠	,٠٠٢٣٢	,٩٩٧٦٨
٣٤	٩٣٩٦٣٥٨	٢٢٥٥١	,٠٠٢٤٠	,٩٩٧٦٠
٣٥	٩٣١٣٨٠٧	٢٣٥٢٨	,٠٠٢٥١	,٩٩٧٤٩
٣٦	٩٣٥٠٢٧٩	٢٤٦٨٥	,٠٠٢٦٤	,٩٩٧٣٦
٣٧	٩٣٢٥٥٩٤	٢٦١١٢	,٠٠٢٨٠	,٩٩٧٢٠
٣٨	٩٢٩٩٤٨٢	٢٧٩٩١	,٠٠٣٠٢	,٩٩٦٩٩
٣٩	٩٢٧١٤٩١	٣٠١٣٢	,٠٠٣٢٥	,٩٩٦٧٥

تابع جدول الخبرة الأمريكي للحياة لعام ١٩٥٨

ذكور

الممر (س: X)	عدد الأحياء Ix	عدد الوفيات dx	احتمال الوفاة qx	احتمال الحياة Px
٤٠	٩٢٤١٣٥٩	٣٢٦٢٢	,٠٠٣٥٣	,٩٩٦٤٧
٤١	٩٢٠٨٧٣٧	٣٥٣٦٢	,٠٠٣٨٤	,٩٩٦١٦
٤٢	٩١٧٣٣٧٥	٣٨٢٥٣	,٠٠٤١٧	,٩٩٥٨٣
٤٣	٩١٣٥١٢٢	٤١٣٨٢	,٠٠٤٥٣	,٩٩٥٧٤
٤٤	٩٠٩٣٧٤٠	٤٤٧٤١	,٠٠٤٩٢	,٩٩٥٠٨
٤٥	٩٠٤٨٩٩٩	٤٨٤١٢	,٠٠٥٣٥	,٩٩٤٦٥
٤٦	٩٠٠٥٨٨٧	٥٢٤٧٣	,٠٠٥٨٣	,٩٩٤١٧
٤٧	٨٩٤٨١١٤	٥٦٩١٠	,٠٠٦٣٦	,٩٩٣٦٤
٤٨	٨٨٩١٢٠٤	٦١٧٩٤	,٠٠٦٩٥	,٩٩٣٠٥
٤٩	٨٨٢٩٤١٠	٩٧١٠٤	,٠٠٧٦٠	,٩٩٢٤٠
٥٠	٨٧٦٢٣٠٦	٧٢٩٠٢	,٠٠٨٣٣	,٩٩١٦٨
٥١	٨٦٨٩٤٠٤	٧٩١٦٠	,٠٠٩١١	,٩٩٠٨٩
٥٢	٨٦١٠٢٤٤	٨٥٧٥٨	,٠٠٩٩٦	,٩٩٠٠٤
٥٣	٨٥٢٤٤٨٦	٩٢٨٣٢	,٠١٠٨٩	,٩٨٩١١
٥٤	٨٤٣١٦٥٤	١٠٠٣٣٧	,٠١١٩٠	,٩٨٨١٠
٥٥	٨٣٣١٣١٧	١٠٨٣٠٧	,٠١٣٠٠	,٩٨٧٠٠
٥٦	٨٢٢٣٠١٠	١١٦٨٤٩	,٠١٤٢١	,٩٨٥٧٩
٥٧	٨١٠٦١٦١	١٢٥٩٧٠	,٠١٥٥٤	,٩٨٤٤٦
٥٨	٧٩٨٠١٩١	١٣٥٦٦٣	,٠١٧٠٠	,٩٨٣٠٠
٥٩	٧٨٤٤٥٢٨	١٤٥٨٣٠	,٠١٨٥٩	,٩٨١٤١

ذكور

تابع جدول الهجرة الأمريكي للحياة لعام ١٩٥٨

احتمال الحياة ل Px	احتمال الوفاة ف qx	عدد الوفيات و dx	عدد الأحياء ح lx	العمر (س: x)
,٩٧٩٦٦	,٠٢٠٣٤	١٥٦٥٩٢	٧٦٩٨٦٩٨	٦٠
,٩٧٧٧٦	,٠٢٢٢٤	١٦٧٧٣٦	٧٥٤٢١٠٦	٦١
,٩٧٥٦٩	,٠٢٤٣١	١٧٩٢٧١	٧٣٧٤٣٧٠	٦٢
,٩٧٣٤٣	,٠٢٦٥٧	١٩١١٧٤	٧١٩٥٠٩٩	٦٣
,٩٧٠٩٦	,٠٢٩٠٤	٢٠٣٣٩٤	٧٠٠٣٩٢٥	٦٤
,٩٦٨٢٥	,٠٣١٧٥	٢١٥٩١٧	٦٨٠٠٥٣١	٦٥
,٩٦٥٢٦	,٠٣٤٧٤	٢٢٨٧٤٩	٦٥٨٤٦١٤	٦٦
,٩٦١٩٦	,٠٣٨٠٤	٢٤١٧٧٧	٦٣٥٥٨٦٠	٦٧
,٩٥٨٣٢	,٠٤١٦٨	٢٥٤٨٣٥	٦١١٤٠٨٨	٦٨
,٩٥٤٣٩	,٠٤٥٦١	٢٦٧٢٤١	٥٨٥٩٢٥٣	٦٩
,٩٥٠٢١	,٠٤٩٧٩	٢٧٨٤٢٦	٥٥٩٢٠١٢	٧٠
,٩٤٥٨٥	,٠٥٤١٥	٢٨٧٧٣١	٥٣١٣٥٨٦	٧١
,٩٤١٣٥	,٠٥٨٦٥	٢٩٤٧٦٦	٥٠٢٥٨٥٥	٧٢
,٩٣٦٧٤	,٠٦٣٢٦	٢٩٩٢٨٩	٤٧٣١٠٨٩	٧٣
,٩٣١٨٨	,٠٦٨١٢	٣٠١٨٩٤	٤٤٣١٨٠٠	٧٤
,٩٢٦٦٣	,٠٧٣٣٧	٣٠٣٠١١	٤١٢٩٩٠٦	٧٥
,٩٢٠٨٢	,٠٧٩١٨	٣٠٣٠١٤	٣٨٢٦٨٩٥	٧٦
,٩١٤٣٠	,٠٨٥٧٠	٣٠١٩٩٧	٣٥٧٣٨٨١	٧٧
,٩٠٦٩٤	,٠٩٣٠٦	٢٩٩٨٢٩	٣٢٢١٨٨٤	٧٨
,٨٩٨٨١	,١٠١١٩	٢٨٥٦٨٢	٢٩٢٢٠٥٥	٧٩

تابع جدول الخبرة الأمريكي للحياة لعام ١٩٥٨

ذكور

العمر (س: X)	عدد الأحياء Ix	عدد الوفيات dx	احتمال الوفاة qx	احتمال الحياة Px
٨٠	٢٦٢٦٣٧٢	٢٨٨٨٤٨	,١٠٩٩٨	,٨٩٠٠٢
٨١	٢٣٣٧٥٢٤	٢٧٨٩٨٣	,١١٩٣٥	,٨٨٠٦٥
٨٢	٢٠٥٨٥٤١	٢٦٥٩٠٢	,١٢٩١٧	,٨٧٠٨٣
٨٣	١٧٩٢٦٣٩	٢٤٩٨٥٨	,١٣٩٣٨	,٨٦٠٦٢
٨٤	١٥٤٢٧٨١	٢٣١٤٣٣	,١٥٠٠١	,٨٤٩٩٩
٨٥	١٣١١٣٤٨	٢١١٣١١	,١٦١١٤	,٨٣٨٨٦
٨٦	١١٠٠٣٣٧	١٩٠١٠٨	,١٧٢٨٢	,٨٢٧١٨
٨٧	٩٠٩٩٢٩	١٦٨٤٥٥	,١٨٥١٣	,٨١٤٨٧
٨٨	٧٤١٤٧٤	١٤٦٩٩٧	,١٩٨٢٥	,٨٠١٧٥
٨٩	٥٩٤٤٧٧	١٢٦٣٠٣	,٢١٢٤٦	,٧٨٧٥٤
٩٠	٤٦٨١٧٤	١٠٦٨٠٩	,٢٢٨١٤	,٧٧١٨٦
٩١	٣٦١٣٦٥	٨٨٨١٣	,٢٤٥٧٧	,٧٥٤٢٣
٩٢	٢٧٢٥٥٢	٧٢٤٨٠	,٢٦٥٩٣	,٧٣٤٠٧
٩٣	٢٠٠٠٧٢	٥٧٨٨١	,٢٨٩٣٠	,٧١٠٧٠
٩٤	١٤٢١٩١	٤٥٠٢٦	,٣١٦٦٦	,٦٨٣٣٤
٩٥	٩٧١٦٥	٣٤١٢٨	,٣٥١٢٤	,٦٤٨٧٦
٩٦	٦٣٠٣٧	٢٥٢٥٠	,٤٠٠٥٦	,٥٩٩٤٤
٩٧	٣٧٧٨٧	١٨٤٥٦	,٤٨٨٤٢	,٥١١٥٨
٩٨	١٩٣٣١	١٢٩١٦	,٦٦٨١٥	,٣٣١٨٥
٩٩	٩٤١٥	٦٤١٥	١,٠٠٠٠٠	صفر

وفيما يلي نبين بعض الملاحظات أو القواعد عن كيفية تكوين هذه الجداول :

- ١- إن أساس جداول الحياة يختلف تبعاً لخبرة البلد فمثلاً أساس جدول الخبرة الإنكليزية عندما العمر من = ١٠ سنوات تكون ح = ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ، في حين أن جداول الخبرة الأمريكية عند العمر من = صفر سنة تكون ح من = ١٠,٠٠٠,٠٠٠ .
- ٢- إن عدد الأحياء عند العمر من ١+ = عدد الأحياء عند العمر من - عدد الوفيات عند هذا العمر.

٣- عند السقف الأعلى للعمر في الجداول يتساوي عدد الأحياء مع عدد الأموات فمثلاً في الجداول الأمريكية أن عدد الأحياء عن العمر من ٩٩ سنة = ٦٤١٥ وإن عدد الذين توفوا خلال سنة ٩٩ - ١٠٠ يساوي نفس العدد أي ٦٤١٥ شخصاً، يعني عدد الباقيين على قيد الحياة عند العمر من = ١٠٠ = الصفر، وبالتالي ح = ١٠٠ = الصفر .

٤- يجب ربط احتمال الحياة بأساس الجداول أو بأي رقم سابق له لكي يكتمل المعنى لهذا الإحتمال فمثلاً إن ح = ١٠ = ٩٨٠٥٨٧٠ شخصاً، وهذا لا دلالة له إن لم نقل إن ذلك من أصل أساس الجدول الذي هو ١٠,٠٠٠,٠٠٠ عند السن صفر ، يعني يبقى على قيد الحياة من كل ١٠,٠٠٠,٠٠٠ مواليد جدد ٩٨٠٥٨٧٠ شخصاً على قيد الحياة حتى سن العاشرة أو مثلاً يبقى ممن عمرهم ٩ سنوات الذين هم ٩٨١٧٧٤٩ على قيد الحياة حتى سن العاشرة ٩٨٠٥٨٧٠ شخصاً.

٥- إن عدد الوفيات عند العمر من ١+ = (عدد الأحياء أو احتمال الحياة عند العمر من - عدد الأحياء عند العمر (س + ١)) ، أو بمعنى آخر إن عدد الأحياء أو احتمال الحياة عند العمر من = احتمال الحياة أو عدد الأحياء عند العمر (س + ١) + عدد الوفيات عند العمر من ، أو بشكل آخر : إن عدد الأحياء عند العمر (س + ١) = عدد الأحياء عند العمر من - عدد الوفيات عند العمر من .

٦- عدد الوفيات عند العمر x - ١ = عدد الأحياء عند العمر $(x-1)$ - عدد الأحياء عند العمر x ، يعني عدد الوفيات عند العمر x = عدد الأحياء عند العمر x - عدد الأحياء عند العمر $x+1$

$$٧- \text{احتمال الحياة عند العمر } x = \frac{\text{عدد الوفيات عند العمر } x}{\text{عدد الأحياء عند العمر } x}$$

ومن هذه العلاقة نستنتج أن :

عدد الوفيات عند العمر x = عدد الوفيات أو احتمال الوفاة عند العمر x × عدد الأحياء أو احتمال الحياة عند العمر x
وأن :

$$\text{عدد الأحياء عند العمر } x = \frac{\text{عدد الوفيات عند العمر } x}{\text{احتمال الوفاة عند العمر } x}$$

٨- بناء على مبادئ نظرية الإحتمال إن احتمال الحياة عند العمر x + احتمال الوفاة عند هذا العمر $x = 1$
يعني أن :

احتمال الوفاة عند العمر $x = 1 - \text{احتمال الحياة عند العمر } x$
وكذلك احتمال الحياة عند العمر $x = 1 - \text{احتمال الوفاة عند العمر } x$

وحساب جدول الرموز المستخدم يتم كما يلي:

$$\text{الحانة الأولى : د س = ح س} \times \text{ح س} \\ (\text{فمثلاً د ٣٠ ح = ٣٠ ح} \times \text{ح ٣٠})$$

حيث أن :-

حس : هي عبارة عن عدد الأحياء في السنة س.

ح س : هي عبارة عن القيمة الحالية لوحدة النقود والتي تستحق في نهاية س من السنوات بمعدل سنوي ٨ %

وفيما يلي قيمة ح س من س ١٠ الى س ١٠١ .

س	ح س	س	ح س	س	ح س	س	ح س
١٠	٠,٤٦٣١٩٣	٢١	٠,١٩٨٦٥٦	٣٢	٠,٠٨٥٢٠٠	٤٣	٠,٠٣٦٥٤١
١١	٠,٤٢٨٨٨٣	٢٢	٠,١٨٣٩٤١	٣٣	٠,٠٧٨٨٨٩	٤٤	٠,٠٣٣٨٣٤
١٢	٠,٣٩٧١١٤	٢٣	٠,١٧٠٣١٥	٣٤	٠,٠٧٣٠٤٥	٤٥	٠,٠٣١٣٢٨
١٣	٠,٣٦٧٦٩٨	٢٤	٠,١٥٧٦٩٩	٣٥	٠,٠٦٧٦٣٥	٤٦	٠,٠٢٩٠٠٧
١٤	٠,٣٤٠٤٦١	٢٥	٠,١٤٦٠١٨	٣٦	٠,٠٦٢٦٢٥	٤٧	٠,٠٢١٨٥٢
١٥	٠,٣١٥٢٤٢	٢٦	٠,١٣٥٢٠٢	٣٧	٠,٠٥٧٩٨٦	٤٨	٠,٠٢٢٨٦٩
١٦	٠,٢٩٧٨٩٠	٢٧	٠,١٢٥١٨٧	٣٨	٠,٠٥٣٦٩٠	٤٩	٠,٠٢٣٠٢٧
١٧	٠,٢٧٠٢٦٩	٢٨	٠,١١٥٩١٤	٣٩	٠,٠٤٩٧٣	٥٠	٠,٠٢١٥٢١
١٨	٠,٢٥٠٢٤٩	٢٩	٠,١٠٧٣٢٨	٤٠	٠,٠٤٦٠٣١	٥١	٠,٠١٩٧٤٢
١٩	٠,٢٣١٧١٢	٣٠	٠,٠٩٩٣٧٧	٤١	٠,٠٤٢٦٢١	٥٢	٠,٠١٨٢٨٠
٢٠	٠,٢١٤٥٤٨	٣١	٠,٠٩٢٠١٦	٤٢	٠,٠٣٩٤٦٤	٥٣	٠,٠١٦٩٢٥

• انظر المرجع رقم ٣ .

س	ح	س	ح	س	ح	س	ح
٥٤	٠,٠١٥٦٧٢	٦٦	٠,٠٠٦٢٢٣	٧٨	٠,٠٠٢٤٧١	٩٠	٠,٠٠٠٩٨١
٥٥	٠,٠١٤٥١١	٦٧	٠,٠٠٥٧٦٢	٧٩	٠,٠٠٢٢٨٨	٩١	٠,٠٠٠٩٠٩
٥٦	٠,٠١٢٤٣٦	٦٨	٠,٠٠٥٣٢٦	٨٠	٠,٠٠٢١١٩	٩٢	٠,٠٠٠٨٤١
٥٧	٠,٠١٢٤٤١	٦٩	٠,٠٠٤٩٤٠	٨١	٠,٠٠١٩٦٢	٩٣	٠,٠٠٠٧٧٩
٥٨	٠,٠١١٥١٩	٧٠	٠,٠٠٤٥٧٤	٨٢	٠,٠٠١٨١٧	٩٤	٠,٠٠٠٧٢١
٥٩	٠,٠١٠٦٦٦	٧١	٠,٠٠٤٢٣٦	٨٣	٠,٠٠١٦٨٢	٩٥	٠,٠٠٠٦٦٨
٦٠	٠,٠٠٩٨٧٦	٧٢	٠,٠٠٣٩٢٣	٨٤	٠,٠٠١٥٥٧	٩٦	٠,٠٠٠٦١٨
٦١	٠,٠٠٩١٤٤	٧٣	٠,٠٠٣٦٣١	٨٥	٠,٠٠١٤٤٣	٩٧	٠,٠٠٠٥٧٣
٦٢	٠,٠٠٨٤١٧	٧٤	٠,٠٠٣٣٦٢	٨٦	٠,٠٠١٣٣٥	٩٨	٠,٠٠٠٥٣٠
٦٣	٠,٠٠٧٨٤٠	٧٥	٠,٠٠٣١١٣	٨٧	٠,٠٠١٢٣٦	٩٩	٠,٠٠٠٤٩١
٦٤	٠,٠٠٧٢٥٩	٧٦	٠,٠٠٢٨٨٣	٨٨	٠,٠٠١١٤٥	١٠٠	٠,٠٠٠٤٥٥
٦٥	٠,٠٠٦٧٢١	٧٧	٠,٠٠٢٦٦٩	٨٩	٠,٠٠١٠٦٠	١٠١	٠,٠٠٠٤٠٠

مثال (١) : احسب القيم التالية باستخدام جداول الحياة وبمعدل فائدة ٨ % سنوياً.

$$٧.٣٤٥.٥٠٣.٠٨ \times ١.٠٨$$

$$\text{الحل: } ١.٠٨ \times ٧.٣٤٥.٥٠٣.٠٨ =$$

$$٧.٣٥٣.٠٨ =$$

$$٢.٠٨ \times ٧.٣٤٥.٥٠٣.٠٨ =$$

$$٨٤٩٠.٨٧ = ٠.٩٩٣٧٧ \times ٨٥٤٤١ =$$

$$٥.٠٨ \times ٥.٠٨ =$$

$$٠.٢١٣٢١ \times ٦٩٨.٤ =$$

$$١٤٨٨.٢٩ =$$

$$٧٠.د = ٧٠.ح \times ٧٠.ح$$

$$= ٠,٠٠٤٥٧٤ \times ٣٨٥٦٩ =$$

$$= ١٧٦,٤١$$

الحانة الثانية: ن س = د س + ١ + د س + ٢ + الى نهاية الجدول .

(فمثلاً ن ٥٠ = د ٥٠ + د ٥١ + د ٥٢ + + الى نهاية الجدول) =

$$٥٠.د + ٥١.ن$$

مثال (٢) باستخدام جدول الرموز أوجد قيم كل من :-

$$٣٥.ن ، ٥٨ - ٥٥.ن$$

الحل :

$$٣٥.ن = ٣٥.د + ٣٦.د + ٣٧.د + ... + الى نهاية الجدول$$

$$= ٣٥.د + ٣٦.ن$$

$$= ٥٧٨٦,٤ + ٥٤٩٣,٤ =$$

$$= ٦٣٣٥٣,٨$$

$$٥٨.ن - ٥٥.د = ٥٨.د + ٥٦.د + ٥٥.د =$$

$$٤٨٦٣٨,٤ - ٦٠٧٧,٥ = ٩٣٦,٩ + ٨٥١,٤ + ٧٧٢,٦ = ٢٥٦٠,٩$$

الحانة الثالثة: ج س = وس \times ح س + ١

حيث أن :-

وس = عدد الوفيات في المدة س.

ح س + ١ = القيمة الحالية لوحدة النقود المستحقة في نهاية س + ١ من السنوات
حسب معدل الفائدة.

ومن العلاقة السابقة يمكن اثبات أن :-

$$ح م = ح د م - د م + ١$$

حيث أن :-

$$د م = ح م - ح د م + ١$$

الحانة الرابعة :

$$د م = ح م + ح د م + ١ + + ١$$

الى نهاية الجدول

حساب القيمة المتوقعة

إن للقيمة المتوقعة أهمية خاصة في عالم التأمين ، نظراً لأنها أداة رئيسة تساعد جداً في حساب الأقساط ويتم الإعتماد عليها بشكل كامل ، وللمعرفة كيفية حسابها نأخذ المثال التالي .

إذا كانت هناك جمعية لصيد الأسماك وكانت هذه الجمعية تقوم بالتأمين لأعضائها عن فقدان مراكبهم بالفرق حيث تعوّض لهم مبلغاً قدره / ٥٠٠٠ دينار لكل من يفقد مركبه بسبب الفرق خلال السنة، فإذا كانت المراكب المعرضة للفرق خلال الأعوام:

١٩٩٦ ١٩٩٥ ١٩٩٤ ١٩٩٣ ١٩٩٢

هي : ٢٠٠٠ ٤٠٠٠ ٦٠٠٠ ٨٠٠٠ ١٠٠٠٠

وكانت المراكب الفارقة فعلاً خلال هذه الأعوام من بين هذه الزوارق هي :

٢٠ ٣٠ ٤٠ ٦٠ ١٥٠

• انظر المرجع رقم ٢ .

والمطلوب : أحسب قسط الإشتراك السنوي الواجب تحصيله من كل عضو

$$\begin{aligned} & \frac{\text{عدد الحالات الموافقة}}{\text{عدد الحالات الممكنة}} = \text{الحل : إن احتمال غرق أي مركب} \\ & \frac{\text{عدد الزوارق الفارقة فعلاً}}{\text{عدد المراكب الكلية المعرضة للغرق}} = \\ & \frac{1000 + 8000 + 6000 + 4000 + 2000}{3000} = \\ & \frac{10000}{3000} = 3.33 \end{aligned}$$

والكي تكون الجمعية لا تهدف إلى تحقيق أي ربح ولا الوقوع بأي خسارة فإنه ينبغي أن يكون :

مجموع المبالغ المتحصلة من جميع الأقساط = مجموع التعميزات التي تدفعها أي أن عدد الأعضاء × القسط الذي سيدفعه العضو = عدد الزوارق الفارقة × مقدار التعميز

$$\text{يعني } 3000 \times \text{القسط} = 0000 \times 3000$$

$$\text{وبالتالي إن القسط أو القيمة المتوقعة للقسط} = 0000 \times \frac{3000}{3000} = 000 \text{ دينار}$$

$$\text{وكما هو ملاحظ أن } \frac{3000}{3000} \text{ هو احتمال غرق أي زورق ، يعني ح ،}$$

وأن 0000 هي مبلغ التعميز عن كل زورق غارق ، يعني م .

أي أن القيمة المتوقعة = ح × م (١)

وهذه هي العلاقة التي نستخدمها للحصول على القيمة المتوقعة إذا كان التأمين يشمل سبباً واحداً أو خطراً واحداً

لكن إذا كان التأمين يشمل أخطاراً متعددة مثل :

القرصنة ، والتصادم ، والإرتطام بالصخور ، والفرق قيديهي إن إحتتمالات حدوث هذه الأخطار تختلف من خطر إلى آخر بالتالي فإن مبالغ التعويض عنها تختلف تبعاً لنوع الخطر وفي هذه الحالة تكون القيمة المتوقعة للقسط

$$= ١م \times ١ح + ٢م \times ٢ح + ٣م \times ٣ح + ٤م \times ٤ح + م \times ن ح \quad (٢)$$

إن العلاقتين (١) و(٢) تستخدمان إذا كان التعويض يُدفع فور حدوث الخطر ، لذلك تُدعى القيمة المتوقعة الفورية أو العاجلة.

أما بالنسبة للقيمة المتوقعة الآجلة فهي ما تخص دفع التعويض بعد مضي فترة زمنية معينة أو مرور كذا سنة مثلاً.

فإذا فرضنا أنه في المثال السابق تقوم الجمعية بدفع التعويض بعد مضي سنة من حادث الفرق وأنها كانت تستثمر الأموال المتحصلة من الأقساط بمعدل فائدة ٤٪ سنوياً . فما هي القيمة المتوقعة في هذه الحالة؟

الحل : إن القيمة الحالية للأقساط يجب أن تساوي القيمة الحالية لمبالغ التعويض يعني : $٣٠٠٠٠ \times \text{القسط} = ٥٠٠٠ \times \text{قحا}$

حيث قحا هي القيمة الحالية لدينار واحد يستثمر لمدة سنة بمعدل فائدة قدره ٤٪/

$$\frac{1}{ع+1} = \text{فإذا رمزنا لمعدل الفائدة بالرمز ع تكون قحا} =$$

$$وهنا يساوي = \frac{1}{١,٠٤} = \frac{1}{٠,٠٤+1} = \frac{1}{٤+1\%} = ٠,٩٦$$

$$\text{يعني القيمة المتوقعة الآجلة (بعد سنة هنا)} = \frac{3000}{30000} \times 0,96 \times 5000 = 480 \text{ دينار}$$

$$\text{وطالما أن } \frac{3000}{30000} \text{ هي ح}$$

$$\text{وأن } 5000 \text{ هي م}$$

$$\text{وأن } 0,69 \text{ هي قح}$$

$$\text{وبالتالي فإن القيمة المتوقعة الآجلة} = \text{ح} \times \text{م} \times \text{قح} = \frac{1}{ع+1} \times \text{ح} \times \text{م} \times \text{قح}$$

فإذا كان التعويض سيدفع بعد مرور ن سنة فتصبح العلاقة على النحو التالي :

$$\text{القيمة المتوقعة الآجلة} = \text{ح} \times \text{م} \times \left(\frac{1}{ع+1} \right)^{\text{ن}}$$

حيث ن تمثل عدد السنوات

$$\text{فإن } \left(\frac{1}{ع+1} \right)^{\text{ن}} \text{ هي قح}^{\text{ن}} \text{ التي يمكن استخراجها من جداول الفائدة المركبة.}$$

مسألة توضيحية على تأمينات الحياة :

قام السيد جود الذي عمره الآن ٢٠ سنة بالاتفاق مع إحدى شركات التأمين على شراء عقد تأمين على الحياة يضمن له مبلغ ٥٠٠٠ دينار ، في تمام العمر ٣٢ سنة .
والمطلوب .

(١) ما هو قسط التأمين الذي يستحق على جود دفعه لشركة التأمين مقابل حصوله على هذا العقد إذا علمت أن :

أ) الشركة تستثمر الأقساط المتحصلة بمعدل ٣,٥ ٪

ب) أنه من بين كل ١٠٠٠٠٠ شخص في سن ٢٠ يقي على قيد الحياة حتى سن ٣٢ تسعين ألف إنسان .

عدد الحالات الموافقة

الحل : احتمال بقاء جود على قيد الحياة =

عدد الحالات الممكنة

$$= \frac{\text{عدد الذين يقون على قيد الحياة من سن ٢٠ وحتى ٣٢}}{\text{عدد الأشخاص الذين هم في سن ٢٠}} = \frac{٩ \quad ٩٠٠٠٠}{١٠ \quad ١٠٠٠٠٠} = ٠,٩$$

١

القيمة الحالية للدينار الواحد = $\frac{1}{\% ٣,٥+1}$

مدة التأمين = ٣٢ - ٢٠ = ١٢ سنة

يعني أن القيمة الحالية لدينا بعد ١٢ سنة = $\left(\frac{1}{\% ٣,٥+1} \right)^{12} = ٠,٦٦٢$ تم استخراجها من

جداول الفائدة المركبة

أي أن : القيمة المتوقعة للقسط المستحق على جود = ح × م فحان

$$= ٠,٩ \times ٥٠٠٠ \times ٠,٦٦٢ = ٢٩٧٩ \text{ دينار}$$

أنواع التأمين

هنا ثلاثة أنواع رئيسية للتأمين هي :

أولاً: تأمين الممتلكات : ويدرج تحتها:

أ - تأمين الحريق.

ب - تأمين السرقة .

ج - تأمين النقل.

ثانياً : تأمينات المسؤولية المدنية : ويدرج تحتها : التأمين الإجباري للسيارات.

ثالثاً : تأمينات الأشخاص : ويدرج تحتها:

أ - عقود تأمين الحياة : وتأخذ شكلين هما :

الشكل الأول : عقد الوقفية « البعثة رأس المال المؤجل » وفيه يدفع التعويض مرة واحدة.

الشكل الثاني : عقود دفعات الحياة أو المعاشات وهي تدفع على مدى الحياة ، أو لفترة محددة.

ب- عقود تأمين الوفاة وتأخذ أربع أشكال :

١) عقد تأمين على مدى الحياة : وفيه يؤدي مبلغ التعويض عند الوفاة في أي وقت كان.

٢) عقد التأمين المؤقت : وفيه يؤدي مبلغ التعويض عند الوفاة خلال مدة محددة تالية لتاريخ التعاقد.

٣) عقد التأمين لمدى الحياة المؤجل : وفيه يؤدي مبلغ التعويض إذا وقعت الوفاة في أي وقت يعقب مدة معينة.

٤) عقد التأمين المؤقت المؤجل : وفيه يؤدي مبلغ التعويض إذا وقعت الوفاة خلال مدة معينة تلي فترة التأجيل .

ج - عقود التأمين المختلطة

وتأخذ شكلين :

١- عقد التأمين المختلط العادي : وفيه يدفع التعويض إذا بقي المؤمن له على قيد الحياة أو توفي خلال مدة التأمين.

٢- عقد التأمين المختلط المضاعف وفيه يدفع ضعف التأمين إذا بقي المؤمن له على قيد الحياة خلال مدة التأمين.

د - عقود تأمين الحوادث الشخصية.

وفيما يلي سنقوم بدراسة هذه الأنواع من التأمين بأشكالها المختلفة بشيء من التفصيل .

الفصل الثالث

تأمينات الحريق

الفصل الثالث تأمينات الحريق

المفهوم التأميني للحريق : هو الإحتراق أو الإشتعال الذي يصحبه لهب أو نار وهذا ما يضعنا أما السؤال التالي:

هل يشمل التأمين كل حريق ناجم عن نار أو لهب؟

والجواب طبيعي ليس بالضرورة أن يشمل التأمين كل أنواع الحرائق الناجمة عن لهب أو نار ، فمثلاً النار التي تستخدم لأغراض الطهي ولا تتعدى أغراض الطبخ فإن الإحتراق الحاصل نتيجة لهذه النار. بوسائل الطهي وما شابه لا يعتبر حريق بالمعنى التأميني .

أو مثلاً إحتراق بعض الأشياء التي نقوم بتسخينها أو تبريدها على النار لا يعتبر حريق بالمعنى التأميني .

وكذلك الحريق المتعمد لا يدخل ضمن المعنى التأميني للحريق إلا إذا تم بدون علم المؤمن له أو من يمثله قانوناً .

وبالتالي إن الحريق الذي يدخل ضمن المعنى التأميني يجب أن يتوفر به شرطين أساسيين هما :

- ١- الإشتعال بلهب أو نار على أن لا يكون من الأضرار الناجمة مثلاً عن أعطال كهربائية ، أو كالتلف الحاصل لبعض المواد بسبب تعرضها لمواد كيميائية معينة.
- ٢- الإشتعال العفوي أو العرضي دون علم أو تدخل المؤمن له في ذلك . والتأمين على

• انظر المرجع رقم ٢ .

• انظر المرجع السابق .

• انظر المرجع السابق .

- الحريق هنا يغطي كافة الخسائر التي لها علاقة مباشرة بحادث الحريق مثل :
- أ- خسائر الحريق (المباشرة) مثل الأضرار المادية التي تُصيب الشيء موضوع التأمين وتولد عن اللهب أو الدخان أو الحرارة.
- ب- خسائر مكافحة الحريق (الخسائر الغير مباشرة) وهي مجموعة الأضرار التي تنجم عن عمليات مكافحة أو إخماد الحريق مثل :
- الخسائر أو الأضرار الناجمة عن إستخدام المياه للإطفاء .
- الخسائر أو الأضرار الناجمة عن هدم الحواجز أو الجدران .
- الخسائر أو الأضرار الناجمة عن تهديم بعض المنازل المجاورة بغرض إخماد الحريق .
- الخسائر أو الإضرار التي تنشأ نتيجة لنقل بعض الممتلكات وإبعادها عن منطقة الحريق .
- الخسائر أو الأضرار التي تنشأ بسبب الفوضى كالفقدان أو الضياع .
- الخسائر الناجمة عن توقف الإنتاج لحين إصلاح المصنع وتوفير المواد الأولية .

الغاية أو الهدف من تأمينات الحريق : هي تخفيف عبء الخسائر في حال حدوث الحريق والقيام بالتعويض الكامل عن الخسائر الكلية الناجمة عن التلف أو الدمار بسبب الحريق ، والتعويض الجزئي في حال كون الخسائر أصابت جزءاً من الأصل المؤمن عليه، وذلك بمأنه يضمن السير السليم للحياة الاقتصادية في حال التأمين على المصانع أو المتاجر أو المحاصيل الزراعية وما شابه ، ويضمن الإطمئنان والاستقرار على صعيد الفرد والأسرة في حال التأمين على المنازل والممتلكات الموجودة بداخلها.

وتأمينات الحريق تشمل الأنواع التالية : *

أ- تأمينات المباني وفيه تتحدد درجة الخطر تبعاً لمجموعة من العوامل هي :

- عمر المبنى ، موقع المبنى ، حجم المبنى ، طريقة بناء المبنى ، طبيعة الأبنية المجاورة.

ب- تأمين المحاصيل الزراعية : ويشتمل كل ما يستخدم في الزراعة بهدف الحصول على المحصول من أثاث وأدوات وموائمي وما شابه ، بامتناء المباني والسيارات لأن لها عقود تأمين خاصة بها ، وهنا تتم تغطية المحاصيل لكامل قيمتها ، وهذا ما يستدعى التحديد الدقيق والواضح للمكان ، من أجل عدم إثارة الخلافات عند وقوع الخطر.

ج - تأمينات المصانع : وتشمل مباني ومحتويات المصنع ، وفيه تتحدد درجة الخطر تبعاً لعدد من العوامل مثل :

- نوع المنتجات حيث تزداد درجة الخطر إذا كانت المنتجات كيميائية

- طرق الإنتاج والقوي المحركة المستخدمة فإذا كانت أفران أو ما شابه تزداد درجة الخطر.

- طريقة الإنارة التدفئة.

- طرق التخزين وأنواع المواد المخزنة.

- المواد المستخدمة في بناء المصنع.

الشروط العامة لتأمينات الحريق :

وهناك بعض الشروط العامة التي تخص وثائق تأمين الحريق هي :

١- قيام شركة التأمين بالتعويض للمؤمن له نقداً أو عيناً ، وامتلاكها ، الحق في الخلفات

: يعني أنها تقوم بإعادة الأعياء التالفة أو الهالكة إلى الحالة التي كانت عليها وقت وقوع الحادث أو استبدالها كلها أو بعضها ، أي تنصرف بالأعياء المؤمن عليها تصرفاً مطلقاً.

٢- شمولية مبدأ منتهي حسن النية لفترة سريان العقد وحتى تحقق الخطر يعني إذا حصل في المبني أو في المباني المجاورة أو في الممتلكات الملاحقة تعديلات من شأنها زيادة درجة الخطر المضمون والمغطي ، فإنه يتوجب على المؤمن إبلاغ شركة التأمين في ميعاد محدد وبكل صدق وأمانة وأن لا يعتمد في إخفاء أية بيانات أو مستندات تؤثر على قبول المؤمن للتأمين طيلة فترة سريان العقد.

- انتهاء عقد التأمين قبل أجله في حالة تصدع المباني أو هجرها أو تغيير الغرض منها أو انتقال المصلحة التأمينية

- إن تأمينات الحريق لا تلزم شركة التأمين بالتعويض عن بعض الخسائر مثل

أ- المسروقات قبل الحادث أو بعده أو خلاله

ب- الخسائر الناجمة عن عيوب في الشيء ذاته كتفاعل الشيء الذاتي الذي ينجم عن الخسارة أو التلف بسبب التسخين الناجم عن عيب خاص في صناعة الشيء .

ج - الأضرار الناجمة عن سوء الاستخدام كالتلف الناجم عن زيادة السرعة في الأجهزة الكهربائية أو عن زيادة الضغط أو عن انقطاع التيار الكهربائي أو عن شدة الحرارة أو عن شرارة كهربائية أو عن تسرب في التيار أو ما شابه.

د - الأضرار الناجمة عن حريق بأمر السلطة أو نار طبيعية من باطن الأرض .

هـ - الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية كالهزات الأرضية والبراكين والأعاصير والعواصف وما شابه .

و - الخسائر الناجمة عن وضع الدول كالخسائر الناجمة عن الحروب والعمليات الحربية والتمرد والشغب والإضرابات الأهلية ، والعصيان والفتنة والثورة والتآمر والقوة العسكرية والأحكام العرفية وما شابه

٥- إن تأمينات الحريق تستثني بعض الخسائر التي لا تعرض عنها إلا في حالة النص الصريح بوثيقة التأمين مثل البضائع التي في حوزة المؤمن له على سبيل الوديعة أو الوكالة بالعمولة ، السبائك الذهبية والفضية ، الأحجار الثمينة . التحف الفنية ، المخطوطات ، التصاميم ، الرسوم ، النماذج ، القوالب ، الأوراق المالية ، الإقرارات بالدين ، المستندات ، الطوابع ، العملات النقدية والبنكنوت والشيكات والسجلات ، والدفاتر المالية ، والمفرقات ، والخسائر التي تنشأ عن متفجرات أو حرائق الغابات والأحراج وما شابه (باستثناء الأضرار الناجمة عن انفجار الغاز المستعمل للحاجات المنزلية في مبني لا يُصنع به الغاز) . *

٦- تخضع تأمينات الحريق لمبدأ التعويض ، وعلى المؤمن له بالأخطار بوقوع الحادث فوراً مع تقديم كشف بالخسائر والأضرار ، وتقديم طلب للمطالبة بالتعويض ، وقيمة الخسائر تتوقف على القيمة الذاتية للممتلكات ، وتقدير الخسائر تقع على شركة التأمين وفي حال الخلاف يتم اللجوء إلى خبراء .

٧- إن تأمينات الحريق خاضعة لمبدأ المشاركة في التعويض وشركات التأمين في هذه الحالة تلزم فقط بتعويض الخسارة أو الأضرار بحدود نسبة المبلغ المؤمن به لديها إلى مجموع مبالغ التأمين على الشيء لدى كافة الشركات .

• انظر المرجع رقم ٦ .

٨- يسري على تأمينات الحريق مبدأ الحلول الذي يضمن لشركة التأمين استعمال الحقوق ومباشرة الدعاوى للحصول من الغير على إبراء الذمة أو التعويض من التعويضات المستحقة.

التسعيرة في تأمينات الحريق وكيفية حسابها :

تختلف التسعيرة هنا تبعاً لنوعية المبنى واستعمالاته ومواد بنائه أولاً وتبعاً لنوعية البضاعة وحركة تداولها وأماكن تواجدها ثانياً، وحساب معدل التسعيرة الذي نرمز له بالرمز ح يتوقف عادة على :

عدد حوادث الحريق خلال عام

١- احتمال حدوث الحريق ح_١ الذي يساوي

عدد المباني المشابهة المعرضة للحريق في هذا العام.

متوسط قيمة الخسارة للحادث الواحد

ب - احتمال انتشار الحريق ح_٢ الذي يساوي

متوسط قيمة المبنى الواحد عند حدوث الحريق .

حيث أنه معدل التسعيرة يساوي حاصل ضربها : يعني معدل التسعيرة $خ = ح \times ١$

$خ \times ٢$

كيفية حساب القسط في تأمينات الحريق

ويتم على ثلاثة مراحل :

١- حساب القسط الصافي = حاصل ضرب قيمة الشيء المؤمن عليه ضد الحريق

في معدل التسعيرة يعني : القسط الصافي = $خ \times ق$

حيث $خ$ معدل التسعيرة ، و $ق$ قيمة الشيء .

٢- حساب القسط التجاري = القسط الصافي مضافاً إلى الأعباء الإدارية المختلفة.

يعني القسط التجاري = القسط الصافي + أ. ل. م

٣- حساب القسط الواجب دفعه من قبل المؤمن له لشركة التأمين =

القسط التجاري + نسبة معينة من القسط الصافي تبعاً لطبيعة المبنى + نسبة معينة من القسط الصافي تبعاً لطبيعة الأبنية المجاورة + نسبة معينة من القسط الصافي تبعاً لشغل المبنى + الضرائب والرسوم + نسبة معينة من القسط الصافي في حالة السداد بأقل من سنة - نسبة معينة من القسط الصافي تبعاً لتوفر وسائل وأدوات الوقاية من الحريق - نسبة معينة من القسط الصافي في حال السداد في أكثر من سنة.»

مسألة توضيحية:

إذا كان متوسط حوادث الحريق في عام ١٩٩٧ يساوي / ٢٠٠٠ / حادث من مجموع المباني المشابهة المؤمنة ضد خطر الحريق والتي عددها / ١٠٠,٠٠٠ / مبني وكان مجموع الخسائر الناجمة عن هذه الحوادث = / ٢,٠٠٠,٠٠٠ / دينار فإذا علمت أن السيد جود هو أحد أولئك المؤمنين على منازلهم وكانت قيمة منزله قبل قوع الحادث تساوي / ٥٠٠,٠٠٠ / دينار والمطلوب :

١- احسب معدل التصفيرة (احتمال قوع الخسارة) إذا علمت متوسط قيمة المبني الواحد عند حدوث الحريق = / ١٠٠٠٠ / دينار.

٢- أحسب القسط الصافي والقسط التجاري إذا علمت أن المصاريف الإدارية = ١٠ دينار .

• انظر المرجع رقم ٢ .

٣- أحسب القسط النهائي الواجب دفعه إذا علمت أن الشركة تصنيف نسبة ٥٪ تبعاً لطبيعة المبنى و ٤٪ تبعاً للأبنية المجاورة ، و ١٠٪ تبعاً لشغل المبنى ، وتخضع ١٥٪ تبعاً لتوفر وسائل الوقاية من الحريق ، وأن السداد سيتم في أكثر من سنة ويخصم لذلك نسبة ٢٪.

الحل :

الطلب ١ : معدل التسميرة $خ = ح \times ٢$

$$ح = \frac{\text{عدد الحالات الموافقة}}{\text{عدد حوادث الحريق خلال العام}} = \frac{\text{عدد الحالات الممكنة}}{\text{عدد المباني المعرضة لهذا الخطر في نفس العام}}$$

$$٠,٠٢ = \frac{٢}{١٠٠} = \frac{٢٠٠٠}{١٠٠٠٠٠}$$

$$٢ح = \frac{\text{متوسط قيمة الخسارة للحادثة الواحد}}{\text{متوسط قيمة المبنى الواحد}}$$

$$= \frac{\text{مجموع الخسائر}}{\text{وإن متوسط الخسارة للحادثة الواحد}} = \frac{\text{عدد الحوادث}}{\text{مجموع الخسائر}}$$

$$١٠٠٠ = \frac{٢٠٠٠٠٠}{٢٠٠٠}$$

$$٠,٠١ = \frac{١}{١٠٠} = \frac{١٠٠٠}{١٠٠٠٠٠} = ٢ح \text{ يعني}$$

$$\text{أي أن معدل التسعيرة} = 0,02 \times 0,01 = 0,0002$$

الطلب ٢ : القسط الصافي = غ × ق

$$0,0002 \times 500000 = 100 \text{ دينار}$$

القسط التجاري = القسط الصافي + مجموع المصاريف الإدارية والمالية

$$= 100 + 10 = 110 \text{ دينار}$$

الطلب ٣ : القسط الواجب دفعه = القسط التجاري + النيب المخصصة

$$\begin{aligned} \text{يعني القسط الواجب دفعه} &= 110 + 5 \times \frac{100}{1000} + 4 \times \frac{100}{100} + 10 \times \frac{100}{100} - 10 \times \frac{100}{1000} \\ &= 110 + 5 + 4 + 10 - 1 = 118 \text{ دينار} \end{aligned}$$

ملاحظة : ضربنا بـ ١٠٠ وقسمنا على ١٠٠ لأن النسبة بالملحة ولأن القسط الصافي هنا = ١٠٠.

وفيما يلي شرح مفصل عن ما يجري بخصوص تأمينات الحريق في إحدى شركات التأمين في عمان .

• المعلومات من المكتب الرئيسي للشركة بعمان .

تأمين الحريق :

ظهرت أهمية تأمين الحريق وزاد الإهتمام به عقب حريق لندن عام ١٦٦٦م. فقد أتى الحريق على معظم مباني لندن ودمر أصولاً وممتلكات قدرت بالملايين .

أما تأمينات الحوادث الشخصية والحوادث العامة فانها ازدهرت وظهرت أهميتها بمجرد ظهور القطارات والسيارات والطائرات واستعمال الآلات المعقدة في المصانع وازدهار الحركة العمرانية وتشييد المباني الضخمة والعالية.

تعريف كلمة الحريق :

عقد التأمين من الحريق هو عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يعوض المؤمن له عن الأضرار التي تصيب الأثماء المؤمن عليها بسبب الحريق ، وبهذا ، فإن كلمة حريق تشير الى سبب الضرر.

وبناء على ذلك فإنه في حالة تقرير ما إذا كان سبب الضرر هو الحريق يجب أن تطبق القواعد التالية :

- ١- يجب أن يكون هناك اشتعال حقيقي (فعلي).
- ٢- يجب أن يكون حدوث الحريق شيئاً مفاجئاً وعرضياً (تماس كهربائي ، شرر متطاير ... الخ).

وهذان الأمران ضروريان لكي يكون المؤمن ملزماً بتغطية الخسارة الناجمة عن الحريق. فمثلاً صلي الملابس أثناء الكوى لا يعتبر حريقاً وتسخين الشيء او تحويله من حالته المادية الى أخرى مثل حالات التخمر أو التفاعلات الكيميائية لا يعتبر حريقاً كذلك.

يمكن ملاحظة الفرق بين الحريق والإحتراق بالتعريف التالي لكل منها.

• الحريق هو عبارة عن اكسدة سريعة للمواد (يصاحبه لهب).

• الإحتراق هو تأكد المواد ببطء نتيجة للحرارة.

أخطار الحريق :

إن عبارة (أخطار الحريق) كإصطلاح لا تعنى فقط الأخطار المسببة للحريق (الأخطار الأصلية) بل تتضمن أيضاً التى تعمل على زيادة احتمال قوع الحريق أو على انتشاره في حالة حدوثه وبالتالي زيادة الخسائر الناشئة ويطلق عليها الأخطار المساعدة. والأخطار المساعدة للحريق في أغلب الأحيان لها أهمية تفوق أهمية الأخطار الأصلية لأن الخطر الأصلي غالباً ما يشكل الشرارة الأولى غير أن هذه الشرارة لم تكن لتصبح حريقاً ذات قيمة لولا أنها سقطت مثلاً على مادة قابلة للإحتراق ، فإذا فُرض أن عوداً من الثقاب المشتعل سقط على كمية من المواد المهملّة الموضوعة بجانب حائط خشبي واشتعلت ثم امتدت النيران الى باقي حجرات الشقق ومنها الطوابق الأخرى عن طريق السلالم الخشبية المفتوحة وهكذا حتى شملت المبنى كله ، فإنه يمكن القول أن الخسائر الناجمة مباشرة عن السبب الأصلي لا تذكر ولكن العوامل الأخرى التى ساعدت على انتشار الحريق كوجود الحائط الخشبي والسلالم الخشبية المفتوحة كل ذلك عمل على زيادة الخسائر من لا شيء الى شيء على جانب كبير من الأهمية.

ويمكن تقسيم أخطار الحريق الى ثلاثة أنواع :

١. أخطار مسببة للحريق (الأخطار الأصلية) الإهمال الإنساني :

وهذه الأخطار تنشأ أساساً من الأغراض التى يستخدم فيها المبنى كأخطار الإضاءة والتدفئة والعمليات الصناعية والإهمال الإنساني .
فمثلاً :لقاء شخص بعود ثقاب مشتعل أو سيجارة مشتعلة على نشارة من الخشب أو الأعشاب الجافة قد يتسبب في حدوث حريق.

٢. أخطار مساعدة للحريق :

وهذه الأخطار هي التى تعمل على إنتشار الحريق في حالة حدوثه وتعتبر على

جانب كبير من الأهمية تفوق في قيمتها الأخطار المسببة للحريق مثل :

أ. بناء يحتوي على قواطع خشبية كثيرة.

ب . المناور بين الأدوار.

ج. كثافة الهي بالمباني.

د . تغيب صاحب السكن عن سكنه.

هـ . الأماكن المغلقة.

٣. أخطار غير مباشرة :-

هي تلك الأخطار التي ينجم عنها خسائر ليست نتيجة مباشرة للحريق مثل :-

أ. أخطار انهيار المبني الذي نشأ فيه الحريق.

ب. أخطار الحرارة والمياه المستخدمة في الاطفاء.

ج. اخطار الكسر والميوعة للمواد والآلات.

د. هدم جدار مالىسهل عملية إطفاء الحريق.

الأضرار الناشئة عن الحريق:-

إن وثيقة تأمين الحريق تغطي الضرر و التلف الذي قد يلحق بالمتعلكات المؤمنة

(التي لها قيمة مادية) والذي قد ينجم عن خطر الحريق في حالة وقوع حريق ، قد

يلحق الأشياء المؤمن عليها هلاكاً أو تلفاً :

١ . كنتيجة طبيعية مباشرة عن الحريق / كانهيار الجدران أو سقوط الأسقف أو الأضرار

التي تنجم عنها .

٢ . كنتيجة لوسائل حتمية اتُخذت عقب إشتعال الحريق .

يكون المؤمن مسؤولاً عنه حيث أن سببه الحريق.

بمعنى أن المؤمن لا يقتصر التزامه أو مسؤوليته عن الأضرار الناشئة عن الحريق بل يتناول أيضاً الأضرار التي تكون نتيجة حتمية للحريق وبالأخص ما يلحق الأعياء المؤمن عليها من ضرر بسبب اتخاذ وسائل الإنقاذ أو الإطفاء أو لمنع امتداد الحريق مثلاً :

أ. الأضرار الناجمة عن محاولات رجال المطافيء إخماد النيران والحد من سطوتها كالتكديف ببعض الأعياء من النوافذ إلى الشارع لتخفيف حدة النار .
ب. الأضرار التي تنجم عن محاولات المؤمن له وأعوانه أو مساعديه منع امتداد النيران أو إنقاذ الممتلكات على أن تكون الخطوات التي تتخذ في سبيل ذلك ضرورية ومعقولة.

ج . كما لو هدم جزء من بناء توقياً لامتداد الحريق إليه.

الحقائق التي يجب على المؤمن له إثباتها:

يجب على المؤمن له أن يقدم الإثباتات التالية:-

١. إن الضرر قد وقع أثناء فترة سريان التأمين.
٢. إن الأعياء التي تلفت أو هلكت تتفق تماماً في مواصفاتها المادية مع تلك المواصفات للأعياء موضوع التأمين والتي تتضمنها الوثيقة.
٣. إن الضرر أو الهلاك كان نتيجة حريق بالمعنى المقصود في وثيقة التأمين . حريق وليس احتراق
٤. إن له مصلحة تأمينية في الشيء المؤمن عليه وقت حدوث الحريق.

الخسارة الكلية:

تحدث خسارة كلية لموضوع التأمين أو للشيء المؤمن عليه عندما يحل به هلاك أو

تلف يكون من شأنه أن يفقد كل الموصفات المادية الخاصة به وقت إبرام عقد التأمين أو عندما يحرم المؤمن له من استناد الشيء المؤمن عليه نتيجة حدوث حريق ، ولهذا فإن أي خسارة أخرى خلاف ذلك تعتبر خسارة جزئية.

الفرق بين الخسارة الكلية لموضوع التأمين والخسارة الكلية بمقتضى الوثيقة:

إذا لم يكن من الضروري أن تكون الخسارة الكلية بمقتضى الوثيقة هي خسارة كلية لموضوع التأمين مثال على ذلك :

إذا فرض أن مبلغ التأمين في وثيقة ما ١٥٠٠ دينار وقيمة الشيء المؤمن عليه ٢٠٠٠ دينار وحدثت خسارة للشيء أو الممتلكات المؤمن عليها ١٦٠٠ دينار فإن مبلغ التعويض في هذه الحالة يكون ١٥٠٠ دينار (أى مبلغ التأمين الوارد في الوثيقة).

ومن هذا يتضح أن هناك خسارة كلية بمقتضى الوثيقة ولكنها ليست خسارة كلية لموضوع التأمين . ومن هنا تم وضع قاعدة تسمى القاعدة النسبية ، وهو مبدأ مهم في تأمين الممتلكات.

شروط القاعدة النسبية :

تتضمن وثيقة التأمين من الحريق ضمن شروطها العامة شرط النسبية أو شرط القاعدة النسبية الذي ينص على ما يلي :

إذا كانت القيمة الإجمالية للملك المؤمن (الأشياء المؤمن عليها) عند وقوع الحادث يزيد على المبلغ المؤمن عليه فعندها يعتبر المؤمن له بمثابة المؤمن الشخصي على الفرق بين القيمتين يتحمل حصته النسبية من الخسارة.

وبناء عليه فإن قيمة التعويض الذي يحصل عليه المؤمن له في هذه الحالة وفقاً للمعادلة التالية:-

مبلغ التأمين

التعويض = قيمة الخسائر × قيمة الشيء المؤمن عليه وقت حدوث الحريق.

وقد وُضع هذا الشرط لحماية المؤمن من الضرر الذي قد يعود عليه لو اتضح أن التأمين وقت حدوث الحريق هو تأمين دون الكفاية (أى أن مبلغ التأمين أقل من قيمة الشيء المؤمن عليه وقت وقوع الحادث).

إذاً أن المؤمن له الذي يعقد تأميناً دون الكفاية لا يدفع قسماً يتناسب مع قيمة الشيء المؤمن عليه .

تعريف وثيقة التأمين :

إن وثيقة التأمين ما هي إلا عقد بين طرف أول (المؤمن) وطرف ثاني (المؤمن له) حيث يتعهد الطرف الأول بتعويض الطرف الثاني عن ما يلحق به من ضرر أو تلف للأموال المؤمن عليها لقاء دفع الطرف الثاني قسماً يتفق عليه .
ويجب أن لا يتعارض التأمين مع القانون وألا يصبح عقد التأمين باطلاً .

عقد أو وثيقة التأمين تحترى على ما يلي :

١ . المقدمة القانونية والشرط التأميني .

٢ . شروط الوثيقة العامة .

٣ . شروط الوثيقة الخاصة .

٤ . جدول الوثيقة ويشمل :-

- رقم الوثيقة وتاريخ الإصدار

- اسم المؤمن له وعنوانه .

- مدة التأمين.
- مبلغ التأمين (أى قيمة الأملاك المؤمنة).
- وصف الأملاك المؤمنة ومكان وجودها
- القسط المتفق عليه.
- التوقيع والختم الرسمي للطرف الأول.

الأخطار الإضافية لوثيقة التأمين من الحريق:

- يجوز الإتفاق على تغطية بعض أو كل الأخطار الإضافية الأخرى التى لا تغطيها وثيقة التأمين من الحريق العادية سواء التى لم ترد أصلاً في الوثيقة أو تلك المستثناة منها وذلك بمقتضى ملحق يُضاف الى الوثيقة وتشمل :-
- الزلازل ، هيجان البراكين ، أو أى تمخض آخر في الطبيعة.
 - العواصف ، الأعاصير ، الزوايع على أنواعها.
 - الانفجارات .
 - سقوط وارتطام الطائرات غير الحربية وغيرها من الأجسام الطائرة.
 - ارتطام الألياف التى تسير بقوتها الذاتية.
 - الشغب والإضطرابات الشعبية.
 - الفيضانات .
 - انفجار وطفح خزانات المياه والآت ومواسير التدفئة والمياه.
 - التأمين ضد مسؤولية المستأجر قبل المالك ، عن الأضرار المادية التى تلحق بالبنائة بسبب حريق يحدث في الجزء الذي يشغله المؤمن له.
- ويمكن أن يضاف الى وثيقة التأمين تغطية إضافية تسمى الخسارة اللاحقة لخسارة

الحريق وهذا النوع من التأمين يغطي الخسارة الفعلية التي قد تلحق بالمؤمن له نتيجة للحريق (بخلاف الممتلكات المؤمنة) ويكون التعويض في هذه الحالة عن :

أ. المصاريف الثابتة (لإيجارات ، رسوم ، رواتب موظفين).

ب . صافي الربح وهذا يُبنى على أساس معدل الربح لسنوات سابقة.

جـ . المصروفات الإضافية (فمثلاً استئجار مبنى لا ستئناف العمل جزئياً ،

مصاريف دعاية وإعلان)

ويكون إجمالي التعويض المؤدى بمقتضى وثيقة التأمين من خسارة الأرباح على

النحو التالي:-

$$\text{(المصروفات الثابتة + صافي الربح)} \times \frac{\text{النقص في رقم المبيعات المترتب على وقوع الحريق}}{\text{رقم المبيعات المصروفات الادارية (إن وجدت)}}.$$

خطوات التعاقد في تأمين الحريق :

تتم عملية تأمين الحريق على عدة خطوات أصلية ثابتة وعدة خطوات فرعية أخرى تختلف باختلاف نوع العقد والشركة القائمة بالتأمين ومبلغ التأمين وقيمة الأصل موضوع التأمين ، وتتلخص الخطوات الأصلية في استيفاء البيانات التي يدلي بها طالب التأمين ، ثم استيفاء بيانات عقد التأمين نفسه بمعرفة شركة التأمين وتوقيعها ، ثم دفع قسط التأمين للشركة.

٩. طلب التأمين :

يقوم طالب التأمين باستيفاء البيانات المطلوبة والذي يكون معداً لهذا الغرض وعليه أن يبين بوضوح اسم ولقب الطالب ، ومهته وعنوانه ومصلحته التأمينية في موضوع التأمين سواء كان مالكا أو دائناً أو مرتهنا ومدة التأمين وابتداء سريان مفعوله ، كما وأنه يجب أن يبين بوضوح نوع الحوادث (التغطيات) المطلوب التأمين منها.

وهناك بعض البيانات الإضافية التي يجب على طالب التأمين أن يبينها في الطلب ، فإذا كان موضوع التأمين منقولات فتذكر القطع الفنية كاللوحات والأغصاء المرتفعة السعر كأجهزة التلفزيون والثلاجات والجواهر والفضيات والسجاد وقيمة كل منها . أما إذا كان الخطر يشمل عدة مباني فيذكر نوع المبنى لكل منها والمسافة التي تفصل كل مبني عن الآخر ، ونوع العمل المخصص له البناء والقيمة المراد التأمين بها لكل منها ، أما في حالة طلب التأمين على أدوات ومنقولات خاصة بالمهنة فعلية وصف الماكينات والأدوات وماركة وقوة الموتورات والماكينات البخارية والغلايات ومكان تخزين الوقود الخاص بهذه الموتورات وسعته ، وفي حالة التأمين على بضائع فعلية توضيح نوعها ، وإذا كانت موضوعة في عدة مباني تُحدد قيمة البضائع المودعة في كل مبني على حده كما عليه أن يُبين بوضوح موقع الشيء موضوع التأمين من حيث المدينة والشارع والدور والقسم واسم المالك ونوع البناء والسقف وعمّا إذا كان يوجد في المبني مصعد أم لا وهل يشملته التأمين أم لا .

وعلى طالب التأمين أيضاً أن يذكر جميع المعلومات المتعلقة باستعمالات الشيء موضوع التأمين وما يجاوره من مباني / فنادق ، جراجات ، محطة بنزين ، مخازن ، متاجر .

يتحتم على طالب التأمين ذكر حوادث الحريق والحوادث الأخرى والتي تكون قد حدثت من قبل مع ذكر التاريخ والتفاصيل عن نوع هذه الحوادث ومقدار ما ترتب عليها من خسائر .

وفي معظم طلبات تأمين الحريق يقوم أحد موظفي دائرة الحريق والحوادث بعمل ذلك بنفسه أى بالكشف على موضع التأمين لتوضيح مكانه وما يجاوره من مباني وعقارات وما إذا كانت متطلبات السلامة متوفرة أم لا ، كالتمديدات الكهربائية وأجهزة الأطفاء غيرها حتى تكون على بينه من درجة الخطورة وحتى يمكن أن يُحدد على ضوءه سعر التأمين فإذا ما تحدد مبلغ التأمين وسعر التأمين ، فيمكن تحديد قيمة القسط . ويذكر السعر في تأمين الحريق عادة بالنسبة لكل الف دينار من مبلغ التأمين .

٢. عقد التأمين :

يقوم مسؤول دائرة الحريق بالشركة بفحص طلب التأمين تقرير الكشف من النواحي الفنية . فإذا تقرر قبوله يتم إصدار عقد تأمين الحريق من واقع البيانات الواردة في طلب التأمين ثم يُصار الى توقيع العقد وختمه بخاتم الشركة الرسمي وبذلك يصبح عقداً قانونياً يربط بين المؤمن (أى الشركة) والمؤمن له.

٣. إيصال القسط :

من المتفق عليه عرفاً أن سريان التأمين يبدأ من يوم دفع القسط أو جزءاً منه . وعادة ما يرفق مع العقد إشعار مدين معتمد من الشركة رسمياً يبين قيمة القسط وتوزيعه من حيث رسوم التسجيل والطوابع وضريبة الدفاع المدني كذلك يبين الإشعار رقم وثيقة التأمين عما إذا كانت جديدة أو مجددة وتاريخ التجديد ويكون مختوماً بخاتم الشركة.

	<p>1- Describe the situation of the risk proposed for Insurance</p>	<p>١- موقع الملك المراد تأمينه</p>
<p>2- Full name of Proprietor of Building</p>		<p>٢- الاسم الكامل للمالك التأمين</p>
	<p>3- How many rooms do you occupy ? In which floor ? Are the rooms inter-communicating , adjacent or separated ?</p>	<p>٣- كم غرف تتكون من البناية ؟ وفي أي طابق ؟ وهل الغرف متصلة ببعضها من القاعات أم منفصلة ؟</p>
	<p>4- How long have you occupied these premises ?</p>	<p>٤- كم شخص من الرهن على وجودكم في هذا المكان ؟</p>
	<p>5- Have you carried on business in your former premises , and where ?</p>	<p>٥- هل ما سئتم إعمالكم التجارية في غير المكان الحالي دأبتم ؟</p>
	<p>6- Of what materials are the external walls of the building composed ?</p>	<p>٦- من أي مواد تتألف جدران البناية الخارجية ؟</p>
	<p>7- How is the Building roofed ?</p>	<p>٧- How is the Building roofed ?</p>
<p>Stories</p>	<p>8- (a) - Of how many stones, including the basement and mu. or loft in the roof (ب) ما هي طاقبات البناية ؟</p>	<p>٨- (a) - Of how many stones, including the basement and mu. or loft in the roof (ب) ما هي طاقبات البناية ؟</p>
<p>العرض بالامتار Meters wide</p>	<p>(b) What size is the Building ?</p>	<p>٩- هل البناية، لوف أو ما ساحتها من شرفيات ، وما هي اللوفات الموصولة بها ؟</p>
<p>الطول بالامتار Meters long</p>	<p>9- Is there any Gallery Verandah, (or Balcony) to the Building ? If so, of what materials is it constructed ?</p>	<p>٩- Is there any Gallery Verandah, (or Balcony) to the Building ? If so, of what materials is it constructed ?</p>
	<p>10- Is there any uruk communication between the ground & upper floors ?</p>	<p>١٠- هل هناك اتصالات داخلية بين الطابق الأرضي والطابق الثاني تعلو ؟</p>
	<p>11- What trade or manufacture is carried on the Premises ?</p>	<p>١١- ما هي التجارة أو الصناعة القائمة في البناية ؟</p>
	<p>(a) What is the nature of the premises ?</p>	<p>(a) ما نوع المبنى ؟</p>
	<p>(b) What power is used ?</p>	<p>(ب) ما نوع القوة المستخدمة ؟</p>
	<p>12- Is there any artificial heating or lighting used ? If so, of what nature ?</p>	<p>١٢- هل تستخدم التدفئة الاصطناعية أم الإضاءة ؟ وما نوعها ؟</p>
	<p>13- Is Merchandise of an hazardous description stored in the Building proposed to be insured, such as Benzene, Bromine, B. B. sulphide of Carbon, Bromine, Calcium carbide, Camphene, Caniles Caenochouc, Celluloid & Xylonite & other similar substances Charcoal (powdered), Chlorate of Potash Chlorate of Soda Cotton Explosives of all kinds, Fireworks, Grease of all kinds, Gunny Bags (other than in bales), Gunpowder, Jax, Jax-Bals, L. type batteries of all kinds, Mungu, Naphtha, Nitrate of Soda, Oil of all kinds, Phosphorus Pitch Potash Rags, Resin Saltpetre, Shoddy, Spirits of all kinds (not in bottles) Stearine, Straw Sulphur Tallow, Tar, Turpentine, Varnish, Vegetable Fibres of all kinds, Waste of all kinds ?</p>	<p>١٣- هل يخزن في البناية بضائع خطرة يراد تأمينها مثل: البنزين، البرومين، كبريتيد الكربون، حامض الكبريتيك، كبريتيد الكالسيوم، الكامفين، كانيل، كايونشوك، السيلولويد واليوليت وما شابهها من المواد حسب طلب المتأمين، (محموق)، كلوريت البوتاسيوم، كلوريت الكالسيوم، الفطر، (المصعبر)، على أنواعها، الأصناف النارية، الأصناف من البوتاس، الخشب جيلاتيني، (سوى الزرقة بالآلات)، الصمغ الهندسي، القصب المسحق (مصحور)، الخشب، القصب على أنواعه، عجائب معامل الصوف، زيت النفط، زيوت الصودر، الزيت على أنواعها، الصمغ، الصمغ، الفارو، شاي، عجائب الصمغ، الكبريت على أنواعها (غير المصنعة)، الصمغ، القش، عجائب الكبريت، الصمغ، الفطر، زيت الفانيليا، الفانيليا (لوريش)، الآلات البالية على أنواعها، الباليات على أنواعها ؟</p>
	<p>14- Is the Building constructed partially or entirely of Timber or rooted with Leaves or Thatch ?</p>	<p>١٤- هل كان البناء مخرولا من غيرها المصنوع من الخشب، أو بغيره من الخشب، أو من</p>

الفصل الرابع

تأمينات السرقفة والسطو والنفل

الفصل الرابع تأمينات السرقة والسطو والنفل

تأمينات السرقة والسطو :

المقصود بالسرقة هو استخدام العنف والقوة والتهديد بهما لشخص ما من أجل سلب أمواله أو بعض ممتلكاته أو حيازتها بسوء نية.

أما السطو : فيعني اقتحام المكان من الخارج عن طريق كسر الأبواب أو النوافذ أو ثقب الجدران والسقوف والأرضيات.

أما السرقات العادية فهي التي تحدث بدون عنف من قبل أشخاص لا يمنع القانون وجودهم بالمكان موضوع التأمين ، أو من قبل أشخاص موجودين أصلاً بالمكان لحكم علاقتهم بالمؤمن له.

أنواع خسائر السرقة :

تشمل العديد من الخسائر نذكر منها ما يلي :

١- الأضرار والخسائر التي تصيب الأموال المؤمن عليها والتي تعود للمؤمن له .

٢- الخسائر الناجمة عن محاولة دخول السارق إلى مكان موضوع التأمين مثل :

- كسر الأبواب والنوافذ .

- فتح ثغرات في الجدران والسقوف والأرضيات .

- كسر أو تحطيم الخزن والمكاتب والصناديق الحديدية وما شابه .

- تمزيق الستائر والفرش بحثاً عن الأموال .

ووثائق التأمين ضد السرقة عادة تغطي جميع هذه الأضرار سواء قام السارق

بتنفيذ عملية السرقة بنجاح ، أم فشل فيها وهرب خوفاً من انكشاف أمره ، وسبب شمولها بالتأمين لأن نية السارق كانت منصرفة إلى السرقة ولأنه قام بالشروع بها فعلاً.

أنواع وثائق التأمين من السرقة:

- ١- الوثائق الإعتيادية التي تصدر بمبلغ تأمين واحد طيلة مدة التأمين ، وأحياناً يمكن زيادتها ونقصانها تبعاً لزيادة أو نقصان قيمة وكمية الأموال المؤمن عليها.
- ٢- وثائق التأمين من السرقة بموجب التصريحات الشهرية : وتختص بالمخازن والمحلات التجارية نظراً لتذبذب كميات البضائع الموجودة فيها صعوداً ونزولاً.
- ٣- وثائق التأمين الجزئية أو وثائق الخسارة الأولى : وتشمل الأصول التي يصعب سرقتها كاملة نظراً لأكبر حجمها ، وفيها يتم تحديد النسبة القابلة للسرقة من قبل المؤمن له.

وتأخذ هذه الأنواع الثلاث عادة عدة أشكال هي :

- أ - عقود تأمين المساكن وعيادات الأطباء ومكاتب رجال الأعمال والمهندسين .
- ب- عقود تأمين المحلات التجارية.
- ج - عقود تأمين المجوهرات والأشياء الثمينة .
- د - عقود تأمين العملات المنقولة.

تأمين النقل :

ويهتم هذا النوع من التأمين بأخطار وعمليات نقل الأشياء وما ينجم عنها من خسائر سواء بالنسبة لوسيلة النقل هذه ، أم بالنسبة للناقل نفسه وما يتعرض له من مسؤولية عن سلامة الشحنات ومواعيد وصولها.

وبذلك تستطيع تصنيف تأمينات النقل في ثلاثة أنواع هي :

١- تأمينات وسائل النقل كالسيارات والقطارات والسفن والطائرات.

٢- تأمينات البضائع والممتلكات المنقولة.

٣- تأمينات مسؤولية الناقل تجاه الغير.

ويعد أوسع وأشهر هذه التأمينات «التأمين البحري» Marine Cargoins لأنه يعد جزءاً من التجارة الحديثة ، حتى لا يمكن لصاحب التجارة أن يتوسع في أعماله مالم يوفر الأموال الحماية الكافية بالتأمين ، ولذلك ونظراً لأهميتها أطلق عليها البعض صناعة النقل البحري لأنها تتسع لتشتمل : أصحاب البضائع ، وصانعي السفن ، وأصحاب الموانئ البحرية والبنوك البحرية وسمسرة السفن ، والتوكيلات الملاحية ، وشركات الشحن ، والتفريغ والنقل والتخزين وشركات التأمين البحري وغيرها .

أنواع الخسائر التي يغطيها التأمين البحري :

١- يغطي كافة أنواع الخسائر التي تتعرض لها البضائع أثناء نقلها Marine Perils والتي تكون ناشئة من الملاحة في البحر أو مرتبطة فيها.

٢- تغطي كافة الأضرار والخسائر التي تتعرض لها البضائع خلال السفريات المكتملة للسفرة البحرية سواء بالأنهر أم بالسيارات والقطارات وما شابه .

يعني تغطي كافة الخسائر التي تتعرض لها البضائع أثناء نقلها من مخزن البائع إلى
مخزن المستورد From Warehouse Tow arehcuse

وبذلك تكون الأعطال البحرية التي يغطيها التأمين هي :

- أ- الأضرار المتسببة عن الأمواج والفرق والتصادم وماء البحر.
- ب- الأضرار المتسببة عن الحريق والسرقة والإستيلاء بأمر سلطة معينة .
- ج- الأضرار المتسببة عن الضياع أو الفقدان أو الإلقاء في البحر عند تعرض السفينة للفرق واللجوء إلى رمي قسم من البضاعة بهدف تخفيف الحمولة .

والأعطال التي لا يشملها هي :

- أ- الخسائر الناجمة عن التأخير في الرحلة.
- ب - التصرف المتعمد من قبل المؤمن له أو ممثله القانوني
- ج- التلف الناجم عن عيب ذاتي في البضاعة.

وأنواع أغطية الخسارة في التأمين البحري هي :

- ١- غطاء الخسارة الكمية Totalloss.
- ٢- غطاء عدم ضمان الخسارة الخصوصية F.P.A.
- ٣- غطاء مع ضمان الخسارة الخصوصية W.A.
- ٤ - غطاء كافة الأعطال (A.R) All Risks .

• انظر المرجع رقم ٧ .

والتعويض عن الأضرار المتسببة في فقدان نتيجة الإلقاء في البحر عند تعرض السفينة للفرق غالباً ما يُدعى بتعويض العوارة ويُعالج من خلال أسلوبيين هما :

١- وفقاً للقانون البحري الدولي الذي تنظمه القواعد المعروفة بقواعد (يورك وانغروس)

٢- أو وفقاً للقانون البحري المحلي أو الإقليمي.

وبالاعتماد على الأسلوب الأول يتم تغطية العوارة بنسبة قيمة العوارة العامة إلى قيمة الأشياء التي تكون عناصر المخاطرة البحرية وهي :

أ - السفينة .

ب - البضائع .

ج - إجرة الشحن (النولون) .

ويكون أساس الحساب هو قيمة هذه الأشياء عند وصول السفينة إلى ميناء الوصول وبعد الأخذ بالحسبان كافة المصروفات التي أنفقت على عملية الإنقاذ أو على عملية التخفيف من هذه العوارة ، والمصروفات التي تُنفق على إصلاح بعض هذه العناصر ، لكن أجور الركاب وأجور البحارة ورسوم الموانئ لا تدخل ضمن قيمة النولون الذي يجب دفعه عند ميناء الوصول .

مسألة توضيحية : عندما أبحرت السفينة الروسية (مكسيم) من ميناء بيره في اليونان متجهة إلى ميناء اللاذقية في سوريا ، وعندما كانت في عرض البحر تلقت خطأً تهديداً من تركيا ، لذلك لم يكن أمام قبطان السفينة إلا أن يعمل على زيادة سرعته للتخلص من هذا التهديد ، وهذا ما أجبره على إلقاء البضاعة الموجودة على مقدمة السفينة في البحر لكي يتمكن من تحقيق هذه السرعة المطلوبة فإذا علمت أن هذه البضاعة تعود بكاملها لشركة هليدا للإستيراد والتصدير وكانت قيمتها = ٢٠٠٠٠٠ / دينار وأن السفينة كانت تحمل بضائع لعدة شركات هي :

- أ- شركة مسمارا التي قُدرت بضاعتها بأسعار الوصول بمبلغ / ٥٠٠٠٠٠٠ / دينار
 ب - شركة نورا التي قُدرت بضاعتها بأسعار الوصول بمبلغ / ٨٠٠٠٠٠٠ / دينار
 ج - شركة هليدا التي قُدرت بضاعتها بأسعار الوصول بمبلغ / ٤٠٠٠٠٠٠ / دينار
 د - شركة فيرا التي قُدرت بضاعتها بأسعار الوصول بمبلغ / ٣٠٠٠٠٠٠٠ / دينار
 وأن قيمة السفينة تعادل / ١٩٠٠٠٠٠٠ / دينار ، وإجرة الشحن أو النولون =
 / ١٠٠٠٠٠٠ / دينار

والمطلوب : لإحسب تعريض العوارية وفقاً للأسلوب الدولي المتبع.

$$\text{الحل : قيمة عناصر المخاطرة البحرية} = ١٩٠٠٠٠٠٠ + (٥٠٠٠٠٠٠ + ٨٠٠٠٠٠٠ + ٤٠٠٠٠٠ + ٣٠٠٠٠٠٠) = ١٠٠٠٠٠٠٠ \text{ دينار}$$

قيمة العوارية العامة (الملقاة في البحر) = ٢٠٠٠٠٠٠ دينار

$$\text{وبالتالي فإن نسبة العوارية} = \frac{٢٠٠٠٠٠}{٤٠٠٠٠٠ + ٣٠٠٠٠٠٠} = \frac{٢}{٤٠} = \frac{١}{٢٠} = ٥\%$$

نصيب صاحب السفينة = قيمة السفينة عند ميناء الوصول \times نسبة المشاركة
 للعوارية العامة

$$= \frac{٥}{١٠٠} \times ١٩٠٠٠٠٠ = ٩٥٠٠٠ \text{ دينار}$$

نصيب أجرة الشحن من العوارية = قيمة الأجرة عند ميناء الوصول \times نسبة
 المشاركة

$$= \frac{٥}{١٠٠} \times ١٠٠٠٠٠ = ٥٠٠٠ \text{ دينار}$$

نصيب شركة سمارا = قيمة بضاعتها بدولة الوصول × نسبة المشاركة

$$= \frac{500000}{100} \times 25000 = 125000 \text{ دينار}$$

$$= \frac{800000}{100} \times 40000 = 320000 \text{ دينار}$$

$$= \frac{300000}{100} \times 15000 = 45000 \text{ دينار}$$

وبالتالي فإن الشركة التي ألتقت بضاعتها والتي هي شركة هيلدا بالبحر تتحمل :

$$= (200000 + 95000 + 50000 + 25000 + 40000 + 15000) - 200000 = 180000 \text{ دينار}$$

ولما يلي شرح مفصل عن كيفية سير عمليات التأمين البحري في إحدى شركات التأمين بعمان :

• عقد التأمين البحري :

يعتبر عقد التأمين البحري هو أحد عقود التأمين على الأموال ، فأمين السفن وإجرة الشحن والبضائع المنقولة على وسائل نقل مختلفة هي من الأموال ، ولذلك نجد أن عقد التأمين البحري الآن يحتل مكانة هامة في ازدهار التجارة الدولية لما يوفر هذا العقد من حماية وطمأنينة لأصحاب السفن والبضائع ، وتعتبر وثيقة التأمين في غالب الأحيان من المستندات الرئيسية إضافة الى المستندات الأخرى في عمليات

الإستيراد والتصدير بل أن كافة البنوك في العالم تعتبر وثيقة التأمين البحري ضماناً أساسياً وإضافي ويشترط وجودها عند قيامها بمنح تسهيلات وتمويل للعمليات التجارية.

إن عبارة التأمين البحري هي أسس ومصطلح تقليدي لعبارة MARINE " INSURANCE والذي تم استعماله منذ زمن ولغاية الآن ، حيث كان الهدف الأساسي منه التأمين من مخاطر البحار التي قد تصيب جسم المركب البحري المتبادلة الى أن يقسم هذا المصطلح التأميني الى قسمين:-

- ١- التأمين على السفن « أجسامها » وأجور الشحن وغيره .
- ٢- التأمين على البضائع المنقولة من أخطار النقل بكون تمييز بين وسيلة نقل بحرية أو جوية أو برية ، ونظراً لندرة التعامل بالتأمين على هياكل السفن في بلدنا وذلك لقلة عدد البواخر والسفن المملوكة أو المسجلة في الأردن فان موضوعنا سوف يكون مركزاً على التأمين من أخطار النقل (بضائع) .

• هيئة مجمع مكسبي التأمين (بلندن) :

وقبل أن نخوض في تفاصيل عقد التأمين من أخطار النقل (بضائع) لا بد لنا من الإشارة الى أن التطورات الحديثة في تركيبة عقود التأمين البحري - بشقيها التأمين على السفن والبضائع قد جاءت من خلال بروز وإطلالة (مجمع مكسبي التأمين البحري في لندن) ، حيث بدأت عملية تحديد ذاتية ومستقلة للتأمين على مخاطر النقل ، فبالإضافة الى وجود وثيقة منفصلة لكل : من تأمين البضائع والسفن فإن المجمع المذكور قام بوضع شروط مختلفة للأستجابة للتطورات الحاصلة في عالم التجارة الدولية .

• تعريف عقد التأمين البحري :

كبقية عقود التأمين فإن عقد التأمين البحري هو عقد بين المؤمن يلتزم بموجبه بتعويض المؤمن له عن الخسائر الناتجة عن مخاطر النقل والكيفية المتفق عليها مقابل قسط تأمين مستوفي ، إنه عقد بين طرفين تلتقي إرادتهما لترتيب آثار قانونية وتعاقدية فالمؤمن له يسمى بموجبه الى قضاء حاجه أو حماية مصلحة توفرها له شركة التأمين من خلال قبولها لتغطية الخطر الوارد في عقد التأمين.

وطبقا للقانون الأردني تنص المادة ٢٩٨ على أنه عقد التأمين يخضع للإيجاب والقبول، والكتابة هي وسيلة الوحيدة لإثباته ، أي أن وثيقة التأمين تعتبر الإثبات الوحيد لوجود العقد .

أنواع الخسائر :

تقسم الخسائر في عقد التأمين من أخطار النقل الى عدة أنواع :

١) الخسارة الكلية :

وهي تغطي هلاك أو تضرر أو فقدان الشيء موضوع التأمين نتيجة تحقق خطر مشمول في عقد التأمين وقد تنتج الخسارة الكلية غير فقدان (المؤمن له) الإنتفاع بالمنفعة المستمرة من جراء عدم استلامه لبضاعته ووصولها سالمة إليه ، وهنا ما يسمى بالخسارة الكلية الحقيقية ACTUAL TOTAL LOSS حيث عرفها قانون التأمين البحري البريطاني لعام ١٩٠٦ بما يلي :

(عندما يتحطم الشيء محل التأمين أو يتضرر الى درجة بحيث يفقد صفته الذي تم التأمين عليه او عندما يحرم المؤمن له من الشيء المؤمن) .

وهناك أيضا الخسارة الكلية التقديرية ، وهي حالة متوسطه لا تكون البضاعة منها قد هلكت تماما وتكون مصاريف الإنقاذ وتوصيلها الى مكان الوصول النهائي ، أعلى

من قيمتها عند الوصول أو أن المؤمن له محروم من حق الملكية حرمان مؤقتاً فهو هنا يختار بين التخلي عن البضاعة المؤمنة لشركة التأمين أو اعتبارها خسارة جزئية.

٢) الخسارة الجزئية وتقسم الى أنواع :

• الخساره الجزئية الخاصة : وهي التي تصيب البضاعة المؤمنة مثل النقص الجزئي أو المصاريف التي يتحملها المؤمن له بصفة خاصة وذلك نتيجة عمل معين في سبيل المحافظة على بضاعته أو من أجل منع تعريضها الى ضرر مؤمن ، وهذه المصاريف تُبذل من قبل المؤمن له أو من ممثليه قانونياً من أجل درء ، المخاطر أو منع زيادة الضرر فيه وذلك قبل وصول الإرسالية الى مكان وصولها النهائي.

إن المنطق في تحميل شركة التأمين لدفع هذه المصاريف هو أن الجهد أو المصاريف التي ينفقها المؤمن له على البضاعة هي مهددة بالخطر أو لصيانة البضاعة من تفاقم الضرر، كان هدفه حماية المال والبضاعة وعليه فانه يجب أن يكافأ بدفع هذه المصاريف كاملة شريطة أن تكون هذه المصاريف صرفت في حدود المعقول ولم يبالغ فيها ، وعليه فان العناصر الواجب توفرها في هذه المصاريف هي :

أ - ان تُبذل المصاريف لمصلحة الشيء محل التأمين بذاته وليس لمصلحة عناصر الرحلة المختلفة وإلا أصبح المبلغ المصروف خسارة عامه.

ب - أن تُبذل المصاريف من قبل المؤمن له نفسه أو من ممثليه قانونياً.

ج - ان تبذل المصاريف للدرء ، خطر مؤمن منه فإذا تبين أن المصاريف قد صرفت للدرء ، خطر غير مؤمن فلا تدفع.

د - أن تكون المصاريف في حدود المعقول.

• التغطيات التأمينية التي توفرها شروط التأمين :

قبل أن نخوض في شروط التأمين وتغطياته - لا بد من الإشارة هنا الى كافة شروط التأمين البحري وهى صادرة عن مجمع مكنتي التأمين بلندن - وهذه الشروط الممهدة يتم تطبيقها والإلتزام بها لدى كافة شركات التأمين ، إن الأغطية الرئيسية المطروحة في السوق الدولي هي ثلاث سميت أ ، ب ، ج A . B . C تندرج هذه المجموعات من حيث شمول التغطية حيث تعتبر شروط (١) أكثرها شمولاً ويسمى بالتأمين الشامل أو كافة أخطار النقل والشروط (ج) أقلها شمولاً للتغطية.

• تحديداتها وتغطيات شروط (ج) : التلف الذي يصيب الأشياء المؤمن عليها والتي يعود سببها بشكل معقول الى الحريق أو الانفجار - يشمل هذا التأمين فقدان أو التلف الذي يصيب الأشياء المؤمن عليها والتي يعود سببها بشكل معقول الى الحريق أو الانفجار.

• المخاطر التي يغطيها الشرط (ج) :

١- يغطي الحسارة و / أو الضرر للبضاعة المؤمن عليها والناجمة عن تحقق هذين الخطرين في البضاعة نفسها وفي أماكن أخرى أو في بضاعة أخرى وامتد أثرهما الى البضاعة المعنية مع ملاحظة أن المشروع التأميني لم يحدد نوع الحريق وأسبابه والظروف المحيطة به ولكن ترك الأمر عائماً وكذلك الحال فيما يتعلق بالانفجار ، لم يُحدد نوع هذا الانفجار بل تركه عائماً كذلك سواء ، أكان الانفجار من البضاعة ذاتها أو من محركات السفينة وأجهزتها والآنها أو من البضائع الأخرى أو في مكان تواجد البضاعة على السفينة أو القارب أو السيارة الناقلة كما أن المشروع لم يُحدد نوع الانفجار هل هو فيزيائي أو كيميائي أو نتيجة وجود مواد متفجرة وانفجارها وما يتبعه من أضرار للبضاعة المذكورة.

٢- يشمل التأمين كذلك بموجب هذا الشرط جنوح السفينة أو ارتطامها بالقاع أو انقلابها ، يشمل التأمين انقلاب أو تدهور وسيلة النقل البرية الناقلة للبضاعة في أي مرحلة من مراحل عملية النقل أو خروج القطار الناقل للبضاعة عن خطوط السكة الحديد وما ينتج عن ذلك من آثار ويشمل التأمين كذلك أي خسارة و / أو ضرر أو مصاريف للبضاعة المؤمن عليها إذا جاء ذلك نتيجة تصادم السفينة الناقلة أو القارب الناقل أو الشاحنة بأي جسم خارجي صلب (باستثناء الماء) وكذلك أي احتكاك للسفينة أو القارب أو السيارة الناقلة بأي جسم صلب باستثناء الماء.

٣- يغطي الشرط المذكور أي خساره و / أو ضرر لبضاعة المؤمن عليها أو المصاريف الناتجة عن تفريغ البضاعة في ميناء ، لجوء متوسط بما في ذلك مصاريف التفريغ والتخزين وإعادة الإرسال الى جهة الوصول النهائية الوارد ذكرها في بوليصة التأمين البحري .

ويتضمن الشرط السالف الذكر خساره أو ضرر للبضاعة المؤمن عليها نتيجة قيام الرهان بالتضحية الإختيارية بها حين تعرض السفينة لخطر محقق وذلك كاجراء اختياري من أجل السلامة العامة للرسالة البحرية.

٤- يشمل التأمين أيضاً إلقاء البضاعة في البحر سواء نتيجة طيبتها الملتهبة أو المتفجرة إلا أن هذا الحكم يعتبر حكماً مطلقاً كان يجب على مجمع مكنتي التأمين البحري بلندن أن ألأفوتهم منفذ أو ثفره متصلة بتغطية مخاطر إلقاء البضاعة أو رميها في البحر نتيجة أي سبب كان فقد تكون البضاعة من بضائع التهريب وقد تم شحنها بطريقة غير مشروعة وغير قانونية وحسب أحكام هذا الخطر فإن عملية قيام الرهان بإلقائها في البحر نتيجة مخالفتها للنظام العام والقانون فإن الخسائر المترتبة

على ذلك تكون مشموله في غطاء التأمين البحري وهذه نقطة معية على هذا الشرط.

ويغطي هذا الشرط أيضاً العوارية العامة ومصاريف الإنقاذ البحري التي تتم عملية تسويتها وفق أحكام عقد الشحن البحري أو العرف أو القانون والتي تتج عن إجراء اختياري لتجنب خسارة محددة ونتيجة أي سبب باستثناء الأسباب الواردة في شرط الاستثناءات ، اللاحق في الشرط (ج) ومن الملاحظ أن هذا الشرط يمتد ليشمل (تعويض المؤمن له) عن حصته في المسؤولية الواردة في عقد الشحن البحري والناجمة عن التصادم الناتج عن خطأ مشترك حينما يتقدم أصحاب السفينة بدعوى أو مطالبة للمؤمن له بهذا الخصوص شريطة أن يقوم المؤمن له بإخطار شركة التأمين بذلك التي يكون لها الحق أن تقوم بالدفاع عن المؤمن له على نفقتها الخاصة.

• شروط التأمين البحري (ب) :

أرجو أن أثير هنا إلى أن نطاق التغطية التي يمنحها هذا الشرط فيما يتعلق بالمخاطر المغطاة بموجبه أوسع في عدة نواحي من الشرط (ج) فالشرط (ب) بالإضافة إلى شموله للمخاطر في الشرط «ج» فإنه يشمل أي الشرط «ب» مخاطر إضافية أهمها الآتي:

١- الخسائر والأضرار التي قد تُصيب البضاعة المؤمن عليها نتيجة تحقق بعض الظواهر الطبيعية كالزلازل والبراكين والصواعق.

٢ - الجرف البحري لموجودات الكوارث (ظهر المركب)

٣ - دخول مياه البحار أو البحيرات والأنهار للبضاعة أثناء تواجدها في السفينة أو القارب أو وسيلة النقل أو الحلاوة أو في أي مكان للإيداع تتواجد فيه البضاعة أثناء رحلتها.

٤ - فقدان أي طرد بالكامل من على ظهر السفينة أو فقدانه بالكامل نتيجة سقوطه أثناء التحميل أو التفريغ من وإلى السفينة أو القارب.

شرط التأمين (١) :

وهو يشمل كافة الأخطار وما يتبع عنها من خسائر أو أضرار للبضاعة المؤمن عليها باستثناء التحفظات الواردة في شكل استثناءات في الشرط المذكور والتي تشابه مع الإستثناءات الواردة في الشرطين (ج +ب) مع ملاحظة أن الشرط (١) يشمل القرصنة ولا يستثنيها.

شرط الخسارة الكلية الفعلية :

وهو شرط يضمن الخسارة الناتجة عن تحقق الهلاك الكامل أو الفقدان الكامل الفعلي والحقيقي للأشياء المؤمن عليها والمعلق على شرط تحقيق حالة الهلاك الفعلية لوسيلة النقل (السفينة أو الطائرة) كهلاك فيزيائي . مادي دون أن تشمل التغطية على الهلاك الكلي أو الفعلي الناتج عن مخاطر الحرب والإضطرابات العمالية وأعمال الشغب والإضطرابات الأهلية ودون أن تمتد آثار التغطية لتشمل العوارية العامة ومصاريف الإنقاذ والإشتراك في أنصبة الخساره البحرية المشتركة.

مدة التأمين :

هذا الشرط مشترك في المجموعات المثبتة ويبين ابتداء وانتهاء التأمين ، فالتأمين يبدأ من اللحظة التي تغادر البضاعة فيها المخزن لعرض بدء الرحلة وتنتهي حال وصول البضاعة الى مكان التخزين النهائي أو عند التسليم في أي مستودع أو مكان تخزين يختاره المؤمن له لأغراض التخزين في غير مستلزمات النقل الإعتيادي أو لفرز وتوزيع

البضائع أو بانقضاء مدة ستين يوماً من تفريغ البضاعة المؤمنة في ميناء الوصول النهائي أيهما أسبق في الوصول .

إذا تقرر إرسال البضائع بعد تفريغها من السفينة الناقلة الى جهة أخرى يتوقف التأمين لحظة بدء عملية النقل.

يبقى التأمين ساري لمفعول أثناء التأخير الخارجي عن سيطرة المؤمن له وأثناء الإنحراف عن خط الرحلة العادي وأثناء التفريغ الإضطرابي أو إعادة الشحن أو النقل من سفينة الى أخرى أو أى تعديل للرحلة ناجم عن ممارسة الناقل لحقه المنصوص عليه في عقد النقل .

من الجدير بالذكر أن التأمين يبدأ من لحظة خروج البضاعة من المخازن بغرض النقل وهذا يعني أنه إذا تعرضت البضائع أثناء التحميل أو قبل تحرك السيارة الناقلة لأي خطر لا يكون هذا الخطر مشمول بالتغطية.

إن فترة الستين يوماً المذكورة هي حد أقصى وليست تغطية تلقائية فإذا تبين أن المؤمن له كان قادراً على التخلص على البضاعة في وقت مبكر فإن التأخير هذا لا يكون مشمولاً بالتأمين وذلك تطبيقاً لشرط التأمين الذي ينص على أن المؤمن له ملزم أن يتصرف بهمة معقولة في جميع الظروف ، كذلك يتوقف التأمين عند انتهاء هذه المدة مالم يكن المؤمن له قد حصل على تمديد مقابل أقساط إضافية.

ثانياً : تأمين السيارات

ينصرف مفهوم السيارة في هذا المجال الى كافة وسائل النقل البري والمكائن والمعدات المتنقلة المزودة بمحرك والقادرة على السير في الطرق العامة

الأسباب التي دفعت إلى ظهور تأمين السيارات :

هنالك مجموعة من الأسباب التي بينت مدى أهمية تأمين السيارات وأدت إلى ظهور وانتشار هذا النوع من التأمين ومن هذه الأسباب نذكر ما يلي :

أ - الزيادة المطردة والمستخدمة في عدد السيارات في جميع البلدان ، والتي ينجم عنها تزايد حاد وكثرة لا متناهية في حوادث السير التي تخلف ورائها العديد من الأضرار والخسائر.

ب - الآثار السيئة التي تتركها حوادث السير للغير كالوفاة والإصابة بعاهات ، والخسائر في الممتلكات .

ج - الخسائر المادية والجسدية التي تلحق بأصحاب السيارات ذاتهم .

د - الدور الهام الذي يقوم به هذا النوع من التأمين على الصعيد الاجتماعي كالتمويض الفوري للمتضررين عن الخسائر التي تلحق بهم .

أنواع الأخطار الناجمة عن السيارات :

وتشمل العديد من الأضرار والتي يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات هي

أولاً : الأخطار أو الأضرار التي تصيب السيارة ذاتها مثل :

أ - أخطار التصادم أو التدهور (الإنقلاب) .

ب - أخطار احتراق السيارات أو الانفجار الذاتي .

ج- أخطار السرقة أو السطو .

د- الأخطار التي تُصيب السيارة نتيجة لنقلها أو شحنها أو تفريغها بوسائل أخرى .

ثانياً : الأخطار التي تصيب الغير في أشخاصهم أو في ممتلكاتهم والتي تنجم عن حوادث السيارات .

ثالثاً : الأخطار التي تصيب ركاب السيارة وسائقها والتي تنجم لإصابتهم عن حادث معين ناتجاً عن صلة مباشرة بالسيارة أو بسبب استعمالها أو الركوب فيها أو النزول منها ، ويتحدد هنا عدد المشمولين بهذا التأمين بعدد مقاعد السيارة .

رابعاً : الخسائر الإضافية التي تتبع للأخطار السابقة ، والتي تشمل توقف السيارة عن العمل بسبب حصول أي خطر من الأخطار السابقة ، وهذا ما يوقع المؤمن له في خسائر تنجم عن توقف السيارة وعدم إمكانية استعمالها .
وعن هذه الأخطار نستنبط أنواع التأمين على السيارات والتي هي :

١- التأمين الشامل (التكميلي) وهو يشمل كافة الأخطار التي تتعرض لها السيارة وسمي بالتكميلي لأنه مكمل للتأمين الإلزامي على السيارات ، وسمي بالشامل لأنه يغطي كافة الأخطار التي تتعرض لها السيارة كالحريق والسرقة والإصطدام والتدهور ، وكافة الأضرار التي تحدثها السيارة للغير والتي يكون سائقها مسؤولاً عنها ، ويتم التعويض هنا إما بإصلاح التلف ، أو بدفع قيمة الهلاك والتلف نقداً أو عن طريق استبدال السيارة أو القطع التالفه .

- ٢ - تأمين المسؤولية المدنية ويشمل المسؤولية القانونية التي تترتب على المؤمن له أو على سائق السيارة المخول بقيادتها عند حصول أي حادث يؤدي إلى أضرار بالآخرين سواء في ذاتهم أم في ممتلكاتهم ، فإذا كانت السيارة خصومية فتشمل التغطية ما ينجم عن قيادة سيارة خصومية ، وإذا كانت السيارة تجارية أو عمومية فيكون الغطاء شاملاً ما ينجم عن قيادة مثل هذا النوع من السيارات
- وتشمل التغطية هنا عادة الوفاة ، والعجز الكلي ، والعجز الجزئي والعلاج الطبي، وهذا النوع من التأمين عادة يكون إجبارياً (إلزامياً) في معظم دول العالم.
- ٣ - تأمين الحوادث الشخصية التاجمه عن استخدام أو استعمال السيارة والتي تصيب ركاب أو سائق السيارة ، وهو يشمل المسؤولية المدنية للمؤمن له أو السائق تجاه ركاب السيارة أو مستخدميه.

مبلغ التأمين : يختلف تبعاً لأنواع التأمين فقد يكون مثلاً محدداً بالنسبة للأضرار المادية في الممتلكات ، أما في الأضرار التي تصيب الأشخاص ذاتهم فقد ويترك مبلغ التأمين للأحكام القضائية التي تلزم المؤمن بدفع أي مبلغ حسب ما يُحكم به ، وهذا الإجراء ناجم عن أن الحسائر في الأرواح لا تُقدّر بثمن .

الحالات التي يحق فيها لشركة التأمين بالرجوع على المؤمن له

هنالك العديد من الحالات التي يحق فيها لشركة التأمين بالرجوع على المؤمن له بقيمة ما قد أدته له من تعويض وهذه الحالات هي :

- ١ - إذا ثبت أن المؤمن له قد أدلى بمعلومات خاطئة أو كاذبة أو أنه أخفى بعض المعلومات الجوهرية التي من شأنها التأثير على قرار قبول التغطية أو عدم قبولها.
- ٢ - إذا تم استخدام السيارة لأغراض غير الأغراض المبينة في رخصتها كوضع ركاب أو حمولة زائدة أو استخدام السيارة في أغراض السباق وما شابه.

٣- إذا عُلِمَ أن سائق السيارة غير حائز على رخصة تخوله قيادة مثل هذا النوع من السيارات وكان يقودها بمعرفة المؤمن له.

٤- إذا ثبت أن سائق السيارة أثناء وقوع الخطر كان في حالة غير طبيعية كالسكر أو تعاطي المخدرات.

٥- إذا ثبت أن الأضرار المتحصلة عن الحادث كالإصابة أو الوفاة كانت بإرادة وسابق إصرار المؤمن له.

مدة التأمين : يسري مفعول وثيقة التأمين طيلة فترة الترخيص، أما في القانون المصري عن كامل المدة المؤداة عنها ضريبة السيارة ويمتد مفعولها حتى نهاية الثلاثين يوماً التالية لإنهاء فترة تسديد الضريبة ، يعني إذا كانت فترة الضريبة تبدأ من ١٩٩٧/١/١ مثلاً وتنتهي بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٣١.

وتم التأمين بتاريخ ١٩٩٧/١/١ فتكون مدة التأمين هنا ممتدة حتى نهاية الشهر الأول من عام ١٩٩٨.

تسعيرة التأمين :

تختلف تبعاً لبعض العوامل مثل :

أ - نوع السيارة خصوصية كانت أم عمومية

ب - قيمة السيارة.

ج - عدد الركاب المصرح بهم .

د - وزن وحمولة السيارة واستخداماتها.

كيفية حساب القسط التأمين:

تتم عملية احتساب القسط هنا كما في تأمينات الحريق وفقاً لثلاث خطوات هي
أ) حساب القسط الصافي وهو حاصل ضرب معدل التسعيرة في قيمة السيارة ،

ومعدل التسمية = معدل تكرار الحوادث \times المتوسط العام للتعويض عن الحادث الواحد
يعني $ح \times ض$

عدد الحوادث المحققة فعلاً خلال فترة معينة
حيث $ح$ معدل تكرار الحوادث =
عدد السيارات المؤمن عليها لهذا الخطر بنفس الفترة
التعويضات عن كل الحوادث
و $ض$: المتوسط العام للتعويض عن الحادث الواحد =
عدد الحوادث

وبالتالي يكون القسط الوحيد الصافي $ح \times ض \times ق$
ب - حساب القسط التجاري = القسط الصافي + الأعباء الإدارية المختلفة.
ج - حساب القسط الواجب دفعه = القسط التجاري + نسبة إضافية في حال السداد
في فترات أقل من سنة - خصم في حال
السداد في فترات أكبر من سنة + الضرائب
والرسوم والطوابع.

مسألة : إذا علمت أن عدد حوادث السير المتحققة فعلاً من نوع واحد خلال سنة
= $1000 /$ حادث وكان عدد السيارات المشابهة المؤمنة ضد هذا الخطر خلال نفس
السبب = $1000,000$ سيارة وكان السيد جود من بين أصحاب تلك السيارات
المؤمنه ضد هذا الخطر ، الذي قدرت سيارته قبل حدوث الحادث معها بقيمة
 $10000 /$ دينار والمطلوب :

١- أحسب القسط الصافي إذا علمت أن مجموع المبالغ المعوضة عن كافة هذه
الحوادث بهذا العام = $100,000$ دينار .

٢- أحسب القسط التجاري إن بلغ مجموع الأعباء الإدارية والمالية 10 دينار .

٣- أحسب القسط النهائي الذي سيدفعه جود لقاء حصوله على هذا التأمين إذا كانت

قيمة الضرائب والرسوم (٥ دينار) وأن التسديد سيتم بفترة أكثر من سنة يترتب عليها خصم قدره ١,٥ % .

الحل : معدل التسعيرة = ح × ض

عدد الحوادث المتحققه فعلاً خلال مدة معينة

$$\text{ح} = \frac{\text{عدد السيارات المشابهة المؤمنة ضد هذا الخطر بنفس الفترة}}{\text{عدد الحوادث المتحققه فعلاً خلال مدة معينة}}$$

$$= \frac{1}{1000} = \frac{1000}{1000000} = 0,001$$

مجموع التعويضات عن كل الحوادث

$$\text{ص} = \frac{\text{المتوسط العام للتعويض عن الحادث الواحد}}{\text{عدد الحوادث}}$$

عدد الحوادث

$$= \frac{100000}{100} = 1000$$

$$\text{وبالتالي معدل التسعيرة} = 0,001 \times 100 = 0,1$$

وهذا يؤدي إلى أن القسط الصافي = معدل التسعيرة × ق

$$= 0,1 \times 10000 = 1000 \text{ دينار}$$

الطلب ٢ = القسط التجاري = القسط الصافي + الأعباء الإدارية

$$= 1000 + 10 = 1010 \text{ دينار}$$

الطلب ٣ : القسط الواجب دفعه من قبل جود لشركة لتأمين =

القسط التجاري ± النسب المخفضة + الضرائب والرسوم

$$1000$$

$$= 1010 - 10 - 5 = 995 \text{ دينار}$$

$$100$$

وفيما يلي شرح مفصل عن كيفية سير عمليات تأمين السيارات في إحدى شركات التأمين الأردنية.

التأمين ضد حوادث السيارات

بداية أرحب بجميع الأخوة الزملاء والضيوف الزملاء مستقبلاً إن شاء الله.
موضوعنا اليوم عن التأمين ضد حوادث المركبات ، وطرفي عقد التأمين ألا وهما :
شركة التأمين بصفتها مؤمنة على المركبة والمؤمن له أي مالك المركبة.
تعريف المركبة : هي كل وسيلة من وسائل النقل البري ذات عجلات تسير بقوة آليه.
كما لها تعريف آخر : الآلية المصممة لنقل الأشخاص أو البضائع أو كليهما على الطريق.

أما عقد التأمين : وهو الوثيقة التي تصدرها شركة التأمين للمؤمن له أي مالك المركبة لتنظيم العلاقة بين الطرفين وهو وسيلة إثبات مبيناً فيها الشروط والإستثناءات لسريان هذا العقد . وقد ورد في نظام التأمين الإلزامي على المركبات رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٥ في المادة ٦ ما يجب أن تتضمنه الوثيقة وكيفية إعدادها حتى تصبح قانونية.

ومن خصائص عقد التأمين :

١- إنه عقد رضائي : ينعقد بمجرد توافر الإيجاب والقبول ويثبت عادة بوثيقة التأمين بأن يوقع عليها المؤمن والمؤمن له.

- وطلب التأمين لا يكون . ملزماً لأي منهما إلا بعد إتمام العقد ، ولا يتم العقد إلا إذا وقع المؤمن وثيقة التأمين وسلمت هذه الوثيقة للمؤمن له.

٢- انه عقد ملزم للطرفين : أي التزام المؤمن له بدفع أقساط التأمين والتزام المؤمن بدفع أو إصلاح السيارة إذا وقع الحادث.

٣- وهو من العقود الزمنية : فالعقد يتم لزمن معين والزمن عضو جوهري في عقد

التأمين وهو غالباً لمدة سنة أو أقل وليس أكثر من سنة ، حيث أن ترخيص أية مركبة في إدارة ترخيص المركبات يكون لمدة سنة فقط والتأمين في الغالب مرتبط بالترخيص.

أنواع عقود التأمين :

١- عقد التأمين الإلزامي (ضد الغير).

٢- عقد التأمين الاختياري (الشامل).

عقد التأمين الإلزامي:

تتشرط معظم دول العالم ومنها بلدنا الأردن بعمل تأمين ضد الغير لجميع المركبات التي تسير على الطريق داخل حدود القطر ، كما تشترط عدم ترخيص أي مركبة دون أن تكون هذه المركبة مؤمنة لدى إحدى شركات التأمين الأردنية.

وأهم ما يميز هذا النوع من التأمين هو (إلزاميته) أي التأمين إجباري ، حيث لا يرخص لأية مركبة دون تقديم هذا العقد ومن شركة مسجلة في المملكة الأردنية الهاشمية وذلك لتغطية أضرار الغير التي تسببها هذه المركبة ، حيث أن مفهوم التأمين ضد الغير : هي حماية الطرف الثالث المتضرر من استعمال سيارة المؤمن له وتكون شركة التأمين المؤمنة لهذه السيارة بمثابة الكفيل القانوني لدفع الإلتزامات المالية المترتبة على المؤمن له تجاه الطرف الثالث التي نشأت عن الحادث.

ومن هنا فإن الأصل في الإلتزام أنه اتجاه المسبب في الحادث أي المؤمن له وهو المسؤول عن دفع هذه الإلتزامات المالية ، وهنا تحمل شركة التأمين محل المسبب إذا توافر عنصر المسؤولية عن الحادث بحيث يكون المؤمن له أي السيارة موضع التأمين هي التي تسببت في إحداث الضرر للغير ، وإلا لما كانت شركة التأمين مسؤولة عن تغطية

أضرار الغير للفرع الثالث لأن مسؤولية شركة التأمين نابعة من مسؤولية المؤمن له أو السيارة موضع التأمين ، وذلك وفقاً لقواعد المسؤولية المدنية المحددة في نظام التأمين ، كذلك يتطلب عند مطالبة الشركة بأية أضرار اتجاه الغير بأن يكون هناك كروكي (المخطط الذي يقوم بعمله في دائرة السير).

عقد التأمين الإختياري (الشامل) :

- وهو عبارة عن تأمين ضد الغير + تكميلي (أي جسم السيارة).
- فمن الناحية الجغرافية : فقد شمل هذا التأمين خارج الأردن لجسم السيارة وهو ليس إلزامياً ، وهو عادة يطلب من المؤمن له باختياره.
- وهذا النوع من التأمين يغطي أضرار الغير إذا كانت السيارة موضوع التأمين هي المسببة للحادث ، وكذلك أضرار السيارة نفسها سواء كانت هي المسببة أو أن تكون المسؤولية على المركبة الأخرى وطبعاً يكون ذلك بتقديم الكروكي ، وهي حاجة مهمة لإثبات وقوع الحادث.
- يتطلب عند تأمين السيارة تأميناً شاملاً الكشف على هذه السيارة بتقديم تقرير عن حالتها من قبل موظف الشركة قبل البت في أمر تأمينها للتأكد من حالتها ، وهو أمر مهم جداً للتأمين.
- توقيع طلب التأمين من طالب التأمين على مركبته.
- الأصل في التأمين أن يدفع المؤمن له القسط عند استلامه لوثيقة التأمين ، وبالتالي لا بد من معرفة كيفية دفع هذا القسط ، وهذا يتبع تعليمات إدارة شركة التأمين .

بيانات وثيقة التأمين :

- ١- اسم المؤمن له وعنوانه : وهذا من البنود المهمة في عقد التأمين.

٢- أوصاف المركبة : رقم المركبة ونوعها ، شكلها ، استعمالها ، سنة الصنع ، الحمولة، رقم المحرك، رقم الهيكل.

٣- الإعفاء : هو مبلغ التحمل عند وقوع الحادث.

٤ - القسط.

٥- المنطقة الجغرافية التي يغطيها التأمين وعادة تكون داخل حدود القطر.

٦- توقيع المؤمن والمؤمن له.

٧- تغطيات التأمين والإستثناءات.

٨- الحالات التي يجوز الرجوع فيها على المؤمن له أو سائق المركبة كأن كان يكون السائق غير مرخص لسوق هذه المركبة عند وقوع الحادث أو كان تحت تأثير المشروبات أو التخذير أو استعمال المركبة لغرض الأغراض المرخصة لها أو الحادث متعمداً ، وكذلك المبالغ التي تدفع للغير والتي تزيد عن حدود مسؤوليتها.

التعويضات :

١- الكروكي.

٢- إبلاغ عن حادث المركبة - الإعفاء.

٣- الكشف على أضرار السيارة وتحديدها.

٤- توقيع إبراعات الذمة وضرورة كتابة رقم البطاقة الشخصية .

٥- الإستهلاكات على القطع الجديدة المبذلة.

طالب خواص

مدير دائرة السيارات

وفيما يلي نموذج

عقد تأمين المركبات *

ضد المسؤولية المدنية أو الأضرار المادية للمركبة المؤمنة

(من شركة فيلادلفيا للتأمين)

لما كان المتعاقد قد تقدم بطلب خطي لشركة فيلادلفيا للتأمين المساهمة المحدودة لإجراء التأمين على المركبة أو المركبات المبينة أو صافها في الشروط الخاصة لهذا العقد ، وإستناداً إلى المعلومات والبيانات التي أدلى بها المتعاقد في طلبه متعهداً بصحة كافة ما ورد فيها والتي تعتبر أساساً لتنظيم هذا العقد .

فإن شركة فيلادلفيا للتأمين المساهمة المحدودة المسماة فيما بعد بـ «الشركة» توافق على إجراء التأمين ضمن حدود المبالغ المحددة ووفقاً للشروط العامة والخاصة لهذا العقد وملاحقه التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه وشريطة أن تكون كامل أقساط التأمين مدفوعة للشركة قبل حصول الحادث وشريطة أن لا يكون الحادث قد وقع قبل سريان مفعول العقد وأن تكون قد تمت معاينة السيارة حسب الأصول من قِبَل الشركة .

الشروط العامة

القسم الأول - تأمين أخطار المسؤولية المدنية

المادة الأولى - مضمون العقد

يضمن هذا العقد للمتعاقد وفقاً للشروط العامة والخاصة وملاحقه في حال وجودها ، وضمن حدود مبالغ التأمين المبينة في شروطه الخاصة دفع التعويضات التي ترتبها الأحكام القانونية المتعلقة بالمسؤولية المدنية بنتيجة استعمال المركبة المؤمنة على الوجه المصرح به من قبل المتعاقد على وجه الحصر :

* المعلومات من مكتب الشركة في عمان - جبل الحسين - شارع بئر السبع .

أ- الأضرار الجسدية التي قد تلحق بالأشخاص غير المنقولين في المركبة المؤمنة والمعتبرين في حكم الغير بالنسبة للمركبات الخاصة والأشخاص المنقولين أو غير المنقولين في المركبة المؤمنة بالنسبة للمركبات العامة والمعتبرين في حكم الغير وذلك ضمن حدود المنطقة الجغرافية المبينة في الشروط الخاصة لهذا العقد .

ب- الأضرار المادية التي قد تلحق بالغير في المنطقة الجغرافية المبينة في الشروط الخاصة لهذا العقد .

المادة الثانية - الأخطار غير المؤمنة إلا بإتفاق خطي خاص

إن المخاطر المحددة أدناه لا تعتبر مؤمنة إلا بموجب إتفاق خطي خاص ولقاء دفع بدلات إضافية :

١- المتعاقدين وتابعيه بما فيهم السائق وأفراد عوائلهم أثناء وجودهم في المركبة المؤمنة وذلك بالنسبة للمركبات العامة .

٢- المتعاقدين والسائق وركاب المركبات الخاصة على اطلاقهم .

٣- الحوادث والأضرار الناشئة عن الفتن والاضرابات الشعبية .

٤- الحوادث والأضرار الناتجة عن اشتراك المركبة في سباق أو مباراة أو مراهنات .

٥- الحوادث والأضرار الناتجة عن استعمال المركبة لتعليم القيادة أو لقطر مركبة أخرى أو لنقل أشخاص بالأجرة إذا كانت المركبة خاصة أو تأجيرها أو غير ذلك من المخاطر التي لم يتفق على تأمينها .

المادة الثالثة - حدود التزامات الشركة من المتفق عليه

١- إن التزامات الشركة تجاه كل متضرر عن الأضرار الجسمية والمادية التي تسببها للغير المركبة المؤمن عليها لا تتجاوز في أي حال المبلغ المحدد في الشروط الخاصة .

٢- إن التأمين لا يشمل الأشخاص المنقولين في المركبة المؤمن عليها إلا إذا كانوا يشغلون المجلات المخصصة لهذه الغاية والمسموح بها في الأنظمة المرعية وبالتالي

فإن التأمين لا يشمل الأشخاص المنقولين في صندوق المركبة أو على الأجنحة أو الدعاسات .

٣- لما كان ضمان المسؤولية المدنية مرتبطاً بالمركبة المؤمن عليها فإن المتعاقد لا يستفيد من التأمين عندما يقود أي مركبة أخرى .

٤- لا يشمل التأمين الغرامات والمصادرة وحجز المركبة وتوقيف السائق وتخلية سبيله.

المادة الرابعة - الأخطار المستثناة من التأمين

لا ينتج هذا العقد مفعوله وبالتالي تعتبر الحالات المحددة فيمايلي غير داخلة في نطاق التأمين اصلاً ولا يحق للمتعاقد أو لأي شخص أن يطالب الشركة بأي تعويض كان :

١- إذا كان سائق المركبة المؤمن عليها لا يحمل وقت وقوع الحادث إجازة سوق قانونية صادرة عن السلطات الأردنية المختصة وتتنطبق على نوع المركبة المؤمن عليها ووجهة استعمالها ومكان استعمالها أو إذا كانت الرخصة منتهية .

٢- إذا كان الحادث قد ارتكب قصداً أو من قبل سارقي السيارة .

٣- إذا وقع الحادث أثناء فرار السائق أو قيلم المركبة بنقل أشخاص فارين من وجه السلطة أو أشياء أو بضائع مهربة أو ممنوعة قانوناً .

٤- إذا وقع الحادث أثناء استعمال المركبة على غير الوجه المصرح عنه في هذا العقد .

٥- إذا كان سائق المركبة المؤمن عليها في وقت وقوع الحادث في حالة سكر أو تحت تأثير المخدرات .

٦- الحوادث والأضرار الناجمة عن سقوط أجزاء أو أشياء من المركبة المؤمنة أو من حملتها .

٧- إذا كان سبب الحادث خللاً في جزء أو أكثر من أجزاء المركبة متأنياً من عدم العناية بها أو عن عيب في صنعها .

٨- إذا كانت المركبة تنقل وقت الحادث عدداً من الركاب يزيد على العدد المرخص به

من قبل السلطات المختصة أو حمولة يزيد وزنها أو ارتفاعها وأبعادها عن الحد المخصص لها بموجب القوانين والأنظمة .

٩- إذا وقع الحادث أثناء استعمال المركبة من قبل الأشخاص الذين أودعت لديهم للحراسة أو التصليح أو الفحص أو التجربة .

١٠- إذا كانت الأضرار المادية قد لحقت بالأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للمتعاقد أو لسائق المركبة أو الأموال الموضوعة تحت حراستهم أو قوتهم أو التي يتولون نقلها أو يستثمرونها أو يتفحصون منها بأي شكل كان .

١١- الأضرار المادية التي تصيب المركبة المؤمنة مهما كان نوعها وسببها وتدني قيمتها وفوات متفعتها وكذلك الأضرار اللاحقة بحمولة السيارة المؤمنة .

١٢- الأضرار الناتجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن -الفيضانات والأنواء والعواصف والإعصار والانفجارات البركانية والزلازل أو غيرها من ظواهر الطبيعة أو نتائج التجزئة الذرية . وكذلك الأعمال الحربية والحرب الأهلية والفتن والعصيان المسلح والثورات واغتصاب السلطة والاضطرابات والهيجان الشعبي . وعلى المتعاقد أن يثبت أن الأضرار لم تنتج عن إحدى الحالات المذكورة أعلاه لا بصورة مباشرة ولا غير مباشرة .

١٣- كافة الأضرار التي تسببها حمولة السيارة لنفسها أو للحمولة أو للغير أو ممتلكات الغير .

١٤- لا يشمل التأمين أي حادث ناتج عن السيارة المؤمنة إذا كانت بدون سائق وقت وقوع الحادث .

١٥- يسقط كل حق أو فائدة تنتج عن عقد التأمين هنا إذا كان الادعاء احتيالياً أو إذا قُدم واستُعمل في تدعيمه بيانات كاذبة أو إذا استخدم المؤمن أو من ينوب عنه أساليب احتيال ليحصل على التعويض إذا انتجت الخسارة أو الضرر عن عمل المؤمن التعمدي أو بتواطئه .

١٦- إذا وقع الحادث أو الضرر للمركبة بقصد الانتقام من مالكها والأضرار بأمواله نتيجة لخلافات شخصية مع الفاعل أو الفاعلين .

١٧- لا تكون الشركة مسؤولة عن دفع أي تعويض حينما يخالف المؤمن أو أي شخص آخر يتولى قيادة السيارة الموصوفة في جدول هذه البوليصة في أي وقت واحد قانون السير لجهة . السرعة الزائدة و/أو تجاوز السرعة المقررة و/أو السوق بطيش أو إهمال أو عدم احتراز و/أو مخالفة اصول الشارات الضوئية وإشارات رقيب السير و/أو السير باتجاه مخالف لوجهة السير أو مخالفة قوانين السير .

١٨- ينتهي التأمين حكماً في حالة حدوث ثلاثة حوادث للمركبة المؤمنة خلال فترة التأمين المحددة بالمقدّر بغض النظر عن الأسباب المؤدية لتلك الحوادث أو النتائج المترتبة عليها مع عدم الاجحاف بأي شرط من شروط هذا العقد أو ملاحقه ومع عدم الاجحاف بالحدود العليا لمسؤولية الشركة.

إذا اضطرت الشركة لأي سبب كان أن تدفع تعويضاً أو تتكبد نفقات من جراء إحدى الحالات المذكورة أعلاه فيحقق لها الرجوع على المتعاقد أو السائق أو المالك أو عليهم جميعاً حسب اختيارها بمقدار ما دفعته مضافاً إليه المصاريف.

المادة الخامسة - تكوين العقد

١- يتم التعاقد ويحدد نطاق التأمين ومقدار قسط التأمين على اساس ما طلبه المتعاقد وما أولى به من تصريحات . وإذا أخفى المتعاقد عن الشركة حقيقة الواقع أو أولى بمعلومات كاذبة وبيانات مخالفة للواقع من شأنها خداع الشركة في تقدير أهمية الخطر أو حساب القسط اعتبر العقد باطلاً حكماً دون أن يمس ذلك حقوق الشركة في استرداد ما دفعته من تعويضات عن الحوادث السابقة والمطالبة بالعطل والضرر وتبقى أقساط التأمين حقاً مكتسباً للشركة .

٢- على المتعاقد أن يبلغ الشركة بكتاب مضمون كل تعديل يطرأ على الخطر المؤمن منه كتغير وجهة استعمال المركبة أو قوة محركها أو هيكلها أو عدد ركبائها الخ... وذلك فور علمه بحصول التعديل . فإذا لم يتم بهذا التبليغ توقف مفعول العقد حكماً اعتباراً من تاريخ وقوع التعديل وبدون حاجة للإنذار أو للحكم قضائي.

٣- إذا قبلت الشركة التعديل المصرح عنه مقابل قسطاً اضافية وامتنع المتعاقد عن دفع هذا القسط فإن للشركة أن تفسخ العقد بدون الحاجة للإنذار أو لحكم قضائي شريطة أن تبلغ المتعاقد ذلك بكتاب مضمون. ويعتبر مفعول الفسخ سارياً من تاريخ وقوع التعديل .

المادة السادسة - مدة العقد

١- تحدد مدة العقد في الشروط الخاصة أو الملاحق الخاصة به.

٢- لا يمدد مفعول العقد بأي حال بصورة حكومية ولا يتم التمديد إلا بإصدار عقد جديد أو ملحق لهذا العقد.

٣- يحق لكل من الشركة أو المتعاقد أن يطلب فسخ العقد في أي وقت كان وذلك بعد تبليغ الطرف الآخر، ذلك بطلب مباشر من قبله وبكتاب مضمون أو برقية . وفي حال كون طلب الإلغاء صادر عن الشركة يسري مفعول هذا الفسخ بعد مضي أربعة عشر يوماً على تبليغ الكتاب المضمون أو البرقية، تعيد الشركة للمؤمن له البدلات المترتبة حسب نسبة المدة المتبقية . أما إذا صدر طلب الفسخ عن المتعاقد فيسري مفعول الفسخ من تاريخ طلب الفسخ وتحسب نسبة القسط المترتب ردها وفقاً لتعريف المدة القصيرة المطبقة بالشركة .

٤- في حال نقل ملكية المركبة المؤمنة لغير المتعاقد تنتقل حكماً كافة موجبات وشروط هذا العقد الى المالك الجديد شريطة إعلام الشركة بذلك وموافقة الشركة خطياً على إنتقال الملكية .

المادة السابعة - البلاد التي يسري فيها التأمين

١- يشمل مفعول هذا العقد المركبة المؤمنة حين إستعمالها : المنطقة الجغرافية المبينة في

الشروط الخاصة لهذا العقد . فقط مادياً وجسدياً :

أ- في المملكة الاردنية الهاشمية فقط مادياً وجسدياً .

ب- أما شمول مفعول هذا العقد غير ذلك من البلاد فلا يتم إلا بموجب ملحق

خطي يُحدد البلاد المضافة وبدء إنتهاء سريان التأمين عليها ومقدار الأقساط

الإضافية وحدود التزامات الشركة .

المادة الثامنة - التزامات المتعاقد عند وقوع حادث وبعده

١- على المتعاقد عند وقوع حادث أن يُقدم لمركز الشركة أو لأقرب فرع أو وكالة لها

تصريحاً خطياً وذلك خلال إسبوع من تاريخ الحادث وإذا وقع حادث بمناسبة

سرقه المركبة وجب على المتعاقد إبلاغ السلطات المختصة فور علمه به .

٢- على المتعاقد إتخاذ الإجراءات الكفيلة بإثبات مسؤولية مسبب الحادث وحفظ

حقوق الشركة تجاه الغير كمراجعة رجال الشرطة من أجل تنظيم ضبط بالحادث

ومعانة المصابين وتقدير الأضرار المادية اللاحقة بالغير والسعي للحصول على هوية

المسبب والشهود ورقم بطاقة تأمين الغير واسم الشركة المؤمن بها الغير وغير ذلك .

٣- على المتعاقد في حال قيام نزاع قضائي مع أحد المتضررين أن يعهد الى الشركة إذا

رغبت في ذلك بالدفاع عنه أو عن سائق مركبته بإسمها وبتوجيه الدعوى والقيام

بجميع الإجراءات التي تقتضيها في ثمنى مراحلها كما يتعهد المتعاقد وسائق

مركبته بتوكيل المحامي الذي تختاره الشركة لهذا الغرض .

٤- على المتعاقد في حال قيام نزاع قضائي مع أحد المتضررين أن يعهد إلى الشركة إذا

رغبت في ذلك بالدفاع عنه أو عن سائق مركبته بإسمه وبتوجيه الدعوى والقيام

بجميع الإجراءات التي تقتضيها في ثمنى مراحلها كما يتعهد المتعاقد وسائق

مركبته بتوكيل المحامي الذي تختاره الشركة لهذا الغرض .

٥- يتعهد المتعاقد أن يمثل سائق المركبة أمام المحاكم وأن يحضر التحقيقات والجلسات عند الضرورة لتتمكن من حضور الدعوى والدفاع عنه . وفي حال المخالفة يتحمل المتعاقد وحده نتيجة الأحكام الصادرة . وفي حال عدم قيام المتعاقد بالتزاماته المبينة في هذه المادة يسقط حقه بالتأمين ويحق للشركة أن تعود عليه بكل مبلغ اضطرت لدفعه من جراء الحادث مع كافة الفوائد والمصاريف التي تكبدتها دون حاجة لأي إنذار وكذلك يسقط حق المتعاقد بالتأمين ويحق للشركة أن تعود عليه بكل مبلغ دفعته إذا أبرز مستندات غير صحيحة أو أدلى بتصريحات كاذبة عن كيفية وقوع الحادث أو مدى الأضرار الحاصلة .

المادة التاسعة - تسوية الحوادث مع الغير

للشركة دون سواها حق المصالحة مع المتضررين وقد أعطاهما المتعاقد لهذا الغرض إنابة ومنحها أوسع السلطات لذلك، ويتعهد بتجديد إنابته هذه وتدوينها بمسند خاص إذا ما طُلب إليه وإذا تعدد المتضررين في أحد الحوادث فلا تلزم الشركة بتفصيل أحدهم على سواه :

- لا يحق للمتعاقد في حال إتفاقه مع الأشخاص الثالثين والمصالحة معهم على تسوية الحادث من غير تفويض أو موافقة خطية مسبقة أو لاحقة من الشركة، أن يعود على الشركة بما دفعه للأشخاص المتضررين وتعتبر المبالغ التي دفعها أو صالحت عليها دون أية موافقة تبرعاً من قبله وغير ملزمة للشركة .

المادة العاشرة - أحكام متفرقة

١- يُصرَح المتعاقد أنه إتخذ محل إقامة مختار كما هو مبين في الشروط الخاصة وتعتبر التبليغات الموجهة الى محل الإقامة المذكورة قانونية سواء وُجد أم لم يوجد وسواء تبْلَغ أو لم يتبْلَغ .

٢- جميع الإنذارات والإعتذارات المتوجبة إستناداً لبنود هذا العقد تتم بواسطة البريد المضمون أو البرق أو التلكس أو كتاب خطي مؤكد استلامه .

٣- تنحصر صلاحية النظر في جميع الخلافات الناتجة عنه بين الشركة والمتعاقد بمحاكم المركز الرئيسي للشركة أو مركز الفرع أو الوكالة التي أصدرت العقد ووقعت عليه .

٤- لقد أناب المتعاقد سائق المركبة وقت وقوع الحادث بالتوقيع على تصريح الحادث ومخالصات الحادث والمستندات الأخرى والقبض والإبراء .

٥- في كافة الأحوال التي يتوقف فيها مفعول هذا العقد أو يتم فسخه يجب على المتعاقد أن يُعيد الى الشركة بطاقة التأمين وتحمّل المتعاقد المسؤولية الجزائية والمدنية من جراء استعمال العقد أو البطاقة والاحتجاج بهما بعد التوقيف أو الفسخ .

القسم الثاني - تأمين الأضرار المادية للمركبة

المادة الأولى - مضمون التأمين

١- تضمن الشركة فقط وبما لا يتعارض مع ما ورد في المادة الرابعة من هذا العقد وفي حدود المبلغ المذكور في الشروط الخاصة بدّل إصلاح الأضرار التي تحدث للمركبة المؤمنة أثر اصطدامها بعربة أخرى أو بجسم ما أو إنقلابها دون اصطدام . أما أضرار الإطارات (الكاوتشوك) فلا يقع إصلاحها على عاتق الشركة ما لم تصب المركبة المؤمنة بضرر بنفس الوقت ونتيجة حادث .

٢- عند حصول حادث يقتضي وضع قطع جديدة للمركبة يحق للشركة أن تحسم من قيمة هذه القطع مبلغاً بنسبة إستهلاك القطعة التي أبدلت وذلك حسب العرف الفني وفقاً لعمر السيارة بنسبة عشرة بالمائة عن كل سنة من عمر السيارة يبدأ احتسابها من السنة الأولى ويحتسب جزء السنة سنة كاملة لغايات احتساب الإستهلاك . أما إذ كانت القطع اللازمة غير متوفرة في الأسواق المحلية لا يتجاوز عندها التعويض فيما يتعلق بهذه القطع آخر سعر محدد لها في الأسواق المحلية بعد حسم الإستهلاك .

المادة الثانية - حريق المركبة

تضمن الشركة الأضرار التي تلحق بالمركبة وأدواتها من جراء الحريق الناتج في حدود المبلغ المذكور في الشروط الخاصة بشريطة إلا يكون سبب الحريق الإلتقام أو الإضرار بأموال مالك المركبة .

المادة الثالثة - سرقة المركبة

تضمن الشركة في حدود المبلغ المذكور في الشروط الخاصة بفقدان المركبة أو إلتافها أو الأضرار التي تلحق بها من جراء سرقته بكاملها ومحاولة ذلك . أما سرقة الأدوات الضرورية للسيارة فلا تعتبر مؤمنة إلا إذا رافقت سرقة السيارة نفسها وفي هذه الحال يُنزل من قيمتها إعفاء قدره عشرة ذنانير وفي جميع الأحوال لا يشمل التأمين سرقة طاسات العجلات والمجلات والأنتين وأدوات مسح الزجاج والرايو والمرآة وكل قطعة مشابهة والعجلات والاطارات .

المادة الرابعة - حدود التزامات الشركة

١- يحدد المبلغ المذكور في الشروط الخاصة بالحد الأعلى للإلتزامات الشركة ولا تلتزم إلا بإصلاح الضرر الحاصل أما إذا أصيبت السيارة المذكورة بأضرار جعلتها بحكم الخسارة الكلية فإن الشركة تدفع عندئذ قيمة السيارة بحالتها الراهنة بتاريخ الحادث ولا تنقيد بالقيمة المصرّح عنها من قبل المؤمن ما لم تكن القيمة المصرّحة أقل من القيمة الفعلية بتاريخ الحادث حيث تدفع عندئذ القيمة المصرّحة وفي كل الأحوال يحق للشركة في حالة حصول حادث مضمون وفقاً لما تختاره هي أن تقوم بإصلاح السيارة وتحمل التعاقد نسبة الإستهلاك أو دفع قيمتها حسب سعر مثيلاتها الدارج في السوق المحلية ، أو دفع المبلغ المؤمن عليه مقابل تنازل المؤمن له أو مستحق التعويض عن السيارة للشركة .

٢- في حالة التصريح عن قيمة التأمين بأقل من قيمة السيارة الحقيقية فإن من حق الشركة أن تحسب قيمة الحادث حسب النظرية النسبية التي مفادها (كلفة الحادث

بعد طرح الإستهلاك مقسومة على قيمة السيارة الحقيقية مضروبة في قيمة السيارة المصرح بها) .

المادة الخامسة - الأخطار غير المؤمنة إلا بإتفاق خطي خاص

لا ينتج هذا العقد مفعوله بالنسبة للحالات المحددة في المادة الثالثة من شروط تأمين المسؤولية المدنية بالإضافة لنفقات إقامة المركبة في مرآب أو غيره بإتفاق خطي خاص .
أما نفقات قطر المركبة ونقلها وحراستها وإعدادها للإصلاح عقب حادث ما فإن الشركة تتحمل منها عشرة دناتير أردنية على الأكثر دون أية إضافة على القسط .

المادة السادسة - الأخطار المستثناة من التأمين

لا ينتج هذا العقد مفعوله بالنسبة للحالات المحددة في المادة الرابعة من شروط تأمين المسؤولية المدنية بالإضافة الى الحالات التالية :

- ١- تدني قيمة المركبة المؤمن عليها الناتج عن الحادث وعن تصليح المركبة أو غير ذلك .
- ٢- فوات المنفعة الناتج عن تعطل المركبة عن العمل خلال فترة إصلاحها عقب حادث مهما بلغت فترة التعطل هذه .
- ٣- الأضرار التي تصيب المركبة أثناء نقلها في البر أو البحر ما لم يكن ذلك بنتيجة حادث مضمون ناتج عن سير المركبة بقوة محرركاتها أو وسائلها الذاتية .
- ٤- الأضرار التي تنتج عن جر المركبة أو تحميلها على واسطة نقل أخرى أو عن حملها والأضرار التي تنتج عن صدم جزء من السيارة نفسها بجزء آخر منها كما وأن الحمولة ذاتها غير مشمولة بالتأمين .
- ٥- لا يشمل التأمين أي حادث ينتج للسيارة أو عنها ينتج عن تدرجها أو تحركها بدون قيادتها من قبل سائق مرخص لقيادتها ويحمل رخصة سوق قانونية سارية المفعول وقت وقوع الحادث .
- ٦- المسؤولية المدنية عن الأضرار المادية والجسدية التي تصيب الغير أو ركاب المركبة بنتيجة استعمالها ، إلا إذا كان منصوباً على خلاف ذلك في الشروط الخاصة .

المادة السابعة - تكوين العقد

تطبق أحكام المادة الخامسة من شروط تأمين المسؤولية المدنية على تأمين الأضرار المادية للمركبة .

المادة الثامنة - مدة العقد

تطبق أحكام المادة السادسة من شروط تأمين المسؤولية المدنية على تأمين الأضرار المادية للمركبة باستثناء البند الرابع منها المتعلق بانتقال ملكية المركبة إذ يتوقف التأمين بصورة حكمية من تاريخ إنتقال المركبة لمالك جديد سواء تم هذا الإنتقال بعقد عادي أو رسمي وسواء تم تسجيله لدى السلطات المختصة أم لا ما لم يبلغ المتعاقد الشركة فوراً عن ذلك الإنتقال وتوافق الشركة خطياً عليه .

المادة التاسعة - البلاد التي يسري فيها التأمين

تطبق أحكام المادة السابعة من شروط تأمين المسؤولية المدنية على تأمين الأضرار المادية للمركبة .

المادة العاشرة - التزامات المتعاقد عند وقوع حادث وبعده

١- تطبق أحكام المادة الثامنة من شروط تأمين المسؤولية على تأمين الأضرار المادية للمركبة .

٢- على المتعاقد أن يتخذ الإجراءات اللازمة لحراسة مركبته المتضررة أثر حادث ويكون مسؤولاً عن كل زيادة في الضرر من جراء إهماله أو عدم تقيده بهذا الشرط كما يتوجب إعلام الشركة عن مكان وجود المركبة المؤمنة قبل المباشرة بأي تصليح لتقوم بمعاينتها وتقدير أضرارها .

المادة الحادية عشرة - أحكام متفرقة

١- تطبق أحكام المادة العاشرة من شروط تأمين المسؤولية المدنية على تأمين الأضرار المادية للمركبة .

٢- لقد أناب المتعاقد سائق المركبة وقت وقوع لحادث بالتوقيع على تصريح الحادث وقبض التعويض وإعطاء المخالصة عنه كما فوضه لاستلام المركبة بعد تصليحها ودون أن يحق للعميل إبداء أي حق أو اعتراض .

٣- في حالة عدم دفع التأمين أو تخلف العميل عن دفع أية أقساط مترتبة على التأمين يكون التأمين لاغياً إعتباراً من تاريخ إستحقاق القسط مع عدم الاجحاف بأي حق من حقوق الشركة المترتبة بموجب الشروط الأخرى .

٤- تنحصر صلاحية البت بأي دعوى قضائية يمكن أن تنشأ عن هذا العقد بمحاكم عمان .

٥- لا يجوز للسائق أو المؤمن له الإعتراف بالمسؤولية ما لم يأخذ موافقة الشركة الخطية كما لا يجوز له إسقاط الحق عن الطرف الثالث أو المتسبب بالضرر المضمون تحت طائلة سقوط حقه بالتعويض أو الرجوع عليه أو على المالك في أي مبلغ قد تضطر الشركة دفعه للمغير .

المادة الثانية عشرة - شرط التحكيم

إذا حصل خلاف على تعيين مبلغ الخسارة أو الضرر يحال هذا الخلاف للتحكيم وفقاً لقانون التحكيم الأردني .

المادة الثالثة عشرة :

يقر المتعاقد أنه إطلع على جميع بنود هذا العقد وأحكامه وأنه وافق عليها دون أي تحفظ أو اعتراض .

الشروط الخاصة لتأمين المركبات التكميلي

نوع التأمين:		رقم العقد:	
وكالة		مدة العقد من:	
إلى:		ظهوراً	
للتأمين في:		للتأمين في:	
للتأمين في:		للتأمين في:	

أوصاف المركبة المؤمنة					
رقم الهيكل	عدد للقاعد القانونية بما فيها السابق	سنة صنع المركبة	القوة بالأحصنة	وجهة الإستعمال	ماركة المركبة وفصل الهيكل
BE E			/	عمومي	مسيشي / ركوب متوسط
رقم المحرك	المنطقة الجغرافية:				الاردن فقط
	عمومي				

الأخطار: للمسؤولية المدنية (القسم الأول من لشروط العامة)	المبالغ المؤمن عليها رقماً وكتابة حسب نظام التأمين الإلزامي
الأضرار اللاحقة بالمركبة المؤمنة باستثناء خطري الحريق والسرقة (القسم الثاني من الشروط العامة)	٢٠٠٠٠ (عشرون ألف ديناراً لا غير)
حريق المركبة المؤمنة (المادة الثانية من القسم الثاني من الشروط العامة)	٢٠٠٠٠ (عشرون ألف ديناراً لا غير)
سرقة المركبة المؤمنة (المادة الثانية من القسم الثاني من الشروط العامة)	٢٠٠٠٠ (عشرون ألف ديناراً لا غير)
المخاطر الإضافية المؤمنة إستناداً للسلاحق المرفقة	لا يوجد
القسط الصافي رسوم عقد وطوابع	القسط الإجمالي
٨٠٠ دينار	٩٠ دينار + ٨٠٠ دينار

نقط (نقط تضاف وتضمن ديناراً لا غير).

الإعفاء: أول (نقط مسجلة وينسار لا غير) دينار من كل حادث مشمول من المعلوم والمتفق عليه أن الملحق / الملاحق أرفق (/) المرفقة بهذا العقد تعتبر جزء لا يتجزأ منه.

مع خلافاً لما ورد بالفقرة السادسة من المادة السادسة (القسم الثاني) فإن أخطار المسؤولية المدنية تعتبر مشمولة بالتأمين وحسب شروط نظام التأمين الإلزامي.

صاحب في

الشركة

التعاقد

الفصل الخامس

تأمينات الحياة

الفصل الخامس تأمينات الحياة

تأمينات الحياة (الأشخاص)

التأمين على الأشخاص هو كل أنواع التأمين التي يكون محلها الأشخاص ويهدف هذا النوع من التأمين الى تجنب الناس الآثار المادية التي يواجهها الإنسان أو ذويه بسبب وفاته أو إصابته ، ويشمل هذا التأمين:

تأمينات الحياة : التي تضم جميع عمليات التأمين المتعلقة بحياة الإنسان ، وهذا التأمين هو عبارة عن : (إتفاق بين شركة التأمين وبين الشخص المؤمن له ، تمهد بموجبه شركة التأمين بدفع مبلغ من المال للمؤمن له ، كدفعة مرة واحدة أو بصفة دورية عند حصول خطر معين يتعلق بحياة الشخص المؤمن عليه أو مجموعة الأشخاص ، خلال فترة محدودة ، لقاء قيام الطرف الثاني (المؤمن له) بدفع قسطاً لشركة التأمين لمرة واحدة أو بشكل دوري وخلال فترة محددة ، بحيث تكون عادة قيمة القسط أقل من قيمة مبلغ التأمين. »

وأهم وثائق عقود التأمين على الحياة هي :

أولاً : تأمين البقاء على قيد الحياة حتى سن معينة : وفيه تقوم شركة التأمين بدفع المبلغ المذكور بالوثيقة بشرط بقاء الشخص المؤمن عليه حياً حتى سن معينة تتحدد في الوثيقة ، وهذه الوثائق تأخذ شكلين عادة.

• انظر المرجع رقم ٧ .

أ - عقود تأمين الوقفية البحث «رأس المال المؤجل» وفيه يتم الإتفاق على دفع مبلغ التعويض دفعه واحدة ، ويسود شراء مثل هذه الوثائق عادة لهدف واحد وهو طموح الإنسان في القيام بعمل معين بعد بلوغه سن معينة ، كأن يقوم شخص مثلاً عمره الآن ثلاثين عاماً بشراء عقد من هذا النوع يضمن له مبلغ /١٠٠٠٠/ دينار، في سن الخمسين لغاية التمكن من أداء فريضة الحج في ذلك السن مثلاً.

أو كقيام شخص عمره الآن ٢٥ سنة بشراء عقد من هذا النوع يضمن له مبلغ /٥٠٠٠/ دينار في سن الستين عاماً لغاية التمكن من شراء مزرعة ريفية صغيرة وإشادة منزل عليها للتخلص من حياة المدن وضوضائها وازدحامها.

ب - عقود المعاشات « دفعات الحياة » وهي التي تضمن للمؤمن له إيراداً دورياً يدفع للمؤمن له بشكل دائم أو لفترة محددة ، وهي بدورها تأخذ شكلين هما :

- دفعات على مدى الحياة أي تدفع للمؤمن له طوال ما هو حياً على قيد الحياة.

- دفعات مؤقتة : أي تدفع لفترة محددة يتفق عليها في العقد. وهذه الدفعات بنوعها قد تكون معجلة تستحق منذ تاريخ العقد ، أو قد تكون مؤجلة أي بعد فترة زمنية معينة من تاريخ كتابة العقد ، أو قد تكون فورية يتم دفعها في بداية كل سنة ، أو قد تكون عادية تدفع في نهاية كل عام ، وقد تكون ثابتة أي دفعات متساوية طيلة فترة الدفع ، أو قد تكون متغيرة يعني تتغير قيمتها بين حين وآخر إما تزايداً أو تناقصاً ، ويتم اللجوء لشراء مثل هذه العقود عن رغبة الأفراد بالضمان لأنفسهم مورداً مالياً ثابتاً ودورياً يمكنهم من الحفاظ على مستوى معيشة معين .

ثانياً : عقود تأمين الوفاة : وفيها يدفع مبلغ التأمين المنصوص عليه عندما تحدث الوفاة وهي تأخذ شكلين أيضاً:

أ - عقد تأمين الوفاة على مدى الحياة : يعني يدفع التعويض في هذه العقود في أي وقت تحصل فيه الوفاة ، والمستفيد هنا هم الورثة وليس المؤمن عليه.

ب - عقد تأمين الوفاة المؤقت : وفيه يدفع التعويض للورثة في حال حدوث الوفاة خلال فترة محددة تذكر بالعقد ، وبعد انتهاء هذه الفترة تنتهي العلاقة بين الشركة والمؤمن عليه.

ثالثاً : العقود المخططة (تأمين الحياة والوفاة معاً) وتعني دمج الوثيقتين السابقتين معاً ، يتجنب بعض العيوب والحفاظ على المزايا ، وهنا يتم دفع التعويض إذا بقي المؤمن عليه حياً أو توفي ، ومن أبرز أشكال هذا النوع :- عقد تأمين الحياة الوفاة المحدد بفترة زمنية معينة.

نشأة التأمين على الحياة وتطوره : يعود تاريخ نشوء هذا النوع من التأمين إلى عام ١٥٨٣ عندما قام السيد «وليم جونز» أحد سكان لندن بالتأمين على حياته ، ويعزى ظهور هذا التأمين إلى الإنشاق عن التأمين البحري الذي يشمل :

أ- التأمين على قبطان السفن .

ب- التأمين على ركاب السفن أثناء الرحلات .

في حين هنالك من يعزو ظهور هذا التأمين إلى تطور فكرة تلك الجمعيات التي كانت تتولى مهمة تقديم الإعانات والمساعدات للأسر المنكوبة في فقدان أموالها أو أحد أشخاصها ، حيث منذ ذلك الحين وجدت الحاجة لحماية الأسرة وتعويضها.

أما الشكل المتطور لهذا النوع من التأمين لم يظهر إلا بعد عام ١٦٩٣ عندما وُضع أول جدول حياة مبنياً على إحصاءات المواليد لمدينة برسلو في إنجلترا ، ومنذ ذلك الحين ظهرت الأنواع المختلفة لتأمين الحياة وأنشئت شركات كثيرة متخصصة بهذا الشأن .

العوامل المؤثرة على حجم الخطر في تأمينات الحياة :

إن أخطار الحياة أو الوفاة هي من الأخطار المتغيرة أي التي تتغير درجة احتمالها ،

• انظر المرجع رقم ٧ .

فدرجة الخطر تأمينات الوفاة كما هو معروفًا تصاعديّة، وبالنسبة لتأمين البقاء العكس من ذلك ، لأنّ تقدم الإنسان في العمر حكماً يُزيد من احتمال الوفاة، ولذلك لا بد لنا في هذا الصدد من ذكر بعض العوامل التي تؤثر على حجم الخطر في هذه التأمينات وهي:

١- السن أو العمر : وبديهي كلما زاد العمر كلما قلت مقاومة جسم الإنسان وبالتالي كلما زاد احتمال تعرضه للأمراض. •

٢- الجنس : حيث يثبت بعض الإحصاءات عن بعض الدول بأن المرأة تعمر أكثر من الرجل وخاصة بعد أن نُظمت أمور الحمل والولادة. ••

٣- المهنة وطبيعة العمل : وبديهي أن طبيعة العمل وظروفه تؤثر وبشكل كبير على حياة الإنسان ، فكلما ساءت الظروف كلما زادت درجة احتمال الخطر العكس صحيح، فمثلاً العاملين في المصانع الكيميائية أو في مجال الطيران أو عمال الطرقات أو في المناجم أكثر عرضة من غيرهم لأخطار الحياة.

٤- ماضي العاملة وواقعها الحالي : أي الحالة الصحية لسلف الأسرة والأمراض المتوارثة أو التي يمكن أن تنتقل بالوراثة كل هذا يؤثر بشكل كبير على درجة الخطر وإمكانية حدوثه ، وكذلك الواقع الحالي كالإنجاب المتكرر والمتتالي عند النساء ، أو الإدمان على التدخين وشرب الكحول ، وهذا أيضاً يعتبر عاملاً مهماً في ازدياد درجة الخطر.

٥- بنية الجسم وقوامه الصحي : حيث من البديهي أن يكون عامل السمنة الزائدة أو النحول والضعف العام له أثر كبير على حياة الجسم وبقائه وعلى زيادة احتمال تعرضه للأمراض والموت.

• انظر المرجع رقم ١٣ .

•• انظر المرجع السابق .

طرق سداد الأقساط في عقود التأمين على الحياة :

من المعروف إن سداد الأقساط في عقود التأمين الحياة يتم بإحدى طريقتين هما :

١- طريقة القسط الوحيد : وفيها يتم دفع القسط المترتب على المؤمن له لشركة التأمين، مرة واحدة عند إبرام العقد ، ولكن اتباع هذه الطريقة غير واسع الانتشار.

٢- طريقة القسط السنوي : وفيها يتم دفع القسط سنوياً بشكل دوري في بداية كل عام ، وتأخذ شكلين اثنين هما :

أ - القسط السنوي العادي : وفيه يتم الدفع في بداية كل سنة وطيلة مدة العقد أو لحين حدوث الخطر أيهما يحدث أولاً .

ب- القسط السنوي المحدد : وفيه يتم الدفع في بداية كل سنة لمدة معينة أقل من مدة العقد يتفق عليها في العقد ، أو لحين حدوث الخطر أيهما يحدث أولاً .

مثال توضيحي : قام السيد جود الذي عمره الآن / ٢٠ / عاماً بالإتفاق مع إحدى شركات التأمين على شراء عقد وقفية بحته مدته / ٢٥ / سنة يضمن له مبلغ / ١٠٠٠٠ / دينار إذا كان على قيد الحياة في نهاية مدة العقد .

والمطلوب :

حدد ما هو نوع القسط الذي سيقوم بدفعه السيد جود لشركة التأمين في كل من الحالتين التاليتين :

أ) إذا اتفق على دفع قسط سنوي لمدة / ٢٥ / سنة أو لحين وفاة المؤمن عليه أيهما يحدث أولاً .

ب) إذا اتفق على دفع قسط سنوي لمدة ١٥ سنة أو لحين وفاة المؤمن عليه أيهما يحدث أولاً .

الحل :

في الحالة الأولى : نوع القسط سنوياً عادياً لأنه يتم الدفع طيلة فترة العقد أو
لوقت حدوث الوفاة أيهما أولاً.

في الحالة الثانية : نوع القسط قسطاً سنوياً محدداً لأنه يتم الدفع لمدة أقل من مدة
العقد وهي ١٥ سنة أو حين حدوث الوفاة أيهما أولاً .

الخصائص أو الصفات التي تتميز بها عقود تأمين الحياة عن غيرها من العقود

إن تأمينات الحياة تحتل أهمية كبيرة في عالم التأمين من حيث دورها الطبيعي الذي
تشغله كنوع من أنواع التأمين في توفير الأمان والضمان للمستقبل هذا من جهة ، ومن
جهة ثانية من حيث تشجيع الإدخار وتكون رؤوس الأموال بما يعود بالمنفعة على
المدخرين والذي سينمكس حكماً على الإقتصاد الوطني ككل ، ومن جهة ثالثة يمكن
القول بأن تأمين الحياة يُعد أداة من أدوات الإئتمان نظراً لقيام الأشخاص بالتأمين على
حياتهم لمصلحة دائئهم بما يضمن حقوقهم ، وإنطلاقاً من هذه الأهمية لتأمين الحياة لا
بد لنا من أن نذكر بعض السمات الخاصة بها وهي :

١- إن عقود تأمين الحياة عقود غير تعويضية أي لا تخضع لمبادئ التعويض ،
والمشاركة ، والحلول ، لأنه حياة الإنسان لا يمكن تقديرها بالمال ، وبالتالي
فالحسارة في هذه العقود تغطي بالكامل مهما كانت قيمتها ، وبدون تقديم أية
مستندات سوى وثيقة الوفاة.

٢- إن الأقساط في عقود تأمين الحياة ثابتة ولا تتغير من سنة لأخرى نظراً لأن حسابها
مبني على أدوات علمية وفنية مستقرة كجداول الحياة وجداول الوفاة وجداول
أعداد الإستعاضة ، وجداول الدوال الحسابية ومعدلات الفائدة.

• انظر المرجع رقم ٢ .

٣- إن تكلفة هذا النوع من العقود يُحسب عادة على أساس معدل فائدة فني للاستثمار وهو معدل أقل عادة من معدلات الإستثمار السائدة في السوق بسبب:

أ - طول فترة هذه العقود مما يجعل فيها الأقساط السنوية متساوية خلال مدة العقد على الرغم من ازدياد درجة احتمال تحقق الخطر بزيادة عمر المؤمن عليه.

ب - الارتباط الوثيق بين هذه التأمينات وبين عمليات الإستثمار ، سواء من حيث فائض الأقساط ، أم من حيث الإحتياطي الحسابي.

٤- إن عقود تأمين الحياة لا تنتهي وإنما تُصَفَّى في حالة عجز أو توقف المؤمن له عن دفع الأقساط بسبب تغير حالته المادية او ما شابه ، حيث تتم تصفية الوثيقة في هذه الحالة وتُعطى قيمة التصفية للمؤمن له.

الأخطار التي لا تشملها تأمينات الوفاة:

هنالك بعض الأخطار التي لا تمتد إليها الحماية التأمينية في تأمينات الحياة مثل :

١- الوفاة بسبب الإنتحار الذي يحدث بكامل وعي وإدراك المؤمن عليه .

٢- الوفاة الناجمة عن سباق السرعة.

٣- الوفاة الناجمة عن حكم قضائي بالإعدام .

٤- الوفاة الناجمة عن الحروب للعسكريين .

وفيما يلي نموذج بيانات مفصّلة عن طلبات الاشتراك في تأمينات الحياة بإحدى شركات التأمين الأردنية ومعلومات توضيحية عن هذا النوع من التأمين :

• انظر المرجع رقم ٢ .

المعلومات الأساسية

القسم الأول

طلب إشتراك رقم: / / تاريخ الطلب: / /

١. معلومات عامة

• اسم المشترك كاملاً: _____
• الجنس: _____
• تاريخ الولادة: / / _____
• العمر: _____
• مكان الولادة: المدينة / القرية _____
• نوع ورقم الوثيقة الشخصية: _____
• المهنة بالتفصيل: _____
• اسم المتقدم إذا كان غير المشترك: _____
• العنوان: _____

المتقدم كمراسلة	المشارك	لم	المتقاعد	مدد الضريبة	المشارك	أم	المتقاعد
ص ب	ماتق	ص ب	ماتق	ص ب	ماتق	ص ب	ماتق

٢. تاريخ بدء الإشتراك: / / • مدة الإشتراك: _____ سنة • تاريخ انتهاء الإشتراك: / /

٣. نوع البرنامج _____
• حماية متقدمة _____
• حماية ثابتة _____
٤. مبلغ الإشتراك السنوي: _____
• معدل التصاعد _____
• طريقة الدفع _____
• المستفيدين: _____

٦. التغطيات الأساسية

أ- حماية العائلة

مبلغ الحماية (دينار)	معدل التضمين السنوي	لغاية عمر

ب - حماية الأطفال

اسم الطفل	العمر	مبلغ الحماية السنوي	معدل التضمين السنوي	لغاية عمر

٧. التغطيات الإضافية

□ العجز الكلي الدائم □ الاعطاء من مبالغ الإشتراك □ الموات

الوفاة المفردة (دينار) □ نقداً □ أو □ شبه رقم _____

أقر هذا أن المعلومات والبيانات المذكورة أعلاه كاملة وصحيحة وأوافق على امتياز هذه البيانات وأية بيانات أقدم بها لاحقاً
أساساً لعقد الإشتراك بيني وبين شركة التأمين العرب وأوافق على أن أي بيان عار من النقص يُلغى إلى إلغاء الإشتراك
وأن لا يكون هذا الإشتراك ساري المفعول إلا بعد تسلي الوثيقة الإشتراك وفيها كامل مبلغ الإشتراك الأول ذلك إبان حياة
المشارك وتضمنه بالسمة الجديدة وفيه أربع:

توقيع المنتج / الشاهد _____ توقيع المشترك _____ توقيع المتقدم _____

البيان الشخصي المشترك

القسم الثاني

الطول	سـم	الوزن	كـغم	هل تغير الوزن خلال السنة الأخيرة ؟ إذا كان نعم وضح مقدار الزيادة أو النقصان
أ- هل أنت مدخن / ما مقدار استهلاكك اليومي للتبغ ؟ ب- أي من هذه تشخيصات المشروبات الروحية ؟				
يجب يتم أو لا على الأسئلة التالية - فإذا كانت الإجابة نعم - أذكر كامل الإجراءات الطبية التي أجريت لك بالنقصان				
نعم / لا	تفاصيل الإجابات بنعم			
١	هل أنت مصابة جيدة وبخال من أية علة جسدية ؟			
٢	هل حاولت يوماً من أو قبل ذلك أنك تشكرين من السكري - سكر أو زلال البول - مرض كلوي - داء الفاسل - علة في القلب - ارتفاع في الضغط - مرض رئوي - سرطان - قرحة - علة في الجهاز الهضمي - علة في الكبدية الدوية - دوالي مزمن - ورم - علة في المثانة - أعضاء الذكور أو أنثى التناسلية - اضطراب في النظام - خلل في المعدة - البصر - السمع - أمراض الدم والكبد - علة بالصدر (الكتلة) - خلل في المعدة - الغرانية - اضطراب عظمي - حصي - أصابة أو مرض لم يذكر ؟			
٣	هل أجريت لك خلال الخمس سنوات الأخيرة الفحوصات أي تنظير القلب أو فحص بالاشعة - أو فحوصات أخرى أو استشرت أو تكرر باستشارة طبيب لسبب آخر ؟			
٤	هل حاولت يوماً أن تعالج كدمات على الكعول أو المفاصل ؟			
٥	هل أصيب أحد أفراد عائلتك بداء - السل - السكري - مرض القلب - نصلب الشرايين ؟			
٦	أ - هل لديك ثديي الآن - وأين ؟ أذكر ثيمته (خاصة القويض المبيومي) ب - هل رضعت قد تلبي أو أعادة رضائه أو الرضخ أو قبل مشروط خاصة ؟			
٧	هل سبق لك أن تدوي ضادة مائة أو سـ شافتر على غير الخطوط الجوية المنتظمة ؟ وهل شافتر أية رياضية خاصة أو شوي وك ؟			
٨	أ - هل سبق وأصابت بأي من الحالات التالية الغير مخطئة ١ - حمى واضطرابات جلدية متكررة أو مستمرة ؟ ٢ - تمزقات إبلية مستمرة ؟ ٣ - لدغات اليرقان أو التهابات أو تشنجات في اللد ؟ ٤ - أسهالات متكررة أو مزمجة ؟ ٥ - سعال مستمر ؟ ٦ - التهاب الكبد أو أي مرض ينتقل بواسطة الممارسات الجنسية بما في ذلك القترحات أو الاغراءات التناسلية ؟ ب - هل سبق وقمت أو صحت بقلعها بأخص دم كاشف لفقدان الداعة المكتسبة (الفيروس) أو ما يطلق به ؟ ج - هل سبق وأصابت بشي من هذه ؟ د - هل سبق وأصابت دماً متكرراً خلال السنوات الخمس السابقة ؟			
٩	الغائبا	المرض	الوضع الصحي	ما هو سبب وفاة الأشخاص المتوفين وما هي أعمارهم عند الوفاة ؟
١٠	الآب			
١١	أم			
١٢	الأخوات			
١٣	الأخوات			
جميع الإقرارات والأجوبة في طلب الاشتراك كاملة وواقعية وصحيحة - حسب معرفتي واعتقادي - وبإذنة لكل الأطراف التي لها مصلحة بالعقد الصادر بتاريخ على هذا الطلب - كما أنني أوافق على أن هذه الأجوبة الخاصة بحياتي الصحية ستخضع أسبلاً لعقد الاشتراك المطلوب وتكون جزءاً لا يتجزأ منه - أنني أجهز بصورة غير قابلة للقتل لأي طبيب أو لأي شركة تدخين أو لأي شخص لديه معلومات من حياتي الصحية أو قد يحصل على مثل هذه المعلومات أن يصرح بها لشركة التأمين العرب م.ع.م دون أي تحفظ كما أوافق على أن تظل هذه الإجابة سارية المفعول				
وقع هذا الطلب في - في اليوم - من شهر - من عام				
توقيع المنتج للشاهد - توقيع المشترك - توقيع المصادق				

القضاءون العرب

تقرير المنتج

القسم الثالث

• ما هو مدى معرفتك بسلطة مطالب الإشتراك ؟
 بالتمتاع ؟

• ما هو معدل الدخل السنوي للمشتري ؟
 بالتمتاع ؟

• اذكر وثائق التمتع السارية للعضو المشترك

المبلغ	الشركة	نوع التمتع	سنة الإصدار

• هل كان طالب الإشتراك بصحة جيدة عندما رأيت آخر مرة وهل توصي بإجراء الإشتراك ؟

• هل تعلم انه قد سبق وأصيب المشترك بمرض ما ؟

• هل يمارس المشترك أية رياضة أو هواية معينة ؟

أصبح حسب معرفتي واعتقادي بأن الأقوال والاجابات الواردة في هذا التقرير صادقة وصحيحة ، وانه لا توجد أية معلومات أخرى لدي لها تأثير على تقرير الشركة للخطر غير واردة اعلاه

اسم المنتج _____ توقيعه _____ التاريخ _____

القسم الرابع

نوصية مدير الإنتاج

لقد تمت بتدقيق المعلومات الواردة في كل من طلب الإشتراك وتقرير المنتج وأوصي بما يلي

☐ الموافقة على اصدار وثيقة الإشتراك

☐ أو

الإسم _____ التوقيع _____ التاريخ _____

الضامنون العرب

ضمان المستقبل – برنامج الحماية والتوفير

هدف البرنامج

يهدف برنامج «الحماية والتوفير» والمعروف باسم ضمان الدخل العائلي في سنوات المستقبل . فمهما كان حجم الأسرة ، سواء كانت مكونة من فرد عازب فقط أو عائلة كبيرة مكونة من أب و أم وعدد من المعالين بما فيهم الأطفال والجد والجددة ... إلخ ، فإن برنامج «الحماية والتوفير» يضمن لكل فرد من الأسرة دخلاً مستقبلياً كاملاً خاصة تحت ظروف انقطاع كل أو بعض مصادر دخلها . ويتم اختيار مقدار هذا الدخل المستقبلي من قبل الأسرة نفسها بناءً على حاجتها الخاصة والتي تختلف عادة من أسرة إلى أخرى .

يتم ضمان الدخل المستقبلي للعائلة في برنامج «الحماية والتوفير» بطريقتين : الحماية التوفير . فالمبالغ الدورية المنتظمة أو غير المنتظمة التي تدفعها الأسرة للإشتراك في هذا البرنامج تتحول إلى مبالغ حماية ومبلغ حماية ومبالغ توفير لهذه الأسرة . وتعني مبالغ الحماية لحماية أن تتعهد شركة الضامنون العرب بدفع مبالغ محددة لأفراد الأسرة وخاصة الأطفال في حالة انقطاع دخل المعيل لأي سبب من الأسباب التي يتضمنها هذا البرنامج . أما مبالغ التوفير فهي مبالغ إدخار للعائلة لسد احتياجاتها المختلفة والتي قد تظهر في المستقبل القريب كدفع الرسوم الجامعية للأولاد ، أو زواج أحد أفراد الأسرة ، أو تغيير أثاث المنزل إلخ ، أو لسد احتياجات المدى البعيد مثل ضمان دخل تقاعدي بعد سن معينة . وكلا النوعين ، مبالغ الحماية ومبالغ التوفير ، يتم تحديدها من قبل الأسرة حسب احتياجاتها ولها الحق في زيادة أو إنقاص هذه المبالغ حسب رغبتها.

فمثلاً في سن مبكرة من الزواج قد تحتاج العائلة الى مبالغ حماية عالية وخاصة للأطفال لغاية سن معينة، بينما تحتاج الى مبالغ توفير قليلة نسبياً . أيضاً ، في سن مبكرة

من الزواج قد تستقبل الأسرة مولوداً جديداً فتحتاج الى زيادة مبالغ الحماية للأسرة . ولكن في سن متقدمة من عمر الأسرة يكون الأولاد قد بلغوا سن الإعتماد على النفس وكسب العيش ، وفي هذه الحالة تركز الأسرة على التوفير وخاصة لغاية التقاعد . على أية حال ، مهما تغيرت معطيات المستقبل ، فبرنامج « الحماية والتوفير » مصمم بمرونة تامة لإحتواء هذه المتغيرات.

التعريفات

الجدولان الأول والثاني : هما الجزء الخاص بعقد كل مشترك في برنامج « الحماية والتوفير » حيث يتم الإرتباط بين الشركة والمشارك في برنامج فيما يتعلق بالحمايات المقدمة وأرقامها وتزايدها مع تواريف بدء وانتهاء هذه الحمايات.

مبالغ الإشتراك : هي المبالغ التي يدفعها المشترك في برنامج الحماية والتوفير بشكل منتظم أو غير منتظم والتي تضمن استمرارية المشترك في البرنامج من حيث الحمايات المقدمة له وأرصدته المتركتة في صندوق التوفير ، وهي تزايد بمعدل الزيادة السنوي كما هو موضح في الفقرة ٤ من الجدول الأول.

معدل التضخم السنوي : النسبة المئوية للزيادة السنوية بطريقة الفائدة المركبة على مبالغ الحماية المشار إليها في الفقرة ٦ من الجدول الأول ، وعندما يكون معدل التضخم المذكور مساوياً للصفر تزول الزيادة من كافة بنود ومنافع البرنامج وتصبح مبالغ الحماية قيمة ثابتة .

مبلغ حماية العائلة : مبلغ الحماية المتوجب الإيفاء دفعة واحدة للمستفيد حال وفاة المشترك في البرنامج قبل انتهاء مفعول العقد والمشار إليه في الجدول الأول الفقرة ٦ قسم (أ) ، وهو يتزايد سنوياً بمعدل التضخم السنوي المذكور ومنذ بدء مفعول العقد إلا في حال كون معدل التضخم مساوياً للصفر عندما يصبح هذا المبلغ ثابتاً.

مبالغ حمايات الأطفال : مبالغ الحماية المشار إليها في الفقرة ٦ قسم (ب) من الجدول الأول والتي تخص كل طفل من أطفال المشترك في برنامج « الحماية والتوفير » لغاية بلوغه العمر المبين في الجدول ، وهي تتزايد سنوياً بمعدل التضخم السنوي الموازي لها ، إن الأرقام الواردة في الجدول الثاني تحت كلمة (الطفل الأول ، الطفل الثاني، ...) تمثل ما ستدفعه الشركة طوال مدة الحماية وعدد السنين المتبقية لدفع هذا المجموع في حال تحقق الخطر خلال سنة الحماية المقابلة في العامود الأول من هذا الجدول.

الشروط العامة

١- العقد :

ان طلب الاشتراك في برنامج « الحماية والتوفير » المقدم للشركة وجميع التصاريح الصادرة عن المشترك تشكل أساساً لهذا العقد حيث تعتبر الجداول والملاحق في حال وجودها جزءاً لا يتجزأ منه.

٢- الصلاحية :

يخضع هذا العقد للقوانين والأنظمة المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية.

٣- مكان الإيفاء :

إن المبالغ المستحقة بموجب هذا العقد تكون قابلة للإيفاء في مركز الشركة الرئيس أو في أي فرع لها في المملكة الأردنية الهاشمية.

٤- أصحاب الحق :

إن المبالغ المتوجبة وفق هذا العقد تكون قابلة للإيفاء للمشارك على قيد الحياة بتاريخ الإيفاء ، أما إذا توفي المشارك قبل تاريخ استحقاق العقد فإن الإيفاء يحصل لمصلحة المستفيد المذكور في الجدول الأول أو في أي تعديل لاحق حسب الأصول .
ليس لأي مستفيد معين بموجب هذا العقد أية حقوق على الشركة طالما أن المشارك لم يزل حياً . وإذا ما وقع بعد وفاة المشارك نزاع بين أشخاص يدعون أنهم المستفيدون ، فإن الشركة تمتنع عن الدفع حتى صدور حكم قضائي نهائي يحدد المستفيد.

٥- مبالغ الإشتراك في البرنامج :

إن سريان مفعول هذا العقد يبقى مشروطاً بدفع مبالغ الإشتراك المتوجبة ضمن مهلة أقصاها ثلاثون يوماً . وإذا توفي المشارك خلال هذه المهلة تحسم قيمة أي مبلغ مدفوع من مبالغ الحماية عند التسوية . أما عند امتناع المشارك عن تسديد المبلغ المستحق خلال المهلة الممنوحة يكون للشركة حق الإستيفاء التلقائي لمبالغ الإشتراك من صندوق توفيره أو إلغاء العقد الذي ليس له رصيد في صندوق التوفير ، وذلك بتوجيهها للمشارك كتاب إنذار بالبريد المسجل وفقاً لأحكام قانون العقود الأردني.

٦- الإيصـال بدفع مبالغ الإشتراك:

لا يعتبر أي مبلغ مقبوضاً من الشركة إلا إذا أعطي به إيصالاً رسمياً مطبوعاً وموقعاً من مدير عام الشركة أو أي موظف يتوب عنه.

٧- القيمة الإستردادية:

يحق للمشارك بعد دفع مبلغ الإشتراك للمنة الأولى كاملاً استرداد مبلغ التوفير لهذا العقد والذي لا يمكن أن يقل عن المبلغ المحدد بالإستناد الى عامود مبالغ التوفير المضمنة المدرجة في الجدول الثاني من هذا العقد والتي يُضاف إليها حصة العقد من الأرباح الإضافية المعلنه بعد حسم مصاريف الإستثمار وأي مبلغ متوجب للشركة.

التغطية الأساسية

١- عند استحقاق عقد « الحماية والتوفير »

عند استحقاق عقد « الحماية والتوفير » الموضح في الجدول الأول تتعهد شركة الضامنون العرب بأن تدفع للمشارك مبلغ صندوق التوفير إضافة الى أية أرباح عائدة له ، ولن يقل مبلغ صندوق التوفير بأي حال من الأحوال عن المبلغ المتراكم في نهاية العامود الأخير من الجدول الثاني .

٢- عند الوفاة قبل الإستحقاق.

(أ) إذا كان العقد « الحماية والتوفير - حماية ثابتة».

في حال وفاة المشارك في البرنامج قبل تاريخ استحقاق عقد « الحماية والتوفير » فإن شركة الضامنون العرب تتعهد بدفع مبالغ الحماية والتوفير المدرجة في الجدولين الأول والثاني كما يلي :

(١) مبلغ حماية العائلة المقابل لسنة حدوث الوفاة - ويدفع هذا المبلغ دفعة واحدة للمستفيد المسمى في العقد.

(٢) مبالغ حمايات الأطفال المقابلة لسنة حدوث الوفاة - وتدفع على دفعات شهرية لفترة زمنية مساوية لعدد السنوات المبينة بجانب كل منها . كما أن الرواتب الشهرية المدفوعة في كل سنة تتزايد من سنة الى أخرى حسب نسبة التضخم المبينة في الجدول الأول.

(٣) مبلغ التوفير المقابل لسنة حدوث الوفاة - ويدفع هذا المبلغ دفعة واحدة للمستفيد المسمى في العقد .

وللمستفيد المسمى في العقد الخيار في استلام مبالغ حماية العائلة (بند ١) والتوفير (بند ٣) أعلاه على دفعات شهرية أو سنوية مع الإبقاء على رصيد هذه المبالغ مع الشركة كاستثمار مكتسباً للأرباح التي توزعها الشركة.

(ب) إذا كان العقد « الحماية والتوفير - حماية متناقصة».

في حال وفاة المشترك في هذا البرنامج قبل تاريخ استحقاق عقد « الحماية والتوفير » فإن شركة الضامنون العرب تتعهد بدفع مبالغ الحماية أو التوفير المدرجة في الجدولين الأول والثاني كما يلي :

ملحق تغطية الحوادث الطارئة

شرط سريان مفعول التغطية الأساسية بمنح برنامج « الحماية والتوفير » تغطية إضافية خاضعة للشروط العامة للعقد ولأحكام هذا الملحق.

تقتصر التغطية الإضافية الحاضرة على الوفاة بحادث.

التغطية

إذا أصيب المشترك في هذا البرنامج وقبل بلوغه سن الخامسة والستين بإصابة جسدية كان سببها الوحيد والمباشر حادث مادي ظاهر، عنيف ، خارجي وطاريء أدى خلال اثني عشر شهراً بصورة مباشرة وبمعزل عن أي سبب آخر الى وفاة المشترك، تتعهد الشركة بدفع مبلغ التغطية الإضافي المحدد في الجدول الأول.

يستحق مبلغ التغطية الإضافي في حالة الوفاة فقط وبنفس طريقة استحقاق وإيفاء مبالغ التغطية الأساسية في حال الوفاة .

الإبلاغ

يجب إبلاغ الشركة (الضامنون العرب) خطياً خلال مدة لا تتجاوز الشهر عن وقوع أي حادث قد يؤدي إلى الاستفادة من هذه التغطية الإضافية ، ويلتزم المشترك أو ممثلوه القانونيون بإعطاء أية معلومات قد تطلبها الشركة حول الحادث وإثباته وكل ما يتعلق بهذه التغطية الإضافية.

الإستثناءات

بالإضافة إلى الإستثناءات المبينة صراحة في الشروط العامة لا سيما البند (١١) منها ، فإن التغطية الحاضرة لا تشمل الإصابات الناجمة مباشرة أو غير مباشرة عن :

- الانتحار أو إيذاء الذات أو الإغتيال السياسي.
- المشاركة في السباقات أو رياضة تسلق الجبال أو ركوب الدراجات النارية.
- الطيران ، إلا إذا كان المشترك مسافراً كراكب في طائرة ركاب مسجلة .
- الإشعاع الذري أو التلوث الشعاعي .

ملحق تغطية العجز الكلي الدائم

شرط سريان مفعول التغطية الأساسية بمنح برنامج « الحماية والتوفير » تغطية إضافية خاضعة للشروط العامة للمقد ولأحكام هذا الملحق.

التغطية

إذا أصيب المشترك في برنامج « الحماية والتوفير » قبل بلوغه من الستين ، على أثر إصابة جسدية طارئة أو مرض ما ، بحالة عجز كلي لفترة لا تقل عن ستة أشهر متتالية منته عن مزاولة مهنته أو أي مهنة أخرى تتناسب مع معرفته ومستواه العلمي والاجتماعي فإنه يُعفى من دفع المبالغ الدورية اللازمة لإبقاء اشتراكه سارياً في برنامج

«الحماية والتوفير» بدءاً من نهاية تلك الفترة وطيلة مدة استمرار العجز مع إبقاء التغطية الأساسية في حالة الوفاة دون تعديل في مبالغ الحماية . علماً بأن الحادث الطارئ أو المرض الذي يحصل للمشارك يجب ان يؤدي بحد ذاته الى حالة العجز الكلي وذلك بمعزل عن أي حالة عجز جزئي تكون موجودة أو قد بدأت قبل تاريخ بدء مفعول العقد. ويتم تحديد وإثبات جميع المسائل المتعلقة بطبيعة العجز ومدته ومداه من قبل الطبيب المسؤول الذي تعينه الشركة . إبتداء من تاريخ ثبوت كون العجز الكلي أصبح دائماً ونهائياً ، تصبح مبالغ الحماية بموجب التغطية الأساسية قابلة للإبقاء بالطريقة التالية:-

تستحق مبالغ الحماية بنفس طريقة استحقاق التغطية الأساسية وحسب نوع عقد «الحماية والتوفير» المبين في الجدول الأول الفقرة ٣ باستثناء ما يلي : يستوفي مبلغ حماية العائلة أينما ورد في التغطية الأساسية على خمس دفعات سنوية متساوية ، أو دفعات شهرية متساوية لمدة خمس سنوات.

وفاة المشترك

إذا توفي المشترك العاجز كلياً قبل تاريخ استحقاق العقد وعندما تكون المبالغ المدفوعة له بموجب التغطية المبينة أعلاه غير مستوفاة كاملة فيستحق عندها للمستفيد المسمى في العقد ما يلي :

- رصيد مبلغ حماية العائلة المتبقي من أصل الدفعات الخمس السنوات او مايعادلها شهرياً مع أنصبة الأرباح العائدة له .
- متابعة قبض مبالغ حمايات الأطفال بنات الطريقة فيما لو كان المشترك العاجز كلياً ما زال على قيد الحياة.

زوال حالة العجز

في حال زوال حالة العجز الكلى الدائم وفقاً لتقرير طبيب الشركة المعتمد يتوقف تلقائياً دفع المبالغ المستحقة بموجب هذه التغطية وتعديل مبالغ الحماية على النحو التالي:

مبلغ حماية العائلة : تخفض تغطية العائلة لجميع السنوات المتبقية من العقد ابتداء من تاريخ ثبوت العجز بنسبة مقدار المبالغ المدفوعة لهذه التغطية إلى مجموع المبالغ المتوجب دفعها كما لو كان المشترك ما زال عاجزاً كلياً.

مبالغ حمايات الأطفال : تبقى مبالغ حمايات الأطفال ومددها دون تعديل عند سنة الحماية المدركة حسب الجدول الثاني .

مبلغ التوفير : إذا كان نوع البرنامج المشار إليه في الفقرة ٣ من الجدول الأول « الحماية متناقصة » يخفض مبلغ التوفير مما كان عليه بتاريخ إقرار العجز بنسبة مجموع مبالغ الحماية المدفوعة للمشارك خلال فترة العجز الى مجموع مبالغ الحماية المتوجبة حال عدم زوال العجز على أن يتم احتساب هذه المبالغ وفق قيمتها الحالية ، أما إذا كان نوع البرنامج المشار إليه في الفقرة ٣ من الجدول الأول « حماية ثابتة » فيبقى مبلغ التوفير كما كان عليه بتاريخ إقرار العجز .

الإستثناءات

بالإضافة الى الإستثناءات المبينة صراحة في الشروط العامة لا سيما البند (١١) منها ، فان التغطية الحاضرة لا تشمل العجز الكلى الدائم الناجم مباشرة أو غير مباشرة عن :

• محاولة الإنتحار أو إيذاء الذات أو الإغتيال السياسي .

- المشاركة في السباقات أو رياضة تسلق الجبال أو ركوب الدراجات النارية.
- الطيران ، إلا إذا كان المشترك مسافراً كراكب في طائرة ركاب مسجلة.
- الإشعاع الذري أو التلوث الإشعاعي.

ملحق تغطية الإعفاء من دفع مبالغ الاشتراك

شرط سريان مفعول التغطية الأساسية يمنح برنامج « الحماية والتوفير » تغطية إضافية خاضعة للشروط العامة للعقد ولأحكام هذا الملحق.

التغطية

إذا أصيب المشترك في برنامج « الحماية والتوفير » قبل بلوغه من الستين ، على أثر إصابة جسدية طارئة أو مرض ما ، بحالة عجز كلي لفترة لا تقل عن ستة أشهر متتالية منته عن مزاوله مهنته أو أي مهنة أخرى تتناسب مع معرفته ومستواه العلمي والإجتماعي فإنه يعني من دفع المبالغ الدورية اللازمة لإبقاء اشتراكه سارياً في برنامج «الحماية والتوفير » بدء من نهاية تلك الفترة وطيلة مدة استمرار العجز مع إبقاء التغطية الأساسية في حالة الوفاة دون تعديل في مبالغ الحماية . وفي هذه الحالة تتعهد الشركة بدفع الحد الأدنى لمبالغ الإشتراك الدورية اللازمة لضمان سريان التغطيات الأساسية (مبالغ الحماية الواردة في الفقرة ٦ من الجدول الأول) . علماً بأن الحادث الطارئ أو المرض الذي يحصل للمشارك يجب أن يؤدي بحد ذاته الى حالة العجز الكلي وذلك بمعدل عن أي حالة عجز جزئي تكون موجودة أو قد بدأت قبل تاريخ بدء مفعول العقد . ويتم تحديد وإثبات جميع المسائل المتعلقة بطبيعة العجز ومدته ومداه من قبل الطبيب المسؤول الذي تعينه الشركة . أما عند زوال حالة العجز الكلي الدائم وفقاً لتقرير طبيب الشركة المعتمد ، عندها تتوقف التغطية الممنوحة بموجب هذا الملحق ويعاد سريان دفع المبالغ الدورية اللازمة لإبقاء سريان الإشتراك في هذا البرنامج.

الإستثناءات

بالإضافة الى الإستثناءات المبينة صراحة في الشروط العامة لا سيما البند (١١) منها ، فإن التغطية الحاضرة لا تشمل العجز الكلي الدائم الناجم مباشرة أو غير مباشر عن :

- محاولة الإنتحار أو إيذاء الذات أو الاعتقال السياسي.
- المشاركة في السباقات أو رياضة تسلق الجبال أو ركوب الدرجات النارية.
- الطيران ، إلا إذا كان المشترك مسافراً كراكب في طائرة ركاب مسجلة.
- الإشعاع الذري أو التلوث الإشعاعي.

ARAB GERMAN INSURANCE CO. LTD.

* الحد الأدنى للقسط السنوي - سنقار *

MIN ANNUAL PREMIUM - STAR

(بدون أية منافع مملوكة)

NO ADDITIONAL BENEFITS ARE INCLUDED

مبلغ هاتين المبالغ

Age	10000	15000	20000	25000	30000	50000
20	127	172	216	261	305	436
21	127	172	216	261	305	436
22	127	172	216	261	305	436
23	127	172	216	261	306	437
24	127	172	216	261	306	437
25	127	172	216	261	306	437
26	127	172	217	261	306	437
27	127	172	217	261	306	437
28	128	173	217	262	306	438
29	128	172	217	262	307	439
30	128	173	218	262	307	439
31	128	173	218	263	308	441
32	128	173	218	263	309	442
33	129	174	219	264	310	444
34	129	175	220	266	311	446
35	130	176	221	267	313	449
36	131	177	223	269	316	453
37	132	179	225	272	319	459
38	133	180	228	275	323	465
39	133	183	231	279	328	473
40	137	186	235	285	334	484
41	139	190	240	291	341	496
42	142	191	246	298	350	510
43	145	199	253	307	360	528
44	150	205	261	317	373	548
45	154	212	270	328	387	572
46	159	220	281	341	411	598
47	165	229	293	356	420	628
48	172	239	306	373	440	661
49	180	250	321	392	463	698
50	188	262	337	412	487	739
51	197	276	355	434	514	783
52	206	291	373	459	543	832
53	217	307	396	486	576	887
54	229	324	420	515	611	945
55	242	344	446	548	650	1010
56	256	365	474	583	692	1081
57	272	388	505	622	738	1158
58	289	414	539	664	789	1243
59	307	442	576	711	845	1336
60	326	469	613	757	901	1429

For any ages above 60 years refer to underwriting dept

ARAB GERMAN INSURANCE CO. LTD.

* التامين على الحياة - Life Insurance *

LIFE TERM ASSURANCE RATES PER 1'000 SUM ASSURED
SUM ASSURED MIN. JD 10,000 UPTO MAX JD 199,000

Age	15	20	25	30	35
20	1.57	1.58	1.6	1.7	20
21	1.57	1.58	1.61	1.76	21
22	1.57	1.58	1.66	1.79	22
23	1.57	1.61	1.67	1.84	23
24	1.57	1.61	1.70	1.90	24
25	1.57	1.61	1.73	1.98	25
26	1.57	1.63	1.79	2.08	26
27	1.57	1.66	1.86	2.20	27
28	1.58	1.70	1.94	2.34	28
29	1.61	1.76	2.05	2.50	29
30	1.61	1.84	2.17	2.69	30
31	1.69	1.93	2.32	2.91	31
32	1.76	2.04	2.50	3.16	32
33	1.84	2.18	2.70	3.45	33
34	1.95	2.34	2.91	3.77	34
35	2.07	2.53	3.21	4.14	35
36	2.22	2.75	3.51	4.55	36
37	2.39	3.00	3.85	5.01	37
38	2.60	3.29	4.24	5.52	38
39	2.83	3.61	4.68	6.10	39
40	3.09	3.97	5.17	6.73	40
41	3.30	4.35	5.71	7.43	41
42	3.46	4.85	6.32	8.21	42
43	4.15	5.36	6.99	9.07	43
44	4.57	5.91	7.73	10.01	44
45	5.05	6.55	8.56	11.05	45
46	5.60	7.29	9.48	12.19	46
47	6.13	8.07	10.48	13.43	47
48	6.75	8.95	11.57	14.78	48
49	7.47	9.93	12.84	16.25	49
50	8.25	11.00	14.16	17.85	50
51	9.10	12.18	15.63	19.59	51
52	10.05	13.48	17.27	21.47	52
53	11.10	14.91	19.08	23.51	53
54	12.33	16.47	21.07	25.72	54

تعمد الشركة اصدار جداول التامين على الحياة (مبلغ التأمين)

للمبلغ 100,000 JD

100,000 JD - 100,000 JD - 100,000 JD - 100,000 JD

100,000 JD - 100,000 JD - 100,000 JD - 100,000 JD

100,000 JD - 100,000 JD - 100,000 JD - 100,000 JD

100,000 JD - 100,000 JD - 100,000 JD - 100,000 JD

أي مبلغ تأمين 100,000 JD في كل سنة من 100,000 JD - 100,000 JD - 100,000 JD - 100,000 JD

ARAB GERMAN INSURANCE CO. LTD.

* التأمين المزمع المتجدد تلقائياً كل 5 سنوات *

5 YEARS RENEWABLE TERM ASSURANCE RATES PER 1'000 SUM ASSURED
SUM ASSURED : MIN JD 10,000 UP TO MAX JD 199,800.

Age next

20	1.72
21	1.72
22	1.72
23	1.72
24	1.72
25	1.72
26	1.72
27	1.72
28	1.73
29	1.72
30	1.80
31	1.85
32	1.93
33	2.02
34	2.14
35	2.27
36	2.44
37	2.62
38	2.86
39	3.11
40	3.39
41	3.74
42	4.11
43	4.54
44	5.02

Age next

45	5.55
46	6.16
47	6.83
48	7.57
49	8.40
50	9.32
51	10.34
52	11.47
53	12.71
54	14.09
55	15.60
56	17.28
57	19.11
58	21.13
59	23.35
60	25.78
61	28.45
62	31.38
63	34.57
64	38.08
65	41.91

معدلات التأمين وقيمة الحد الأدنى (مبلغ التأمين)

الحد الأدنى لكل فئة من مبلغ التأمين

بمبلغ 5% على الحد الأدنى لمبلغ التأمين بترافج من 10000 واداءة 20000

لا شئ بعدد - على الحد الأدنى لمبلغ التأمين بترافج من 20001 واداءة 40000

بمبلغ 20% على الحد الأدنى لمبلغ التأمين بترافج من 40001 واداءة 70000

بمبلغ 40% على الحد الأدنى لمبلغ التأمين بترافج من 70001 واداءة 199000

في مبلغ التأمين 200000 دينار أو أكثر - يرجى مراجعة مدير مالي Executive الفرقة ضمان بدد ومجموعة الأمداء الخاصة بنك المبالغ

ARAB GERMAN INSURANCE CO. LTD.

- فترات السوفت بول / التامين -

DECREASING TERM ASSURANCE YEARLY BY EQUAL AMOUNTS GROSS ANNUAL PREMIUMS

DURATION OF THE POLICY		مدة التأمين		PREMIUM PAYMENT PERIOD		مدة سداد القسط	
Years	Months	Years	Months	Years	Months	Years	Months
20	0	12	32	1	36	1	31
21	0	12	32	1	36	1	31
22	0	12	32	1	36	1	31
23	0	12	32	1	36	1	31
24	0	12	32	1	36	1	31
25	0	12	32	1	36	1	31
26	0	12	32	1	36	1	31
27	0	12	32	1	36	1	31
28	0	12	32	1	36	1	31
29	0	12	32	1	36	1	31
30	0	12	32	1	36	1	31
31	0	12	32	1	36	1	31
32	0	12	32	1	36	1	31
33	0	12	32	1	36	1	31
34	0	12	32	1	36	1	31
35	0	12	32	1	36	1	31
36	0	12	32	1	36	1	31
37	0	12	32	1	36	1	31
38	0	12	32	1	36	1	31
39	0	12	32	1	36	1	31
40	0	12	32	1	36	1	31
41	0	12	32	1	36	1	31
42	0	12	32	1	36	1	31
43	0	12	32	1	36	1	31
44	0	12	32	1	36	1	31
45	0	12	32	1	36	1	31
46	0	12	32	1	36	1	31
47	0	12	32	1	36	1	31
48	0	12	32	1	36	1	31
49	0	12	32	1	36	1	31
50	0	12	32	1	36	1	31
51	0	12	32	1	36	1	31
52	0	12	32	1	36	1	31
53	0	12	32	1	36	1	31
54	0	12	32	1	36	1	31
55	0	12	32	1	36	1	31
56	0	12	32	1	36	1	31
57	0	12	32	1	36	1	31
58	0	12	32	1	36	1	31
59	0	12	32	1	36	1	31
60	0	12	32	1	36	1	31
61	0	12	32	1	36	1	31
62	0	12	32	1	36	1	31
63	0	12	32	1	36	1	31
64	0	12	32	1	36	1	31
65	0	12	32	1	36	1	31

TERM LIFE INSURANCE

التأمين المؤقت

كافة برامج التأمين المؤقت تمنح المؤمن له حماية مطلقة لمدة محددة (الأجل Term) مدة التأمين تتراوح من ٥ سنوات ولغاية بلوغ المؤمن من ٧٠ عاماً.

أنواع برامج التأمين المؤقت

التأمين الثابت الأجل

— الحماية (مبلغ التأمين يبقى ثابتاً لأجل العقد)

مثال : تأمين ثابت مؤقت لأجل (٥) سنوات وبمبلغ ١٠٠٠٠ دينار ، تدفع شركة التأمين مبالغ التأمين في حال وفاة المؤمن له أثناء سريان عقد التأمين .

— الحد الأدنى لمبلغ التأمين هو ١٠٠٠٠ دينار.

— تبقى أقساط التأمين ثابتة طوال مدة التأمين دون زيادة أو نقص.

تعديلات الأسعار بالنسبة لحجم الوثيقة (مبلغ التأمين)

التعديل لكل ألف من مبالغ التأمين

يضاف ٠,٥٠ على السعر لكل مبلغ تأمين يتراوح بين ١٠٠٠٠ ولغاية ٢٠٠٠٠

لا تعديل على السعر لكل مبلغ تأمين يتراوح بين ٢٠٠٠١ ولغاية ٤٠٠٠٠

يُحسم ٠,٢٠ على السعر لكل مبلغ تأمين يتراوح بين ٤٠٠٠١ ولغاية ٧٠٠٠٠

يُحسم ٠,٤٠ على السعر لكل مبلغ تأمين يتراوح بين ٧٠٠٠١ ولغاية ١٩٩٠٠٠

أي مبلغ تأمين ٢٠٠٠٠٠ دينار أو أكثر يرجى مراجعة أسعار تأمين Executive

الواردة فيما بعد ولعرفة الأسعار الخاصة وتلك المبالغ .

وفيما يلي بيانات مفصلة من إحدى شركات التأمين العالمية

ان شركة أميركان لايف أنشورنس كومباني ، ويلمتون ، ديلاوير ، الولايات المتحدة الأمريكية (المسماة فيما يلي الشركة) تؤمن بموجب هذه البوليصة المؤمن عليه المسمى (أو المؤمن عليهم المسمين) ضد الحسارة المغطاة بموجب هذه البوليصة وفقاً للإستثناءات والتحديدات والأحكام والنماذج المحتوية هنا .

إن التأمين بموجب هذه البوليصة يشمل فقط التعويضات المشار مقابل كل منها بمبلغ محدد كما هو مبين في جدول التعويضات المرفق (تظهير ١ - ٧٩٠٠ - PAP)

اسم المؤمن عليه :	تاريخ النفاذ :
المستفيد :	تاريخ التجديد :
رقم البوليصة :	مجموع القسط السنوي :

الجزء الأول - التعريف

إن عبارة « المؤمن عليه » أينما ورد ذكرها في هذه البوليصة تعني مقدم طلب التأمين المبين في طلب التأمين.

إن عبارة « الممولين » أينما وردت في هذه البوليصة تعني العزب من أولاد المؤمن عليه (أو زوجه) الذين هم دون الـ ١٩ من العمر (أو دون الـ ٢٣ إذا كان الممول طالباً متفرغاً) الممولين بشكل أساسي من المؤمن عليه والمسمين في طلب التأمين أو بتظهير على البوليصة.

إن عبارة « المؤمن عليه المسمى » (أو المؤمن عليهم المسمين) أينما ورد ذكرها في هذه البوليصة تعني مقدم طلب التأمين و / أو زوجه و / أو المولين المسمين في الطلب.

إن عبارتي (الجدول) و (الطلب) أينما ورد ذكرهما في هذه البوليصة تعنيان الطلب و جدول التعويضات المرفقين ربطاً بهذه البوليصة والذين هما جزء منها كما لو وردا فوق التوقيع المدونة أدناه.

الجزء الثاني - الاستثناءات

إن هذه البوليصة لا تغطي أية خسارة أو نفقات مسببة من أو ناتجة عن :

(١) الإصابة التي توقع بالنفس عمداً، الانتحار أو محاولته سواء كان الشخص سليم العقل أم مجنوناً، أو

(٢) الحرب، الغزو، عمل العدو الخارجي، أعمال عدوانية أو عمليات شبه حرية (سواء أكانت الحرب معلنة أو لا)، تمرد، فتنة، اضطرابات أو شغب أهلي، الاضطرابات، الحرب الأهلية، العصيان، الثورة، أعمال العنف، الأعمال الإرهابية، القصف، القنص، الكمين وأي وجميع الأعمال من نوع مشابه؛ المؤامرة، الحكم العسكري أم الحكم المنتصب، القانون العرفي، أو حالة الحصار، أو أي من الأحداث أو الأسباب التي تحمل على إعلان أو إبقاء القانون العرفي أو حالة الحصار، الحجز، الحجر الصحي؛ أو أنظمة الجمارك؛ أو التأمين من قبل أو بموجب أمر أية حكومة أو سلطة عامة أم محلية؛ أو أي سلاح أو أداة تستعمل الانفلاق الذري أو القوة الاشعاعية سواء في زمن السلم أم الحرب؛ أو .

(٣) أية مدة يكون المؤمن عليه المسمى يخدم في القوى المسلحة لأي بلد أو سلطة دولية، سواء في زمن السلم أم الحرب، وفي هذه الحال تعمد الشركة، لدى طلب المؤمن عليه المسمى الخطي، القسط النسبي عن أية مدة خدمة كهذه، أو .

(٤) أي ضرر حاصل أثناء السفر على أي طائرة أو مركبة للملاحة الجوية، ما لم ينص عليه صراحة، أو

(٥) العاهات الموجودة منذ الولادة والحالات الناشئة أو الناتجة عنها .

(٦) «متلازمة نقص المناعة المكتسب» - راجع رقم PAE AE 8802 .

يتوجب على المؤمن عليه المسمى إذا طلب منه ذلك وكشروط سابق لأية مسؤولية على الشركة أن يثبت أن الضرر لم ينشأ بأية طريقة بموجب أو عن طريق أي من الظروف أو الأسباب المستثناة الآتفة الذكر.

الجزء الثالث - تأجيل تاريخ النفاذ

لا يكون أي تأمين بموجب هذه البوليصة نافذاً بالنسبة لمؤمن عليه مسمى إذا كان ذلك المؤمن عليه المسمى مقيماً في المستشفى، أو عاجزاً أو يستلم تعويضات عن مطالبة وذلك عندما يكون التأمين لولا ذلك الواقع قد أصبح نافذاً. يسري تأمين المؤمن عليه المسمى في مثل هذه الحالة بعد واحد وثلاثين يوماً من انتهاء الإقامة في المستشفى أو انتهاء العجز أو من تاريخ توقف الدفع عن المطالبة، أيهم اللاحق .

الجزء الرابع - أحكام موحدة

١- كامل العقد - التغييرات : أن هذه البوليصة، بما فيها طلب التأمين من أجلها المرفق ربطاً بنسخة عنه والذي يشكل جزءاً منها، وكذلك النماذج والعقود الإضافية والتظهيرات تؤلف عقد التأمين بكامله.

لا يعتبر أي تغيير في هذه البوليصة نافذاً ما لم يوافق عليه مسؤول إداري في الشركة وما لم يجر تظهير تلك الموافقة على هذه البوليصة أو يُرفق بها. ولا يحق لأي وكيل أن يغير هذه البوليصة أو أن يتنازل عن أي من أحكامها.

٢- البديل : صدرت هذه البوليصة لقاء الدفع سلفاً للقسط المحدد في الجدول .

٣- تاريخ النفاذ : يسري مفعول هذه البوليصة في تاريخ النفاذ المذكور في الطلب. بعد أن تصبح نافذة، تبقى البوليصة سارية المفعول حتى تاريخ التجديد ويجوز استمرار سريانها فيما بعد وفقاً للأحكام الواردة في الفقرة «فترة الإمهال» و «شروط التجديد» أدناه. أن أي مدة للتأمين تبتدىء وتنتهي في الساعة ١٢ والدقيقة الواحدة صباحاً في المكان الذي يقيم فيه المؤمن عليه.

٤- شروط التجديد : يجوز تجديد هذه البوليصة بموافقة الشركة من فترة لفترة بدفع سلفاً القسط الكامل حسب تعرفة الشركة السارية المفعول وقت التجديد، ووفقاً لفقرة «فترة الإمهال» ولأحكام وشروط هذه البوليصة إذا لم تجدد البوليصة كما هو

منصوص عليه هنا فإن البوليصة تنتهي بانتهاء المدة التي دفع عنها القسط ووفقاً لفقرة «فترة الإهمال» .

٥- فترة الإهمال : تعطى مهلة ستين (٦٠) يوماً على البوالص السنوية وثلاثين (٣٠) يوماً على البوالص نصف السنوية وربيع السنوية لدفع أي من الأقساط التي تستحق بعد القسط الأول وتبقى خلالها البوليصة سارية المفعول ما لم تفسخ البوليصة بموجب الفقرة «فسخ البوليصة» . أما إذا حصلت الخصارة خلال الفترة المذكور، فإن أي قسط مستحق وغير مدفوع يحسم عند تسوية المبالغ المستحقة .

٦- الإشعار بالمطالبة : يجب إعطاء الشركة إشعاراً خطياً بالمطالبة ضمن ثلاثين (٣٠) يوماً من حدوث أو بدء الضرر المشمول بالبوليصة أو من أقرب وقت لاحق معقول. في حال شمول البوليصة الوفاة بحادث، يجب إشعار الشركة بذلك الحادث فوراً. أن الإشعار الخطي المعطى للشركة من قبل أو نيابة عن المؤمن عليه المسمى الى مركز الشركة الرئيسي أو الى أي شخص إداري مسؤول عن الشركة والمتضمن تفاصيل كافية لتحريف المؤمن عليه المسمى يعتبر إشعاراً للشركة .

٧- نماذج المطالبة : لدى استلام الشركة إشعاراً بالمطالبة، ستقوم بتزويد المطالب بتلك النماذج التي تعطيها عادة لتقديم إثبات الضرر .

٨- المهلة المحددة لتقديم نماذج المطالبة : يجب أن يقدم الى الشركة نماذج المطالبة المعبأة وإثبات خطي عن الضرر خلال تسعين (٩٠) يوماً بعد تاريخ ذلك الضرر. فإن التخلف عن تقديم هذا الإثبات خلال المهلة المحددة لن يبطل أو يخفض أية مطالبة إذا تبين أنه لم يكن معقولا إعطاء الإثبات خلال هذه الفترة، على أنه ، لا يقبل الإثبات بعد مرور سنة عن وقت حصول الضرر .

٩- دفع التعويضات : أن التعويضات التي تدفع بموجب هذه البوليصة عن أي ضرر باستثناء الضرر الذي تنص البوليصة دفع تعويضات دورية بشأنه، فإنها تدفع فور استلام الإثبات الخطي الأصولي عن الضرر. أما التعويضات التي تنص البوليصة على

دفعها بشكل دوري فإنها تدفع شهرياً شرط تقديم الإثبات الخطي الأصولي عن الضرر، هذا وأن أي رصيد لم يدفع لدى انتهاء التزام الشركة يدفع فوراً لدى استلام الإثبات الخطي الأصولي .

١٠- لمن تدفع التعويضات : يدفع التعويض إن وُجد ، عن وفاة مؤمن عليه مسمى الى المستفيد منه المعين في طلب التأمين شرط أن يبقى هذا المستفيد على قيد الحياة بعد ثلاثين (٣٠) يوماً من وفاة المؤمن عليه المسمى وإلا يدفع التعويض هذا الى تركة المؤمن عليه المسمى . أما جميع تعويضات البوليصة الأخرى فتدفع الى المؤمن عليه. إن أي مبلغ دفعته الشركة بحسن نية وفقاً لهذا النص يُرىء الشركة إبراءً كاملاً بحدود المبلغ المدفوع .

١١- موافقة المستفيد : أن موافقة المستفيد ليست شرطياً ضرورياً للتنازل عن هذه البوليصة أو لتحويلها أو لتفسير المستفيد أو لإجراء أية تعديلات أخرى في هذه البوليصة.

١٢- تغيير المستفيد : لا يلزم تغيير المستفيد بموجب هذه البوليصة الشركة، ما لم يوافق عليها بتظهير على البوليصة من قبل مسؤول إداري في الشركة.

١٣- الفحص الطبي : يكون للشركة الحق ويجب أن تتاح لها الإمكانية بأن تفحص على نفقتها المؤمن عليه المسمى كلما طلبت ذلك بصورة معقولة أثناء وجود مطالبة عالقة بموجب هذه البوليصة. وكذلك يكون لها الحق ويجب أن تتاح لها الإمكانية بإجراء تشريح للجثة في حال الوفاة عندما لا يمنع القانون ذلك .

١٤- الإدعاء القانوني : لا يجوز إقامة أية دعوى قانونية لتحصيل أي مبلغ بمقتضى هذه البوليصة قبل انقضاء ستين (٦٠) يوماً على تاريخ تقديم إثبات الضرر الخطي وفقاً لشروط هذه البوليصة. كما لا يجوز إقامة أية دعوى من هذا النوع بعد انقضاء ثلاثة (٣) أعوام على المهلة التي يتوجب أن يقدم خلالها إثبات الضرر الخطي .

١٥- تصريح غير صحيح عن السن : إذا كان التصريح المعطى عن سن أي من

المؤمنين عليهم المسمين غير صحيح فإن أي مبلغ يستحق دفعه بموجب هذه البوليصة يُعدّل بحيث يصبح مناسباً للمبلغ الذي دفعه بموجب هذه البوليصة يعدل بحيث يصبح مناسباً للمبلغ الذي كان يمكن شراؤه بالقسط المدفوع لو ذكر السن الصحيح. أما في حال إعطاء تصريح خاطيء عن سن المؤمن عليه المسمى، وفي حال أن التأمين المنصوص في البوليصة لم يسر مفعوله وفقاً للسن الصحيح للمؤمن عليه المسمى، أو يكون قد انتهى مفعوله قبل قبول القسط أو الأقساط، فإن التزام الشركة في الفترة التي لا يكون خلالها المؤمن عليه المسمى أهلاً للتأمين يقتصر على إعادة جميع الأقساط المدفوعة خلال المدة التي لا تغطيها البوليصة وذلك بطلب خطي .

١٦- التحويل : لا يكون أي تحويل لهذه البوليصة ، أو لأي منفعة ناشئة عنها ملزماً للشركة ما لم يسجل الأصل أو صورة عنه لدى الشركة. لا تتحمل أية مسؤولية بصدد صحة التحويل .

١٧- فسخ البوليصة : يجوز للشركة أن تفسخ هذه البوليصة ، في أي وقت كان، وذلك بإشعار خطي يسلم للمؤمن عليه أو يرسل بالبريد الى آخر عنوان له في سجلات الشركة على أن يبين في الإشعار متى يصبح الفسخ نافذ المفعول وذلك بعد مهلة لا تقل عن خمسة عشر يوماً (١٥) من ذلك الاشعار. وفي حال فسخ البوليصة، تعيد الشركة بسرعة الجزء النسبي غير المكتسب من القسط الذي تم دفعه فعلياً من المؤمن عليه. على أن يتم الفسخ بدون المساس بأية مطالبة نشأت قبل ذلك.

وفي حال فسخ البوليصة من قبل المؤمن عليه، يحسب القسط المكتسب وفقاً لجدول المعدلات القصير المستعمل من قبل الشركة وقت الفسخ .

١٨- تغيير العمل : إذا أصيب مؤمن له مسمى بضرر بعد تغيير عمله الى عمل آخر تصنفه الشركة بأنه خطراً من العمل المبين في هذه البوليصة أو إذا أصيب بينما كان قائماً، لقاء أجرة، بأي عمل عائد لمهنة مصنفة على هذا الوجه، فإن الشركة تدفع فقط ذلك الجزء من التعويضات المنصوص عليها في هذه البوليصة الذي كان يمكن شراؤه

بالقسط المدفوع بالمعدلات وضمن الحدود التي تحددها الشركة لعمل أكثر خطراً كهذا.

إذا غير المؤمن عليه مسمى عمله الى عمل آخر تصنفه الشركة بأنه أقل خطراً من العمل المين في طلب التأمين، تقوم الشركة ، لدى استلامها إثبات تغيير العمل، بتخفيض معدل القسط وفقاً لذلك وإعادة المبلغ النسبي من القسط غير المكتسب اعتباراً من تاريخ تغيير العمل أو تاريخ حلول الذكرى السنوية للبوليصة الذي يسبق مباشرة تاريخ استلام ذلك الإثبات، أيهما الأحدث. لدى تطبيق هذا النص يجب أن يكون تصنيف أخطار العمل ومعدلات الأقساط كما نشرتها الشركة آخر مرة قبل حدوث الضرر الذي تكون الشركة مسؤولة عنه أو قبل تاريخ إثبات تغيير العمل .

١٩- إيداع بيان بمعدلات القسط وتصنيف الأخطار : إذا كان قانون البلد الذي يقيم فيه المؤمن عليه المسمى لدى إصدار البوليصة ينص على أنه يجب إيداع بيان معدلات الأقساط وتصنيف الأخطار العائدة لها لدى مسؤول حكومي يشرف على التأمين في البلد المذكور وذلك قبل إصدار البوليصة، فإن معدلات الأقساط في هذه الحالة وتصنيف الأخطار المذكورة في هذه البوليصة تعني فقط معدلات الأقساط وتصنيف الأخطار كما تم إيداعها آخر مرة من قبل الشركة وفقاً لذلك القانون. ولكن إذا كان ذلك الإيداع لا ينص عليه القانون، فإنها تعني في هذه الحالة معدلات الأقساط وتصنيف الأخطار التي جعلتها الشركة نافذة في ذلك البلد آخر مرة قبل حدوث الضرر الذي تكون الشركة مسؤولة عنه .

٢٠- الزيادات : يجوز من وقت لآخر إضافة أي شخص يصبح أهلاً للتأمين بعد تاريخ نفاذ هذه البوليصة كمؤمن عليه مسمى وذلك لدى طلب المؤمن عليه وتقديمه إثبات الأهلية والقابلية للتأمين مرضياً للشركة وكذلك بدفع القسط الإضافي المطلوب. إن التأمين الذي يغطي المؤمن عليه المسمى الجديد يتبدى بتاريخ موافقة الشركة على الطلب وفقاً للتحديدات الواردة في النماذج المرفقة .

٢١- التقيد بنصوص البوليصه : إن عدم التقيد بأي من النصوص الواردة في هذه البوليصه يعطل جميع المطالبات بشأنها .

٢٢- انتهاء البوليصه : تنتهي هذه البوليصه في أي من التواريخ الثابتة أتهم الأسبق : (١) تاريخ استحقاق القسط الأول الذي لم يكن فيه أي شخص بوضع مؤمن عليه، (ب) آخر يوم الذي يكون دفع القسط عنه، باستثناء ما نص عليه في «فترة الإمهال» و (ج) آخر تاريخ لانتهاء تغطية جميع المؤمن عليهم المسمين، في حال تطبيقه.

٢٣- إعادة سريان البوليصه : عندما تنتهي هذه البوليصه لسبب عدم دفع القسط، فإن قبول قسط لاحق وإعادة سريان البوليصه من قبل الشركة، إذا وافقت الشركة على ذلك، لا يغطي إلا الضرر الناتج عن إصابة حصلت أو مرض بدأ بعد تاريخ إعادة السريان هذه.

٢٤- التقيد بالقوانين : أن أي من أحكام هذه البوليصه الذي يكون بتاريخ نفاذها يتعارض مع قوانين الدولة حيث سلمت البوليصه تعدل لتتوافق مع المتطلبات الدنيا لتلك القوانين .

وشهادة على ما تقدم وقعت الشركة على هذه البوليصه إلا أن هذه البوليصه لا تسري المفعول إلا بتوقيع ممثل الشركة المفوض بذلك .

برنامج الدخل المتنامي

برنامج الدخل المتنامي : برنامج منطور يعطيك حماية تأمينية قيمة بكلفة متدنية وبعنحك نسبة أرباح مرتفعة على إدخاراتك. أن هذا البرنامج هو أكثر البرامج مرونة وأكثر توجهاً نحو منفعة المستهلك من ضمن برامج التأمين على الحياة المتاحة حالياً في الأسواق. أنه جزء من برامج التأمين على الحياة التقليدية ومن أحدث البرامج الإستثمارية التي تلاقي حالياً استحساناً كبيراً في أمريكا. يحتوي هذا البرنامج على أفضل ميزات كل من البرنامجين ويمكن تكيفه مبدئياً مع جميع الظروف المستجدة.

كيف يعمل هذا البرنامج

خلال مدة السبع سنوات الأولى تدفع مبلغاً محدداً كقسط للتأمين يحتسب على أساس مبلغ التأمين وسنك في تاريخ الالتحاق. في حال حدوث الوفاة. يدفع كامل مبلغ التأمين .

تضمن الشركة كلا من القيمة النقدية. قيمة التأمين المسدد، وقيمة التأمين الممدد لأجل. يتيح لك التأمين المسدد إمكانية الاستمرار في التأمين بمنافع مخفضة بدون دفع المزيد من الأقساط . أما التأمين الممدد لأجل. فإنه يعطيك فرصة الاستمرار في الحماية بكامل مبلغ التأمين وبدون دفع المزيد من الأقساط .

الارباح

تعلن الشركة في نهاية السنة السابعة أرباحاً تتناسب مع عائدات استثمارات الشركة . قد تبلغ هذه الارباح ٥٥٪ من القيمة النقدية لبوليصةك وتضمن الشركة على أن لا تقل الأرباح عن ٢٥٪ .

برنامج الاستثمار والحماية

بعد إدخال ربع السنة السابعة، يتحول تلقائياً برنامج التأمين الى برنامج استثمار وحماية. تحول القيمة النقدية للبوليصة مع الربح لتكوين الرصيد الافتتاحي في حساب الاستثمار والحماية العائد لك .

مرونة في الاقساط

يتيح لك هذا البرنامج المرونة التامة في دفع الاقساط ويصبح بإمكانك تغيير القسط حسب أوضاعك المالية واحتياجاتك التأمينية . فبإمكانك :

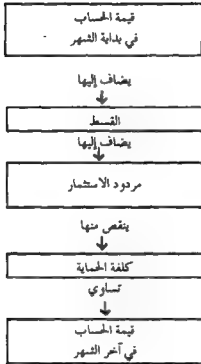
- أ) الاستمرار بدفع القسط العادي .
ب) زيادة أو تخفيض دفعاتك .
ج) دفع قسط وحيد .
د) عدم دفع أي قسط أو حتى التوقف عن دفع الأقساط كلياً.

الحماية

إمكانك زيادة أو تخفيض قيمة تغطية التأمين وفقاً لاحتياجاتك بدون شراء بوليصة جديدة قد تكون كلفتها أعلى وبالتالي يمكنك تجاوز التضخم والاطمئنان بأن تغطيتك التأمينية تتناسب دوماً مع ظروفك. إن الزيادة في الحماية قد تتطلب إثبات صالحتك للتأمين.

قيمة الحساب

تحدد قيمة الحساب كما هو مبين في الرسم المقابل.
إن هذا الحساب ناتج عن الأقساط المسددة من قبلك وعن المردود الناتج عن استثمارات الشركة بدون حسم أي مبلغ كمصاريف إدارية.
هنالك أيضاً ميزة خاصة لهذا البرنامج. إن نسبة المردود عن استثمارات الشركة خاضعة للتغيير وذلك وفقاً لنسبة الأسعار السارية في السوق .
تضمن الشركة أن نسبة مردود الاستثمار على حسابك سوف لا تقل في أي ظرف عن $\frac{1}{2}$ ٤ بالمائة سنوياً من قيمة الحساب .



وإذا توقفت عن دفع الأقساط،
سيستمر نفاذ البوليصة طالما أن قيمة الحساب
كافية لتغطية كلفة الحماية.
كذلك سترسل لك الشركة كشفاً
لحسابك على الأقل مرة واحدة في السنة .

السحوبات والقروض على البوليصة

يمكنك السحب من حسابك لتغطية
أية احتياجات كمصاريف المدارس. حاجات
العمل، الطوارئ الخ. ولن تضطر لدفع أية
فوائد على المبالغ المسحوبة. أن المبلغ
المسحوب سيخفض قيمة الحساب ومبلغ
الحماية أيضاً .

يمكنك الاقتراض من الشركة بعد أن تصبح لبوليستك قيمة نقدية وذلك بمعدل
فائدة تحدده الشركة.

تاريخ الاستحقاق

تستحق البوليصة للدفع في التاريخ الذي تحدده أنت. كذلك يمكنك تغيير تاريخ
الاستحقاق في أي وقت تشاء .

التقاعد

بدلاً من قبض مستحقات البوليصة . يمكنك انتقاء برنامج تقاعدي بدءاً من أي
عمر تختاره. يدفع هذا التقاعد مدى الحياة ويمكن ضمانته دفعه لمدة ١٠ أو ٢٠ سنة.

اختيارات جذابة

- يمكنك إضافة العديد من المنافع القيمة لبرنامجك الأساسي .
- الإعفاء من دفع الأقساط في حالة العجز الكامل الناتج عن حادث أو مرض لمدة تزيد عن الستة شهور .
- زيادة الحماية لتبلغ ثلاثة أضعاف مبلغ التأمين في حال الوفاة بحادث .
- التعويض الأسبوعي في حال العجز الناتج عن حادث .

إن المعلومات المذكورة هنا هي فقط وصف للمنافع المقدمة في برنامج الدخل المتنامي. إن وكيل اليكو سيزودك بتفاصيل البوليصة وسيساعدك على تخطيط برنامج متوازن من الحماية والتوفير ليتلائم مع احتياجاتك الخاصة .

برنامج الدخل المتنامي

تؤمن بموجب هذه البوليصة المؤمن عليه المذكور في جدول مواصفات البوليصة وتوافق على ان تدفع التقديرات المنصوص عليها فيها وفقاً لشروطها وأحكامها.

الأقساط عن البوليصة الأساسية تدفع اعتباراً من تاريخ البوليصة وما بعده خلال مدة حياة المؤمن عليه كما هو مذكور في جدول مواصفات البوليصة.

الأقساط الإضافية عن العقود الإضافية المرفقة بهذه البوليصة تدفع ذات التاريخ الذي يدفع فيه القسط عن البوليصة الأساسية . ويستمر هذا الدفع الى تاريخ انتهاء العقود الإضافية وفقاً لأحكامها.

صدر هذا العقد بناء على الطلب المقدم عن هذه البوليصة ولقاء الدفع مسبقاً للأقساط وفقاً لما هو منصوص عليه في العقد المذكور.

سنوات البوليصة وأشهرها وكل ذكرى سنوية لها تحدد اعتبار من تاريخ البوليصة المذكور في جدول المواصفات.

التقديمات والنصوص والشروط المبينة في جدول مواصفات البوليصة وفي هذه الصفحة والصفحات التالية لها تعتبر جزءاً من هذا العقد.

جميع المبالغ المستحقة الدفع بموجب هذا العقد سواء من قبل الشركة أو لها تدفع بالعملة المذكورة في جدول مواصفات البوليصة ويجري الدفع في مكتب الشركة في بلد الدفع الوارد ذكره في جدول المواصفات المذكور.

شهادة على ما تقدم وضعت اميركان لايف انشورنس كومباني توقيعها على هذه البوليصة بتاريخ الإصدار المذكور في جدول مواصفات البوليصة.

الرئيس

المسجل

الاحكام العامة

العقد ونصوصه وتحديداته : يتألف كامل العقد من هذه البوليصة والطلب المقدم من أجل الحصول عليها - والمرققة صورة عنه بهذه البوليصة والذي يشكل جزءاً منها- وكذلك أية عقود إضافية طلبت وأرفقت بالبوليصة وتنص على أنها تشكل جزءاً منها. في غير حالة الغش، تعتبر البيانات التي أعطيت عند طلب العقد تصريحات وليست ضمانات، ولن يُستعمل أي تصريح لإبطال العقد ولا لرفض أية مطالبة بموجبه إلا إذا ورد في الطلب الخطي .

التعديلات : إن حق إجراء أو تعديل هذا العقد أو تمديد مدة دفع أي قسط أو التنازل عن أي من حقوق الشركة أو متطلباتها محصور في رئيس مجلس إدارة

الشركة أو رئيسها أو نائب الرئيس الإقليمي أو الخبير في رياضيات التأمين (الاكتواري) أو أمين السر أو مساعد نائب الرئيس أو أمين السر الإقليمي أو مساعد أمين السر أو المسجل.

التقديمات : تدفع المطالبات من قبل الشركة فقط لدى تسليم هذه البوليصه مع إثبات مرضٍ للشركة بمن المؤمن عليه وبصفة المطالب .

تغيير برنامج التأمين : يجوز بموافقة الشركة تغيير هذه البوليصه الى برنامج تأميني آخر شرط التقيد بالمتطلبات ودفع النفقات - إن وجدت - التي تحددها الشركة.

عدم القابلية للاعتراض : تصبح هذه البوليصه - باستثناء أي قسم منها يعطي تقديمات في حالتي العجز والإصابة بحادث طارئ - غير قابلة للاعتراض بعد بقائها سارية المفعول أثناء حياة المؤمن عليه سنتين من تاريخ إصدارها إلا فيما يتعلق بعدم دفع الأقساط.

الإنتحار : إذا انتحر المؤمن عليه - وهو سليم العقل أو مجنون - خلال سنتين من تاريخ الإصدار أو من أي تاريخ لاعادة سريان البوليصه. يصبح التأمين بموجب هذا العقد محصوراً في مبلغ يعادل الأقساط المدفوعة فحسب.

السن : في حال ذكر سن غير صحيح للمؤمن عليه يجري تعديل أي مبلغ قد يُدفع بموجب هذه البوليصه بقدر ما قد يشتره القسط المدفوع عن السن الصحيح .

الملكية والحقوق بموجب هذه البوليصه : مع مراعاة أية قيود قانونية، تصبح كافة الحقوق والامتيازات وطرق الاختيار المنصوص عليها في هذا العقد - والتي لم تمنح صراحة لأي شخص آخر - محصورة في مالك البوليصه وحده إذا احتفظ بحقه في تغيير المستفيد وإلا في مالك البوليصه والمستفيد مجتمعين.

تغيير الملكية والمستفيد : في أي وقت خلال سريان مفعول هذا العقد وبتقديم طلب خطي مقبول من الشركة ، يجوز :

أ) ملك البوليصة أن ينقل كامل ملكيته للبوليصة ليصبح هذا النقل ساري المفعول أثناء وجوده على قيد الحياة .

ب) ما لم ينص على خلاف ذلك في هذا العقد. تغيير المستفيد مع أو بدون الإحتفاظ بحق تغيير المستفيد مستقبلاً بقدر ما تسمح به القوانين التي تخضع لها هذه البوليصه .

لا يسري مفعول هذا النقل أو التغيير إلا إذا قيدته الشركة في سجلاتها ولكن بمجرد قيده على هذا النحو يسري مفعوله من تاريخ توقيع الطلب مع مراعاة ما تكون الشركة قد دفعته أو اتخذته بصدد هذا الطلب قبل إجراء قيد هذا النقل أو التغيير .

الحقوق في حال وفاة المالك أو المستفيد : إن حقوق مالك البوليصه - غير المؤمن عليه - الذي تحدث وفاته أثناء سريان هذا العقد تنتقل الى مديري أو منفذي تركته أو الى الأشخاص الذين تنازل المالك لصالحهم ما لم يرد في هذا العقد نص على خلاف ذلك . إن حقوق المستفيد الذي تحدث وفاته قبل انقضاء فترة خمسة عشر يوماً تبدأ من تاريخ وفاة المؤمن عليه تنتقل الى مالك البوليصه ما لم يكن قد تم الدفع الى هذا المستفيد أو ما لم ينص على خلاف ذلك في هذا العقد.

التحويل : لا يصبح أي تحويل لهذه البوليصه أو أية منفعة بموجبها ملزماً للشركة إلا إذا قيدته الشركة في سجلاتها. يخضع أي تحويل لأي مبلغ تكون الشركة قد دفعته أو إجراء اتخذته قبل استلام الشركة لطلب التحويل وقيده في سجلاتها. لا تكون الشركة مسؤولة عن صحة أو مفعول أو كفاية أي تحويل .

الطرق الأخرى التي يجوز دفع عائدات البوليصه بموجبها : يجوز بموافقة الشركة دفع عائدات البوليصه كلياً أو جزئياً بموجب إحدى طرق اختيار الدفع التي توفرها الشركة آنفذ .

نقل محل الإقامة : في حال اكتساب المؤمن عليه محل إقامة خارج بلد الدفع المحددة في جدول مواصفات البوليصه ولكن داخل بلد تصدر فيها الشركة بوالص

مماثلة، يجوز نقل البوليصة الى محل الإقامة الجديد بالعملة والمبلغ الأسمي والقسط والقيم النقدية والعلاوات المتعلقة بها التي تعيد الشركة تمديدتها وفقاً لقواعد الشركة السارية المفعول آنذاك وبشرط دفع مالك البوليصة أية ضرائب أو مصروفات أخرى ناتجة مباشرة عن هذا النقل ومع ملاحظة أن هذا النقل لن يتم متى كان مخالف لأي قانون أو قرار حكومي ساري المفعول آنذاك .

الأحكام العامة والأحكام الخاصة التي تسري على البوليصة : إن الأحكام العامة الواردة أعلاه تطبق على البوليصة طيلة مدة سريانها .

إن الأحكام الخاصة التالية - الجزء الأول والجزء الثاني - تسري على البوليصة حسب مدة سريان البوليصة وكما هو محدد في كل من الجزئين المذكورين .

الأحكام الخاصة - الجزء الثاني

إن الأحكام الخاصة التالية الواردة تحت الجزء الثاني من البوليصة تطبق على البوليصة بعد مدة السبع سنوات الأولى من سريانها بشرط أن لا تكون البوليصة آنذاك سارية وفقاً للاختيار الثاني أو الثالث من بند عدم إسقاط العقد الوارد في الجزء الأول .

الأحكام الخاصة بحساب الاستثمار والحماية (IPA)

التحويل إلى حساب الاستثمار والحماية : في الذكرى السنوية السابعة لتاريخ البوليصة، تحول القيمة النقدية الأساسية للبوليصة، والأرباح إن وجدت، كما هي في آخر السنة السابعة من البوليصة، الى حساب الاستثمار والحماية (IPA) المسمى فيما يلي «الحساب» كرسيد افتتاحي في بداية السنة الثامنة من البوليصة في حساب مالك البوليصة.

القسط : إن قيمة القسط وطريقة دفع القسط هي كما مبينة في جدول مواصفات البوليصة. يحق لمالك البوليصة في أي من الأوقات أن يغير طريقة دفع القسط وأن يزيد

أو يُنقص دفعات قيمة القسط مع مراعاة الحد الأدنى من قيمة المبلغ المقبول آنذاك من الشركة عن مثل هذه البوالص .

فترة الإمهال : إذا كانت قيمة التصفية للبوليصة في أي استحقاق شهري ليست كافية لتغطية الحسم الشهري القادم ، تعطي فترة إمهال من واحد وثلاثين يوم لدفع قسط يكفي لتغطية الحسم الشهري ، إذا توفي المؤمن عليه خلال فترة الإمهال ، ينزل مبلغ الحسم الشهري غير المدفوع من قيمة عائدات البوليصة ، إن لم يدفع قسط كاف في نهاية فترة الإمهال ، تنتهي كافة التغطية بموجب البوليصة وتصبح البوليصة منتهية وبدون أي مفعول .

إعادة سريان البوليصة : إذا انتهت البوليصة بسبب انقضاء فترة الإمهال بدون دفع القسط الكافي ، يجوز إعادة سريان البوليصة ، خلال مدة ثلاث سنوات من انقضاء فترة الإمهال على أن يكون المؤمن عليه على قيد الحياة ، إن إعادة السريان يخضع لتقديم إثبات مقنع للشركة بأن المؤمن عليه صالح للتأمين ويدفع القسط الأدنى الكافي لجعل البوليصة سارية لمدة ثلاثة أشهر على الأقل ، إن قيمة هذا القسط الأدنى سوف لا تكون أقل من الحد الأدنى من المبلغ المقبول من الشركة ، إن أي دين على البوليصة كان موجوداً في إنتهاء فترة الإمهال ، يُعاد إدخاله كدين على البوليصة إن لم يُدفع ، إن تاريخ نفاذ إعادة السريان هو تاريخ الاستحقاق الشهري الذي يلي موافقة الشركة على إعادة السريان ، لايجوز إعادة سريان البوليصة إذا كانت قد صُفِّتَ للمالك البوليصة مقابل قيمة التصفية .

قيمة الحساب : يحتسب الحساب في أي تاريخ استحقاق شهري كما يلي :

- قيمة الحساب كما هي في تاريخ الاستحقاق الشهري السابق .
- ينزل منها قيمة التصفيات الجزئية التي حصلت منذ تاريخ الاستحقاق الشهري السابق .
- ينزل منها الحسم الشهري .

- يُزاد عليها فائدة شهر واحد .

- يُزاد عليها جميع الأقساط الصافية المقبوضة منذ تاريخ الاستحقاق الشهري السابق .

الفائدة : إن المعدل الأدنى المضمون للفائدة على حساب الاستثمار والحماية هو المعدل المنصوص عليه في جدول مواصفات البوليصة .

يجوز عند احتساب تطبيق فائدة أعلى من المعدل المضمون بالنسب التي قد تقررها الشركة .

القسط الصافي : إن القسط الصافي يساوي القسط المدفوع يُضاف القسط الصافي الى حساب الاستثمار والحماية للبوليصة .

الحسومات الشهرية : تحسم الشركة شهرياً من قيمة الحساب كلفة التأمين على الحياة إن وجدت والأقساط العائدة للمنافع الإضافية المنصوص عنها في العقود الإضافية المرفقة بالبوليصة . إن معدل كلفة التأمين سوف لا يزيد عن المعدلات الواردة في جدول وفيات CSO 1958 .

الأحكام الخاصة بالتغطية التأمينية

توافق الشركة على أن تدفع للمستفيد في حال وفاة المؤمن عليه ، المبلغ الاساسي للتأمين أو قيمة حساب الاستثمار والحماية ، أيهما أكبر ، بعد حسم أي دين على البوليصة أو مبالغ التصفية الجزئية .

تغير مبلغ التأمين الأساسي : يجوز زيادة مبلغ التأمين الأساسي للبوليصة أو تخفيضه بموجب طلب خطي من مالك البوليصة ، يسري التخفيض في تاريخ الاستحقاق الشهري الذي يلي تاريخ الطلب ، لايجوز أن تصبح قيمة مبلغ التأمين أقل من الحد الأدنى لمبلغ التأمين المحدد من الشركة حينئذ ، يُقدم طلب زيادة مبلغ التأمين بموجب طلب إضافي خاص مع إثبات بصالحية المؤمن عليه للتأمين ، تقبل به الشركة ،

تسمى الزيادة في مبلغ التأمين بتاريخ الاستحقاق الشهري الذي يلي تاريخ موافقة الشركة .

المنافع لدى استحقاق البوليصة تستحق البوليصة في تاريخ الاستحقاق الاختياري المبين في جدول مواصفات البوليصة ، إن مبلغ التأمين الذي يدفع بتاريخ الاستحقاق هو قيمة حساب الاستثمار والحماية بعد تنزيل أي دين على البوليصة .

يحق لمالك البوليصة أن يغير تاريخ الإستحقاق الاختياري بموجب طلب خطي يقدم للشركة قبل ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ الاستحقاق ، لا يجوز أن يكون تاريخ الاستحقاق الاختياري قبل عشر سنوات من تاريخ البوليصة ولا بعد الذكرى السنوية للبوليصة التي يقع في أو تلي الذكرى الـ (٧٥) ليلاد المؤمن عليه .

أحكام تصفية البوليصة والاقتراض :

قيمة تصفية البوليصة : إن قيمة تصفية البوليصة هي قيمة الحساب ينزل منه أي دين على البوليصة ونفقات التصفية إن وجدت ، أن نفقات التصفية ، إن وجدت ، تطبق فقط على الأرباح التي حوت الى الحساب في نهاية السنة السابعة من البوليصة ، لا تدفع أية نفقات تصفية بعد أن تكون البوليصة قد استكملت ثلاث سنوات بعد افتتاح الحساب .

التصفية الكاملة أو التصفية الجزئية : يجوز تصفية البوليصة في تاريخ أي استحقاق شهري وذلك بموجب طلب خطي يقدم من مالك البوليصة الى الشركة . إن المبلغ الذي يُدفع لدى تصفية البوليصة هو مبلغ قيمة التصفية للبوليصة. يجوز لمالك البوليصة أن يطلب خطياً تصفية جزئية للبوليصة في تاريخ أي استحقاق شهري وذلك. إذا كان المؤمن عليه على قيد الحياة ، إن مبلغ التصفية الجزئية سوف لا يزيد عن قيمة التصفية للبوليصة بعد تنزيل مبلغ تحدده الشركة ، تقوم الشركة بحسم نفقات التصفية الجزئية من مبلغ التصفية الجزئية، يحق للشركة أن توجّل دفع قيمة التصفية الجزئية لمدة

لا تزيد عن ستة أشهر ، يحق أيضاً للشركة أن تحد من عدد التصفيات الجزئية خلال سنة البوليصة .

في حال التصفية الجزئية ، ينزل مبلغ التصفية الجزئية من قيمة الحساب وكذلك من مبلغ التأمين الأساسي .

لا يسمح بالتصفية الجزئية إذا أدت الى تنزيل مبلغ التأمين الأساسي إلى أقل من الحد الأدنى المقبول من الشركة .

القروض على البوليصة : يطبق بند القروض على البوليصة كما ورد في الجزء الأول من الأحكام الخاصة بإستثناء أن قيمة القرض سوف لا تتجاوز مع الفائدة لآخر سنة البوليصة ، قيمة التصفية في تاريخ القرض .

لقاء دفع القسط المتوجب يجري هذا التعديل على البوليصة رقم ()
ويرفق بها ويؤلف جزءاً لا يتجزء منها.

تغطية أحوال الحرب

بالرغم من نص الإستثناءات المتعلقة بأحوال الحرب في هذه البوليصة وما قد يكون ملحقاً بها من عقود إضافية جعلت جزءاً منها ، أنه في حال وفاة المؤمن له كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لحرب أو عمليات شبه حرية (سواء أكانت الحرب علنة أم لا) أو غزو أو عمل عدو خارجي أو أعمال عدوانية أو تمرد أو فتنة أو هيجان أو شغب أهلي أو حرب أهلية أو عصيان أو ثورة أو أعمال عنف أو مؤامرة أو حكم مفتصب أو قانون عرفي أو حالة حصار أو أي من الأحداث أو الأسباب التي تحمل على إعلان أو إبقاء القانون العرفي أو حالة الحصار، فإن إلزام الشركة بموجب هذه البوليصة وما يكون ملحقاً بها من عقود إضافية جعلت منها يقتصر على أي من المبلغين الآتين أليهما أكبر:

(أ) الإحتياطي بموجب البوليصة ، أو

(ب) العائدات المستحقة في ذلك الوقت بموجب البوليصة وبموجب ما يكون

ملحقاً بها من عقود اضافية جعلت جزءاً منها على أن لا تتجاوز تلك

العائدات حداً أقصى قدره (مضافاً إليه إحتياطي الفرق -

أن وجد - بين القيمة الاسمية للبوليصة والحد الأقصى المذكور.

يحسم من أي من المبلغين المذكورين في (أ) أو (ب) اعلاه أي دين للشركة عل

هذه البوليصة مع فائدته المستحقة أو المتجمعة .

هذا وبالرغم من أي نص ههنا على العكس ذلك ، فإن بند تغطية أحوال الحرب

هنا لا يطبق ولا يعطي تغطية عن أحوال الحرب للعقود الإضافية الخاصة بدفع تعويض

لدى الوفاة بحادث طارئ .

من المتفق عليه أيضاً أنه إذا حدثت وفاة المؤمن له مباشرة أو غير مباشرة عن

امشاركة الفعلي في أي من الأحداث المذكورة أعلاه ، فإن التزام الشركة يقتصر فقط

على قيمة الإحتياطي المذكورة تحت (أ) أعلاه ، محسوماً منها أي دين للشركة على

هذه البوليصة مع فائدته المستحقة أو المجمعة.

ومن المتفق عليه أيضاً وبالرغم من أي نص مخالف في هذه البوليصة أو في أية

بوليصة أو بوالص أخرى (حياة ، حوادث شخصية أو تأمين جماعي) ، أن المبلغ

الإجمالي لتغطية أحوال الحرب على حياة المؤمن له المعطى من الشركة بموجب تلك

البوالص لا يمكن أن يتجاوز في أية أحوال ، حداً أقصى قدره.

يجوز تجديد مفعول سريان هذه التغطية من فترة الى فترة في كل ذكرى سنوية

للبوليصة ، إذا وافقت الشركة ، وذلك بدفع القسط سلفاً حسب تعرفه الشركة بتاريخ

التجديد.

إن تاريخ نفاذ هذه التغطية هو تاريخ البوليصة ، إلا إذا ذكر هنا تاريخ آخر .

ومن المتفق عليه إن الاستثناءات المبينة على التظهير رقم (م ٢) المتعلق بأحوال

الحرب والمرفق بهذه البوليصه لن يُطَبَّق طالما أن تغطيه أحوال الحرب سارية المفعول بموجب هذا البند .

المسجل

تعديل للبوليصه رقم مرفق بها ويؤلف جزءاً لا يتجزأ منها :

استثناءات متعلقة بأحوال الحرب

من المتفق عليه بموجب هذا التظهير - وبالرغم عن كل نص مخالف في هذه البوليصه وما قد يكون ملحقاً بها من عقود إضافية جعلت جزءاً منها - (باستثناءات العقود الإضافية التي تنص على دفع تعويض لدى الوفاة بحادث طارئ والمعتبرة جزءاً من البوليصه) انه في حال وفاة المؤمن له كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لحرب أو عمليات شبه حربية (سواء أكانت الحرب معلنة أم لا) أو غزواً أو عمل عنو خارجي أو أعمال عنوانية أو تمرد أو فتنة أو هيجان أو شغب أهلى أو حرب أهلية أو عصيان أو ثورة أو أعمال عنف أو مؤامرة أو حكم عرفي أو حكم مقتصب أو قانون عرفي أو حالة حصار أو أي من الأحداث أو الأسباب التي تحمل على إعلان أو إبقاء القانون العرفي أو حالة الحصار ، فإن إلزام الشركة بموجب البوليصه يقتصر على إحتياطي هذه البوليصه محسوماً من ذلك أي دين للشركة على هذه البوليصه بما في ذلك الفوائد المستحقة أو المتجمعة.

المسجل

نموذج عقد تأمين على الحياة



الشركة العربية للتأمين ورم
ARABIC EMAN INSURANCE CO. Ltd.

★
عقد تأمين على الحياة

جدول مواصفات العقد	
رقسم العقد :	تاريخ بدء التأمين :
المؤمن عليه :	مدة التأمين :
عمر المؤمن عليه :	تاريخ الإنتهاء :
طالب التأمين / المتعاقد :	بلد الدفع :
المستفيدون :	العملة :
<div style="transform: rotate(-30deg); border: 2px solid black; padding: 10px; font-weight: bold; font-size: 2em;"> SPECIMEN </div>	
العقد الأساسي	السطح
برنامج التأمين	
مبلغ التأمين الأساسي :	
المساحات الإضافية :	
القسط الدوري	
رسم الطوابع	
مجموع القسط الأول	
تغطي الأقساط صدر هذا العقد في مكاتب الشركة الرئيسية في عمان / الأردن هذا اليوم من شهر سنة	

كيفية حساب الأقساط في تأمينات الحياة:

يتم حساب الأقساط على أربعة أمور هي : ١- جدول الحياة ، ٢ جداول الوفاة ، ٣ - مبلغ التأمين ، ٤ - معدل الفائدة
 أولاً : التعرف على كيفية استخدام جدول الحياة في قياس الاحتمالات. •

$$(١) \text{ إن احتمال الحياة عند السن } s = \frac{\text{عدد الأحياء عند السن } s+1}{\text{عدد الأحياء عند السن } s}$$

ويكون بالتالي احتمال الوفاة عند السن $s = 1 -$ احتمال الحياة عند السن s
 (٢) احتمال وفاة شخص عمره الآن s بعد مضي فترة زمنية قدرها m خلال سنة

$$= \frac{\text{عدد الوفيات عند العمر } (s+m)}{\text{عدد الأحياء عند العمر } s}$$

وبعبارة أخرى أن :

$$\text{احتمال وفاة شخص عند عمر } (s+m) = \frac{\text{عدد الأحياء عند العمر } (s+m) - \text{عدد الأحياء عند العمر } (s+m+1)}{\text{عدد الأحياء عند العمر } s}$$

لأن عدد الوفيات عند العمر $(s+m) =$ عدد الأحياء عند العمر $(s+m) -$
 عدد الأحياء عند العمر $s+m+1$

(٣) احتمال حياة شخص في العمر s ليبلغ العمر $s+n =$ جداء الاحتمالات
 لحياته في كل سنة = احتمال بقاءه حياً في السنة الأولى \times احتمال بقاءه حياً في السنة
 الثانية $\times \dots$

• إن جداول الحياة تبدأ عند سن معينة s قد تكون صفر وقد تكون ١٠ وقد تكون ١٥ ويخرج حتى النهاية دون وجود كسور .

عدد الأحياء عند العمر $s + n$

عدد الأحياء عند العمر s

٤) احتمال وفاة شخص عمره الآن s قبل بلوغه العمر $s + n =$ مجموع
الاحتمالات، احتمال وفاته خلال السنة الأولى وقبل نهايتها + احتمال وفاته خلال
السنة الثانية وقبل نهايتها + ...

عدد الوفيات خلال السنوات من s حتى $s + n - 1$

عدد الأحياء عند العمر s

عدد الأحياء عند الفهرس - عدد الأحياء عند العمر $s + n$

عدد الأحياء عند العمر s

٥) احتمال وفاة شخص عمره الآن s سنة خلال مدة زمنية قدرها n بعد مضي
كلها سنة m مثلاً

عدد الأحياء عند العمر $(s + m) -$ عدد الأحياء عند العمر $s + m + n$

عدد الأحياء عند العمر s

ثانياً : التعرف على كيفية استخدام جداول الاستعاضة:

وهي الجداول التي تربط بين جداول الحياة وجداول الفائدة المركبة والتي
تستخدمها في حساب أقساط التأمين على الحياة بكل أنواعها.

١) ان الرمز d_s يعبر عن عدد الأحياء عند المستويات العمرية s مضروباً في
القيمة الحالية للدينار واحد يستحق بعد هذه الفترة العمرية يعني $d_s =$ عدد
الأحياء عند $s \times$ قعاً عند معدل فائدة سنوي قدره e ، فمثلاً :

د. ٣ = عدد الأحياء عند العمر ٣٠ × القيمة الحالية لدينار للقوة ٣٠ عند معدل فائدة ٣٪ .

$$٣٩٠٥٧٨٤,٢ = ٠,٤١١٩٨٧ \times ٩٤٨٠٣٥٨ =$$

(٢) ان الرمز ن س يعبر عن مجموع قيم د س ابتداء من قيمة معينة س حتى آخر قيمة لها في نهاية الجدول ، يعني ن س = دس + د (س + ١) + د (س + ٢) + ... + دس

$$\text{أو } ن س + ن = د (س + ن) + د (س + ن + ١) + د (س + ن + ٢) + ... + دس = دس + ١$$

يعني ن س = دس + د (س + ١)

$$ون (س) - ن (س + ن) = د (س) + د (س + ن + ١)$$

$$\text{وان دس - د (س + ن) = دس + دس + ١ حتى د (س + ن + ١)}$$

$$\text{يعني د } ٣٠ - د ٣٥ = (د ٣٠ + د ٣١ + د ٣٢ + د ٣٣ + د ٣٤)$$

(٣) إن الرمز د س يستخدم في حالة الدفعات الفورية المعجلة في حدود مبلغ تأمين دينار واحد.

(٤) ان الرمز ج ن س يستخدم في حالات الدفعات المتزايدة أو المتناقصة والتي تدفع خلال مدتها.

(٥) ان الرمز ج س يستخدم لإيجاد القيم الحالية لأعداد الوفيات عند المستويات العمرية بحيث ج س = عدد الوفيات عند العمر س × القيمة الحالية لدينار عند العمر س + ١.

(٦) الرمز م س يستخدم في تحديد الأقساط في عقود الوفاة ويعبر عن الجمع التصاعدي للرمز ج س يعني م (س + ن) = ج (س + ن) + ج (س + ن + ١) + ... + ج (٨ - ١).

(٧) الرمز ج م س يعبر عن الجمع التصاعدي لقيم م س حتى آخر قيمة في الجدول .

٨) أ س يستخدم لحساب القسط الوحيد الصافي لعقد تأمين يضمن لصاحبه مبلغ دينار واحد إذا حدثت الوفاة في أي لحظة من حياة المؤمن عليه .

ثالثاً : الحساب الرياضي للأقساط في عقود تأمين الحياة :

١- حساب الأقساط الوحيد الصافي التي تدفع مبالغها في حالة الحياة :

أولاً : حساب الأقساط عقد الوقفية البحث (رأس المال المؤجل) بدون رد الأقساط .

نفرض أن العمر س ، وأن فترة استحقاق المبلغ بعد مدة زمنية معينة قدرها ن .

وأن المبلغ التأميني هو ق فيكون :

القسط الوحيد الصافي للوقفية البحث = القيمة الحالية للقيمة المتوقعة ق

يعني : القسط الوحيد الصافي = المبلغ ق × احتمال بقاء الشخص على قيد الحياة

للعمر س + ن

فمثلاً إذا كان مبلغ الوقفية البحث ق = وحدة نقدية واحدة ١ دينار .

$$\frac{ح (س + ن)}{ح س} \times ١ = \text{لكانت القيمة المتوقعة لهذا المبلغ ق}$$

$$ق = ح ن \times \frac{ح (س + ن)}{ح س} \quad \text{نضرب المقام والبسط بالقيمة الحالية عند العمر س}$$

يعني ب ح س فيكون :

$$\frac{ح س + ح ن \times ح س}{ح س \times ح س} = \text{القسط الوحيد الصافي}$$

وبالنظر للمعلومات السابقة في جداول الإستعاضة نجد أن :
 القسط الوحيد الصافي لعقد الوقفية البحث أو لمدة زمنية قدرها ن وبلغ تأمين
 قدره وحلة نقدية واحدة

$$\text{أ س : } \frac{1}{\sqrt{n}} = \frac{\text{د س} + \text{ن}}{\text{د س}} \times 1$$

فإذا عوضنا عن الواحد بالبلغ ق أصبح :
 القسط الوحيد الصافي لعقدة وقفية بحته لمدة زمنية قدرها ن بمبلغ تأمين قدره «ق»

$$\text{م س : } \frac{1}{\sqrt{n}} (ق) = ق \times \frac{\text{د س} + \text{ن}}{\text{د س}}$$

وفيما يلي جداول الإستعاضة أو الرموز الحسابية بمعدلات فائدة مختلفة
 لإستخدامها في حل كافة المسائل :

• انظر المرجع رقم ١ .

جدول الرموز الحسابية بمعدل فائدة سنوي ٨٪

س	د	ن	ج	م
x	Dx	Nx	Cx	Mx
١٠	٤٦٣١٩,٠	٥٦٥١٢٢,٦	٣٢١,٢	٤٤٥٦,٨
١١	٤٢٥٦٧,٠	٥١٨٨٠٣,٦	٢٩٦,٢	٤١٣٥,٦
١٢	٣٩١١٧,٧	٤٧٦٢٣٦,٦	٢٧٣,٢	٣٨٣٩,٤
١٣	٣٥٩٤٦,٩	٤٣٧١١٨,٩	٢٥١,٩	٣٥٦٦,٢
١٤	٣٣٠٣٢,٢	٤٠١١٧٢,٠	٢٣٢,٣	٣٣١٤,٣
١٥	٣٠٣٥٣,١	٣٦٨١٣٩,٨	٢١٤,٥	٣٠٨٢,٠
١٦	٢٧٨٩٠,١	٣٣٧٧٨٦,٧	١٩٧,٨	٢٨٦٧,٥
١٧	٢٥٦٢٦,٤	٣٠٩٨٩٦,٦	١٨٢,٤	٢٦٦٩,٧
١٨	٢٣٥٤٥,٧	٢٨٤٢٧٠,٢	١٦٨,٥	٢٤٨٧,٣
١٩	٢١٦٣٣,١	٢٦٠٧٢٤,٥	١٥٥,٥	٢٣١٨,٨
٢٠	١٩٨٧٥,١	٢٣٩٠٩١,٤	١٤٣,٦	٢١٦٣,٣
٢١	١٨٢٥٩,٣	٢١٩٢١٦,٣	١٣٢,٨	٢٠١٩,٧
٢٢	١٦٧٧٣,٩	٢٠٠٩٥٧,٠	١٢٢,٨	١٨٨٦,٩
٢٣	١٥٤٠٨,٦	١٨٤١٨٣,١	١١٣,٥	١٧٦٤,١
٢٤	١٤١٥٣,٦	١٦٨٧٧٤,٥	١٠٥,٠	١٦٥٠,٦
٢٥	١٣٠٠٠,٣	١٥٤٦٢٠,٩	٩٧,١	١٥٤٥,٦
٢٦	١١٩٤٠,٢	١٤١٦٢٠,٦	٨٩,٩	١٤٤٨,٥
٢٧	١٠٩٦٥,٩	١٢٩٦٨٠,٤	٨٣,٢	١٣٥٨,٦
٢٨	١٠٠٧٠,٤	١١٨٧١٤,٥	٧٧,١	١٢٧٥,٤
٢٩	٩٢٤٧,٤	١٠٨٦٤٤,١	٧١,٥	١١٩٨,٣
٣٠	٨٤٩٠,٩	٩٩٣٩٦,٧	٦٦,٣	١١٢٦,٨
٣١	٧٧٩٥,٧	٩٠٩٠٥,٨	٦١,٤	١٠٦٠,٥
٣٢	٧١٥٦,٨	٨٣١١٠,١	٥٧,٠	٩٩٩,١
٣٣	٦٥٦٩,٦	٧٥٩٥٣,٣	٥٣,٠	٩٤٢,١

جدول الرموز الحسابية بمعدل فائدة سنوي ٨٪

س	س	س	س	س
x	Dx	Nx	Cx	Mx
٣٤	٦٠٢٩,٩	٦٩٣٨٣,٧	٤٩,٣	٨٨٩,١
٣٥	٥٤٩٣,٤	٦٣٣٥٣,٨	٤٥,٨	٨٣٩,٨
٣٦	٥٠٧٨,٣	٥٧٨٦٠,٤	٤٢,٧	٧٩٤,٠
٣٧	٤٦٥٩,٣	٥٢٧٨٢,١	٣٩,٨	٧٥١,٣
٣٨	٤٢٧٤,٣	٤٨١٢٢,٨	٣٧,٢	٧١١,٥
٣٩	٣٩٢٠,٥	٤٣٨٤٨,٥	٣٤,٨	٦٧٤,٣
٤٠	٣٥٩٥,٣	٣٩٩٢٨,٠	٣٢,٦	٦٣٩,٥
٤١	٣٢٩٦,٤	٣٦٣٣٢,٧	٣٠,٥	٦٠٦,٩
٤٢	٣٠٢١,٦	٣٣٠٣٦,٣	٢٨,٧	٥٧٦,٤
٤٣	٢٧٦٩,٢	٣٠٠١٤,٧	٢٧,٠	٥٤٧,٧
٤٤	٢٥٢٧,٠	٢٧٢٤٥,٥	٢٥,٤	٥٢٠,٧
٤٥	٢٣٢٣,٧	٢٤٧٠٨,٥	٢٤,٠	٤٩٥,٣
٤٦	٢١٢٧,٥	٢٢٣٨٤,٨	٢٢,٨	٤٧١,٨
٤٧	١٩٤٧,٢	٢٠٢٥٧,٣	٢١,٦	٤٤٨,٥
٤٨	١٧٨١,٣	١٨٣١٠,١	٢٠,٦	٤٢٦,٩
٤٩	١٦٢٨,٧	١٦٥٢٨,٨	١٩,٩	٤٠٦,٣
٥٠	١٥٠٢,٣	١٤٩٠٠,١	١٩,٠	٣٨٦,٤
٥١	١٣٥٩,١	١٣٣٩٧,٨	١٨,٢	٣٦٧,٤
٥٢	١٢٤٠,١	١٢٠٣٨,٧	١٧,٧	٣٤٩,١
٥٣	١١٣٠,٥	١٠٧٩٨,٦	١٧,١	٣٣١,٤
٥٤	١٠٢٩,٧	٩٦٦٨,١	١٦,٦	٣١٤,٣
٥٥	٩٣٦,٩	٨٦٢٨,٤	١٦,١	٢٩٧,٧
٥٦	٨٥١,٤	٧٧٠١,٥	١٥,٧	٢٨١,٦
٥٧	٧٧٢,٦	٦٨٥٠,١	١٥,٣	٢٦٥,٩
٥٨	٧٠٠,١	٦٠٧٧,٥	١٤,٩	٢٥٩,٦

جدول الرموز الخماسية بمعدل فائدة سنوي ٨٪

س	س	س	س	س
Mx	Cx	Nx	Dx	x
٢٣٥,٧	١٤,٥	٥٣٧٧,٤	٦٣٣,٤	٥٩
٢٢١,٢	١٤,١	٤٧٤٤,٠	٥٧٢,٠	٦٠
٢٠٧,١	١٣,٨	٤١٧,٢	٥١٥,٥	٦١
١٩٣,٣	١٣,٤	٣٦٥٦,٥	٤٦٣,٥	٦٢
١٧٩,٩	١٣,١	٣١٩٣,٠	٤١٥,٨	٦٣
١٦٦,٨	١٢,٧	٢٧٧٧,٢	٣٧١,٩	٦٤
١٥٤,١	١٢,٣	٢٤٠٥,٣	٣٣١,٦	٦٥
١٤١,٨	١١,٩	٢٠٧٣,٧	٢٩٤,٧	٦٦
١٢٩,٩	١١,٥	١٧٧٩,٠	٢٦١,٠	٦٧
١١٨,٤	١١,٠	١٥١٨,٠	٢٢٩,٧	٦٨
١٠٧,٤	١٠,٦	١٢٨٨,٣	٢٠٢,٠	٦٩
٩٦,٨	١٠,١	١٠٨٦,٣	١٧٦,٤	٧٠
٨٦,٧	٩,٦	٩٠٩,٩	١٥٣,٣	٧١
٧٧,١	٩,٠	٧٥٦,٦	١٣٢,٣	٧٢
٦٨,١	٨,٤	٦٢٤,٣	١١٣,٤	٧٣
٥٩,٧	٧,٨	٥١٠,٩	٩٦,٦	٧٤
٥١,٩	٧,١	٤١٤,٣	٨١,٧	٧٥
٤٤,٨	٦,٥	٣٣٢,٦	٦٨,٥	٧٦
٣٨,٣	٥,٩	٢٦٤,١	٥٦,٩	٧٧
٣٢,٤	٥,٢	٢٠٧,٢	٤٦,٩	٧٨
٢٧,٢	٤,٧	١٦٠,٣	٣٨,١	٧٩
٢٢,٥	٤,١	١٢٢,٢	٣٠,٧	٨٠
١٨,٤	٣,٦	٩١,٥	٢٤,٣	٨١
١٤,٨	٣,١	٦٧,٢	١٨,٩	٨٢
١١,٧	٢,٦	٤٨,٣	١٤,٥	٨٣

جدول الرموز الحسابية بمعدل فائدة متوي ٨%

س	س	س	س	س
Mx	Cx	Nx	Dx	x
٩,١	٢,٣	٣٣,٨	١٠,٨	٨٤
٦,٨	١,٧	٢٣,٠	٧,٩	٨٥
٥,١	١,٤	١٥,١	٥,٦	٨٦
٣,٧	١,١	٩,٥	٣,٨	٨٧
٢,٦	١,٠	٥,٧	٢,٥	٨٨
١,٦	١,٠	٣,٢	١,٥	٨٩
٠,٦	٠,٣	١,٧	١,٠	٩٠
٠,٣	٠,٢	٠,٧	٠,٤	٩١
٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٢	٩٢
٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٩٣

الرموز الحسابية للجدول الأمريكي (O S C-1958) المعدل ٢٠٣

س ٢	س ٣	س ٤	س ٥	س ٦
ax	Sx	Nx	Dx	
٢٨,٨٩٦٣٠	٦٩٧٩٦٤٣٨٨٨,٨	٢٨٨٩٦٣٠١٦,٧	١٠٠٠٠٠٠٠,٠	٠
٢٨,٩٣٨٠٧	٦٦٩٠٦٨٠٨٧٢,١	٢٧٨٩٦٣٠١٦,٧	٩٦٤٠٠٠٠,٠	١
٢٨,٨٢٦٩٥	٦٤١١٧١٧٨٥٥,٤	٢٦٩٣٢٣٠١٦,٧	٩٣٤٢٧٥١,٤	٢
٢٨,٧٠٥٣٩	٦١٤٢٣٩٤٨٣٨,٣	٢٥٩٩٨٠٢٦٥,٣	٩٠٥٦٨٤٤,٩	٣
٢٨,٥٧٨٢٨	٥٨٨٢٤١٤٥٧٣,٤	٢٥٠٩٢٣٤٢٠,٤	٨٧٨٠٢١٥,٦	٤
٢٨,٤٤٥٤٥	٥٦٣١٤٩١١٥٣,٠	٢٤٢١٤٣٢٠٤,٨	٨٥١٢٥٤٦,٩	٥
٢٨,٣٠٧٠٢	٥٣٨٩٣٤٧٩٤٨,٢	٢٣٣٦٣٠٦٥٧,٩	٨٢٥٣٤٥١,٨	٦
٢٨,١٦٢٨٥	٥١٥٥٧١٧٢٩٠,٣	٢٢٥٣٧٧٢٠٦,١	٨٠٠٢٦٤٢,٦	٧
٢٨,٠١٣٠٣	٤٩٣٠٣٤٠٠٨٤,٢	٢١٧٣٧٤٥٦٣,٥	٧٧٥٩٧٦٦,٤	٨
٢٧,٨٥٧٦٩	٤٧١٢٩٦٥٥٢٠,٧	٢٠٩٦١٤٧٩٧,١	٧٥٢٤٤٨٧,١	٩
٢٧,٦٩٦٩٣	٤٥٠٣٣٥٠٧٢٣,٦	٢٠٢٠٩٠٣١٠,٠	٧٢٩٦٤٨٨,١	١٠
٢٧,٥٣١١٥	٤٣٠١٢٦٠٤١٣,٦	١٩٤٧٩٣٨٢١,٩	٧٠٧٥٣٩٧,٦	١١
٢٧,٣٦٠٧٤	٤١٠٦٤٦٦٥٩١,٧	١٨٧٧١٨٤٢٤,٣	٦٨٦٠٨٦٨,٥	١٢
٢٧,٤٨٥٨١	٣٩١٨٧٤٨١٦٧,٤	١٨٠٨٥٧٥٥٥,٨	٦٦٥٢٦٤٤,٧	١٣
٢٧,٠٠٧٠٤	٣٧٣٧٨٩٠٦١١,٦	١٧٤٢٠٤٩١١,١	٦٤٥٠٣٥٢,٦	١٤
٢٦,٨٢٤٥٣	٣٥٦٣٦٨٥٧٠٠,٥	١٦٧٧٥٤٥٥٨,٥	٦٢٥٣٧٧٣,٣	١٥
٢٦,٦٣٨١٦	٣٣٩٥٩٣١١٤٢,٠	١٦١٥٠٠٧٨٥,٢	٦٠٦١٧٦٠,٠	١٦
٢٦,٤٤٨٠٤	٣٢٣٤٤٣٠٣٥٦,٨	١٥٥٤٣٨٠٢٥,٢	٥٨٧٧١٠٩,٨	١٧
٢٦,٢٥٤٠١	٣٠٧٨٩٩٢٢٣١,٦	١٤٩٥٦٠٩١٥,٤	٥٦٩٦٦٨٨,٠	١٨
٢٦,٠٥٥٦٧	٢٩٢٩٤٣١٤١٦,٢	١٤٣٨٦٤٢٢٧,٤	٥٥٢١٤١٨,١	١٩
٢٥,٨٥٢٣٢	٢٧٨٥٥٦٧١٨٨,٨	١٣٨٣٤٢٨٠٩,٣	٥٣٥١٢٧٢,٨	٢٠
٢٥,٦٤٣٧٩	٢٦٤٧٢٢٤٣٧٩,٥	١٣٢٩٩١٥٣٦,٥	٥١٨٦١١٩,٠	٢١
٢٥,٤٢٩٦٤	٢٥١٢٣٢٨٤٣,٠	١٢٧٨٠٥٤٢٥,٥	٥٠٢٥٨٤٥,١	٢٢
٢٥,٢٠٩٤٢	٢٣٨٦٤٢٧٤١٧,٥	١٢٢٧٧٩٥٨٠,٤	٤٨٧٠٣٨٥,٥	٢٣
٢٤,٩٨٢٩٢	٢٢٦٣٦٤٧٨٣٧,١	١١٧٩٠٩١٩٤,٩	٤٧١٩٥٩٢,٦	٢٤

الرموز الحمايية للجدول الامريكى (O C S-1958) المعدل ٣٪

س x	دس Dx	نس Nx	زس Sx	دس ax
٢٥	٤٥٧٣٣٧٧,١	١١٣١٨٩٦٠,٢,٣	٢١٤٥٧٣٨٦٤٢,٢	٢٤,٧٤٩٦٨
٢٦	٤٤٣١٦٠,٢,٤	١٠٨٦١٦٢٢٥,٢	٢٠٣٢٥٤٩٠٣٩,٩	٢٤,٥٠٩٤٧
٢٧	٤٢٩٤٠٩٣,٧	١٠٤١٨٤٦٢٢,٨	١٩٢٣٩٣٢٨١٤,٧	٢٤,٢٦٢٣١
٢٨	٤١٦٠٧٢٦,٨	٩٩٨٩٠٥٢٩,١	١٨١٩٧٤٨١٩١,٩	٢٤,٠٠٧٩٥
٢٩	٤٠٣١٣٤٠,٥	٩٥٧٢٩٨٠,٢,٣	١٧١٩٨٥٧٦٦٢,٨	٢٣,٧٤٦٣٩
٣٠	٣٩٠٥٧٨٢,٠	٩١٦٩٨٤٦١,٨	١٦٢٤١٢٧٨٦٠,٥	٢٣,٤٧٧٦٢
٣١	٣٧٨٣٩٤٤,٤	٨٧٧٩٢٦٧٩,٨	١٥٣٢٤٢٩٢٩٨,٧	٢٣,٣٠١٣٧
٣٢	٣٦٦٥٦٨٦,٨	٨٤٠٠٨٧٣٥,٤	١٤٤٤٦٣٦٧١٨,٩	٢٢,٩١٧٦٠
٣٣	٣٥٥٠٩١١,٦	٨٠٣٤٣٠٤٨,٦	١٣٦٠٦٢٧٩٨٣,٥	٢٢,٦٢٦٠٣
٣٤	٣٤٣٩٤٨٨,٩	٧٦٧٩٢١٣٧,٠	١٢٨٠٢٨٤٩٣٤,١	٢٢,٣٢٦٦١
٣٥	٣٣٣١٢٩٥,٤	٧٣٣٥٢٦٤٨,١	١٢٠٣٤٩٢٧٩٧,٩	٢٢,٠١٩٢٦
٣٦	٣٢٢٦١٤٩,٥	٧٠٠٢١٣٥٢,٧	١١٣٠١٤٠١٤٩,٨	٢١,٧٠٤٣١
٣٧	٣١٢٣٩١٤,٩	٦٦٧٩٥٢٠٣,٢	١٠٦٠١١٨٧٩٧,١	٢١,٣٨١٨٩
٣٨	٣٠٢٤٤٣٤,٧	٦٣٦٧١٢٨٨,٣	٩٩٣٣٢٣٥٩٣,٩	٢١,٠٥٢٢٩
٣٩	٢٩٢٧٥٠٦,٢	٦٠٦٤٦٨٥٣,٦	٩٢٩٦٥٢٣٠٥,٦	٢٠,٧١٦٢٢
٤٠	٢٨٣٣٠٠١,٨	٥٧٧١٩٣٤٧,٤	٨٦٩٠٠٥٤٥٢,٠	٢٠,٣٧٣٩٢
٤١	٢٧٤٠٧٧٨,٠	٥٤٨٨٦٣٤٥,٦	٨١١٢٨٦١٠٤,٦	٢٠,٠٢٥٧٣
٤٢	٢٦٥٠٧٣١,٣	٥٢١٤٥٥٦٧,٦	٧٥٦٣٩٩٧٥٩,٠	١٩,٦٧٢١٤
٤٣	٢٥٦٢٧٩٤,٠	٤٩٤٩٤٨٣٦,٣	٧٠٤٢٥٤١٩١,٤	١٩,٣١٢٨٤
٤٤	٢٤٧٦٨٧٨,٢	٤٦٩٣٢٠٤٢,٣	٦٥٤٧٥٩٣٥٥,١	١٨,٩٤٨٠٦
٤٥	٢٣٩٢٩٠٤,٨	٤٤٤٥٥١٦٤,١	٦٠٧٨٢٧٣١٢,٨	١٨,٥٧٧٩١
٤٦	٢٣١٠٧٧٩,٥	٤٢٠٦٢٢٥٩,٣	٥٦٣٣٧٢١٤٨,٧	١٨,٢٠٢٦٣
٤٧	٢٢٣٠٣٩٥,٨	٣٩٧٥١٤٧٩,٨	٥٢٤٣٠٩٨٨٩,٤	١٧,٨٢٢٦١
٤٨	٢١٥١٦٦٠,٧	٣٧٥٢١٠٨٤,٠	٤٨١٥٥٨٤٠٩,٦	١٧,٤٣٨٢٠
٤٩	٢٠٧٤٤٧٢,٤	٣٥٣٦٩٤٢٣,٣	٤٤٤٠٣٧٣٢٥,٦	١٧,٠٤٩٨٤

الرموز الحماية للجدول الامريكي (O S C 1958) المعدل ٣٪

س x	دس Dx	نس Nx	زس Sx	دس ax
٥٠	١٩٩٨٧٤٤,٠	٣٣٢٩٤٩٥٠,٩	٤٠٨٦٦٧٩٠,٢,٣	١٦,٦٥٧٩٤
٥١	١٩٢٤٣٨٣,٠	٣١٢٩٦٢٠,٦,٩	٣٧٥٣٧٢٩٥١,٤	١٦,٢٦٢٩٨
٥٢	١٨٥١٣١٢,٧	٢٩٣٧١٨٢٣,٩	٣٤٤٠٧٦٧٤٤,٥	١٥,٨٦٥٤٠
٥٣	١٧٧٩٤٨٨,٩	٢٧٥٢٠٥١١,٢	٣١٤٧٠٤٩٢٠,٦	١٥,٤٦٥٤٠
٥٤	١٧٠٨٨٤٤,٩	٢٥٧٤١٠٢٣,٣	٢٨٧١٨٤٤٠,٩,٤	١٥,٠٦٣٤٠
٥٥	١٦٣٩٣٢٩,٧	٢٤٠٣٢١٧٧,٤	٢٦١٤٤٣٣٨٧,١	١٤,٦٥٩٧٦
٥٦	١٥٧٠٨٩١,٧	٢٢٣٩٢٨٤٧,٧	٢٣٧٤١١٢٠,٩,٧	١٤,٢٥٤٨٦
٥٧	١٥٠٣٤٦٥,٣	٢٠٨٢١٩٥٦,٠	٢١٥٠١٨٣٦٢,٠	١٣,٨٤٩٣١
٥٨	١٤٣٦٩٩١,٧	١٩٣١٨٤٩٠,٧	١٩٤١٩٦٤٠,٦,٠	١٣,٤٤٣٧٠
٥٩	١٣٧١٤٢٠,٢	١٧٨٨١٤٩٩,٠	١٧٤٨٧٧٩١٥,٣	١٣,٠٣٨٦٧
٦٠	١٣٠٦٧٢٣,٨	١٦٥١٠٠٧٨,٨	١٥٦٩٩٦٤١٦,٣	١٢,٦٣٤٧١
٦١	١٢٤٢٨٥٩,٣	١٥٢٠٣٣٥٥,٠	١٤٠٤٨٦٣٣٧,٥	١٢,٢٣٩٥٦
٦٢	١١٧٩٨٢٣,٤	١٣٩٦٠٤٩٥,٨	١٢٥٢٨٢٦٨٢,٥	١١,٨٣٢٧٠
٦٣	١١١٧٦١٣,٤	١٢٧٨٠٩٧٢,٤	١١١٣٢٢٤٨٦,٧	١١,٤٣٥٦٨
٦٤	١٠٥٦٢٣١,٥	١١٦٦٣٠٥٩,٠	٩٨٥٤١٨١٤,٣	١١,٠٤٢١٤
٦٥	٩٩٥٦٨٧,٨	١٠٦٠٦٨٢٧,٥	٨٦٨٧٨٧٥٥,٣	١٠,٦٥٢٧٦
٦٦	٩٣٥٩٩٤,٩	٩٦١١١٣٩,٢	٧٦٢٧١٩٢٧,٨	١٠,٢٦٨٣٧
٦٧	٨٧٧١٦٣,٦	٨٦٧٥١٤٤,٨	٦٦٦٦٠٧٨٨,١	٩,٨٩٠٠٠
٦٨	٨١٩٢١٩,٧	٧٧٩٧٩٨١,٢	٥٧٩٨٥٦٤٢,٣	٩,٥١٨٧٩
٦٩	٧٦٢٢٠,٨,٤	٦٩٧٨٧٦١,٥	٥٠١٨٧٦٦٢,١	٩,١٥٥٩٨
٧٠	٧٠٦٢٥٦,٤	٦٣١٦٥٥٣,١	٤٢٢,٨٩٠٠,٦	٨,٨٠٢١٢
٧١	٦٥١٥٤٥,٥	٥٥١٠٢٩٦,٧	٣٦٩٩٢٣٤٧,٥	٨,٤٥٧٢٧
٧٢	٥٩٨٣١٤,٨	٤٨٥٨٧٥١,٢	٣١٤٨٢٠٥٠,٨	٨,١٢٠٧٣
٧٣	٥٤٦٨١٩,٢	٤٢٦٠٤٣٦,٤	٢٦٢٢٣٢٩٩,٦	٧,٧٩١٣١
٧٤	٤٩٧٣٠,٨,١	٣٧١٣٩١٧,٢	٢٢٣٦٢٨٦٣,٢	٧,٤٦٧٤٤

الرموز الحسابية للجدول الامريكي (O S C-1958) المعدل ٣٪

س x	دس	نس	زس	دس
	Dx	Nx	Sx	ax
٧٥	٤٤٩٩٣٣,٥	٣٢١٦٣,٩,١	١٨٦٤٩٧٤٦,٠	٧,١٤٨٤١
٧٦	٤٠٤٧٧٨,٥	٢٧٦٦٣٧٥,٦	١٥٤٣٢٩٣٦,٩	٦,٨٣٤٢٩
٧٧	٣٦١٨٧٢,٠	٢٣٦١٥٩٧,١	١٢٦٦٦٥٦١,٣	٦,٥٢٦,٦
٧٨	٣٢١٢٢٢,٨	١٩٩٩٧٢٥,١	١٠٣٠٤٩٦٤,٢	٦,٢٣٥٣٥
٧٩	٢٨٢٨٤٤,٤	١٦٧٨٥٠٢,٣	٨٣٠٥٢٣٩,١	٥,٩٣٤٣٧
٨٠	٢٤٦٨١٨,٨	١٣٩٥٦٥٧,٩	٦٦٦٦٧٣٦,٨	٥,٦٥٤٥٩
٨١	٢١٣٢٧٥,٥	١١٤٨٨٣٩,١	٥٢٣١٠٧٨,٩	٥,٣٨٦٦٤
٨٢	١٨٢٣٥٠,٦	٩٣٥٥٦٣,٦	٤٠٨٢٢٣٩,٨	٥,١٣٠٥٨
٨٣	١٥٤١٧١,٢	٧٥٣٢١٣,٠	٣١٤٦٦٧٦,٢	٤,٨٨٥٥٦
٨٤	١٢٨٨١٨,٢	٥٩٩٠٤١,٨	٢٣٩٣٤٦٣,٢	٤,٦٥٠٢٩
٨٥	١٠٦٣٠٥,٠	٤٧٠٢٢٣,٦	١٧٩٤٤٢١,٤	٤,٤٢٣٣٤
٨٦	٨٦٥٧٧,٧	٣٦٣٩١٨,٦	١٣٢٤١٩٧,٨	٤,٢٠٣٣٨
٨٧	٦٩٥٢٩,٥	٢٧٧٣٤٠,٥	٩٦٠٢٧٩,٢	٣,٩٨٨٢
٨٨	٥٥٠٠٧,٣	٢٠٧٨١١,٤	٦٨٢٩٣٨,٣	٣,٧٧٧٨٩
٨٩	٤٢٨١٧,٦	٥٥٢٨٠٤,١	٤٧٥١٢٦,٩	٣,٥٦٨٧٢
٩٠	٣٢٧٣٨,٤	١٠٩٩٨٦,٥	٣٢٢٣٢٢,٨	٣,٣٥٩٥٦
٩١	٢٤٥٢٣,٤	٧٧٢٤٨,١	٢١٢٣٢٦,٢	٣,١٤٨٦٩
٩٢	١٧٩٦٤,٩	٥٢٧١٤,٧	١٣٥٠٨٨,٢	٢,٩٣٤٣٢
٩٣	١٢٨٠٣,٤	٣٤٧٤٩,٨	٨٢٣٧٣,٥	٢,٧١٤١١
٩٤	٨٨٣٤,٣	٢١٩٤٦,٤	٤٧٦٢٣,٧	٢,٤٨٤٢٣
٩٥	٥٨٦١,٠	١٣١١٢,١	٢٥٦٧٧,٣	٢,٢٣٧١٨
٩٦	٣٦٩١,٧	٧٢٥١,١	١٢٥٦٥,٢	١,٩٦٤١٦
٩٧	٢١٤٨,٥	٣٥٥٩,٤	٥٣١٤,١	١,٦٥٦٦٩
٩٨	١٠٦٧,١	١٤١٠,٩	١٧٥٤,٧	١,٣٢٢١٨
٩٩	٣٤٣,٨	٣٤٣,٨	٣٤٣,٨	١,٠٠٠٠٠

الرموز الحسابية للجدول الامريكي (C S O-1958) المعدل ٣٪

س	ع	س	ر	أ	س
x	Cx	Mx	Rx	Ax	
٠	٦٨٧٣٧,٨٦٤	١٠٨٣٦٠,١,٤٥٦	٨٥٦٧٢٤١٨,٤٣٢	١,١٥٨٣٦٠,١	
١	١٦٤٧١,٨٦٤	١٠١٤٨٦٣,٥٩٢	٨٤٠٨٨٨١٦,٩٧٦	١,١٥٧١٤٣٥	
٢	١٣٧٨٧,٥٢٤	١٤٩٨٣٩١,٧٢٨	٨٢٥٧٢٩٥٣,٣٨٤	١,١٦٠٣٨٠,١	
٣	١٢٨٣٧,٧٤٩	١٤٨٤٦٠٤,٢٠٤	٨١٠٧٥٥٦١,٦٥٦	١,١٦٣٩٢٠,٧	
٤	١١٩٣٤,١٩٢	١٤٧١٧٦٦,٤٥٥	٧٩٥٩٠,٩٥٧,٤٥٢	١,١٦٧٦٢٣٠	
٥	١١١٥٦,٩٦٥	١٤٥٩٨٣٢,٢٦٣	٧٨١١٩١٩٠,٩٩٧	١,١٧١٤٩١٨	
٦	١٠٤١٧,٣٢٨	١٤٤٨٦٧٥,٢٩٨	٧٦٦٥٩٣٥٨,٧٣٤	١,١٧٥٥٢٣٦	
٧	٩٧٨٩,٤٦٤	١٤٣٨٢٥٧,٩٧٠	٧٥٢١٠,٦٨٣,٤٣٦	١,١٧٩٧٢٢٩	
٨	٩٢٦٦,٧٤٥	١٤٢٨٤٦٨,٥٠٦	٧٣٧٧٢٤٢٥,٤٦٦	١,١٨٤٠٨٦٥	
٩	٨٨٣٩,٠٩٢	١٤١٩٢٠١,٧٦١	٧٢٣٤٣٩٥٦,٩٦٠	١,١٨٨٦١١١	
١٠	٨٥٧١,٥٢٨	١٤١٠٣٦٢,٦٦٩	٧٠٩٢٤٧٥٥,١٩٩	١,١٩٣٢٩٣٤	
١١	٨٤٤٩,٥٢٣	١٤٠١٧٩١,١٤١	٦٩٥١٤٣٩٢,٥٣٠	١,١٩٨١٢١٩	
١٢	٨٣٩٢,٧٢٥	١٣٩٣٣٣٤,٦١٨	٦٨١١٢٦٠,١,٣٨٩	٢,٠٣٠,٨٥٣	
١٣	٨٥٢٥,٧٧٥	١٣٨٤٩٤٨,٨٩٣	٦٦٧١٩٢٥٩,٧٧١	٢,٠٨١٨٠,٢	
١٤	٨٧٠٤,٩٣٢	١٣٧٩٤٢٣,١١٨	٦٥٣٣٤٠١٠,٨٧٨	٢,١٢٣٨٧٢	
١٥	٨٨٦٤,٥٥٠	١٣٦٧٧١٨,١٨٦	٦٣٩٥٧٨٨٧,٧٦٠	٢,١٨٧٠,٢٩	
١٦	٩٠٦٤,٩٦١	١٣٥٨٨٥٣,٦٣٦	٦٢٥٩٠,١٦٩,٥٧٤	٢,٢٢٤١٣١٢	
١٧	٩٢٤٣,٨٢٩	١٣٤٩٧٨٨,٦٧٥	٦١٢٣١٣١٥,٩٣٨	٢,٢٢٩٦٦٨٨	
١٨	٩٣٤٦,٩٨٨	١٣٤٠٥٤٤,٨٤٦	٥٩٨٨١٥٢٧,٢٦٣	٢,٢٣٥٣٢٠٠	
١٩	٩٣٢٧,٢٢٢	١٣٣١١٩٧,٨٥٨	٥٨٥٤٠,٩٨٢,٤١٧	٢,٢٤١٠,٩٧١	
٢٠	٩٢٩٩,٦٠٣	١٣٢١٨٧٠,٦٣٦	٥٧٢٠,٩٧٨٤,٥٥٩	٢,٢٤٧٠,١٩٩	
٢١	٩٢١٤,٠١٢	١٣١٢٥٧١,٠٣٣	٥٥٨٨٧٩١٣,٩٢٣	٢,٢٥٣٠,٩٣٥	
٢٢	٩٠٧٥,٨٦٣	١٣٠٣٣٥٧,٠٢١	٥٤٥٧٥٣٤٢,٨٩٠	٢,٢٥٩٣٣٠,٩	
٢٣	٨٩٣٦,٩٦٠	١٢٩٤٢٨١,١٥٨	٥٣٢٧١٩٨٥,٨٦٩	٢,٢٦٥٧٤٥١	
٢٤	٨٧٥١,٦٤٤	١٢٨٥٣٤٤,١٩٨	٥١٩٧٧٧٠,٤,٧١١	٢,٢٧٢٣٤٢٢	
٢٥	٨٥٦٩,٥٤٢	١٢٧٦٥٩٢,٥٥٤	٥٠٦٩٢٣٦٠,٥١٣	٢,٢٧٩١٣٥٦	

الرموز الحسابية للجدول الأمريكي (C S O-1958) المعدل ٣٪

س x	س ج	س م	س ر	س ا
Cx	Mx	Rx	Ax	
٢٦	٨٤٣٢,٩٤١	١٢٦٨.٢٣,٠١٢	٤٩٤٢٥٧٦٧,٩٥٩	,٢٨٦١٣١٩
٢٧	٨٢٩٦,١٥٤	١٢٥٩٥٩٠,٠٧١	٤٨١٤٧٧٤٤,٩٤٧	,٢٩٣٣٣.٨
٢٨	٨٢٠٠,٠٦٩	١٢٥١٢٩٣,٩١٧	٤٦٨٨٨١٥٤,٨٧٦	,٣٠٠٧٢٩٢
٢٩	٨١٤٠,٨٥٨	١٢٤٣٠٩٣,٨٤٨	٤٥٦٣٦٨٦٠,٩٥٩	,٣٠٨٣٥٧٤
٣٠	٨٠٧٦,٩٤١	١٢٣٤٩٥٢,٩٩٠	٤٤٣٩٣٧٦٧,١١١	,٣١٦١٨٥٨
٣١	٨٠٤٥,٥٦٧	١٢٢٦٨٧٦,٠٤٩	٤٣١٥٨٨١٤,١٢١	,٣٢٤٢٣٢٠
٣٢	٨٠٠٧,٦٦١	١٢١٨٨٣٠,٤٨٢	٤١٩٣١٩٣٨,٠٧٢	,٣٣٢٤٩٧٢
٣٣	٧٩٩٨,٠٨٢	١٢١٠٨٢٢,٨٢١	٤٠٧١٣١٠٧,٥٩٠	,٣٤٠٩٨٩٣
٣٤	٨٠١٤,٢٥١	١٢٠٢٨٢٤,٧٤٠	٣٩٥٠٢٢٨٤,٧٦٩	,٣٤٩٧١٠٣
٣٥	٨١١٧,٩٢٣	١١٩٤٨١٠,٤٨٩	٣٨٢٩٩٤٦٠,٠٢٩	,٣٥٨٦٦٢٤
٣٦	٨٢٦٩,٠٥٤	١١٨٦٦٩٢,٥٦٦	٣٧١٠٤٦٤٩,٥٤٠	,٣٦٧٨٣٥٦
٣٧	٨٤٩٢,٣٠٥	١١٧٨٤٢٣,٥١٢	٣٥٩١٧٩٥٦,٩٧٤	,٣٧٧٢٢٦٥
٣٨	٨٨٣٨,٢٥٨	١١٦٩٩٣١,٢٠٧	٣٤٧٣٩٥٢٣,٤٦٢	,٣٨٦٨٢٦٤
٣٩	٩٢٣٧,١٧١	١١٦١٠٩٢,٩٤٩	٣٣٥٦٩٦٠٢,٢٥٥	,٣٩٦٦١٥٠
٤٠	٩٧٠٩,٢٢١	١١٥١٨٥٥,٧٧٨	٣٢٤٠٨٥٠٩,٣٠٦	,٤٠٦٥٨٤٩
٤١	١٠٢١٨,١٧٦	١١٤٢١٤٦,٥٥٧	٣١٢٥٦٦٥٣,٥٢٨	,٤١٦٧٢٣٥
٤٢	١٠٧٣١,٦٠٩	١١٣١٩٢٨,٣٨١	٣٠١١٤٥٠٦,٩٧١	,٤٢٧٠٢٤٩
٤٣	١١٠٧١,٢٨٩	١١٢١١٩٦,٧٧٢	٢٨٩٨٢٥٧٨,٥٩٠	,٤٣٧٤٩٠٠
٤٤	١١٨٣١,٢٤٨	١١٠٩٩٢٥,٤٨٣	٢٧٨٦١٣٨١,٨١٨	,٤٤٨١١٤٧
٤٥	١٢٤٢٩,١٢٩	١٠٩٨٠٩٤,٢٣٥	٢٦٧٥١٤٥٦,٣٣٥	,٤٥٨٨٩٥٩
٤٦	١٣٠٧٩,٣٥٥	١٠٨٥٦٦٥,١٠٦	٢٥٦٥٣٣٦٢,١٠٠	,٤٦٩٨٢٦٤
٤٧	١٣٧٧٢,١٥٢	١٠٧٢٥٨٥,٧٥١	٢٤٥٦٧٦٩٦,٩٩٤	,٤٨٠٨٩٤٨
٤٨	١٤٥١٨,٥١٨	١٠٥٨٨١٣,٥٩٩	٢٣٤٩٥١١١,٣٤٣	,٤٩٢٠٩١٣
٤٩	١٥٣٠٦,٨٩٧	١٠٤٤٢٩٥,٠٨١	٢٢٤٣٦٢٩٧,٦٤٤	,٥٠٣٤٠٢٧

الرموز الحسابية للجدول الامريكي (C S O-1958) المعدل ٣٪

س x	س ع	س م	س ر	س ا
Cx	Mx	Rx	Ax	
١٦١٤٥,١٠٩	١٠٢٨٩٨٨,١٨٤	٢١٣٩٢٠٠٢,٥٦٣	٥١٤٨١٧٤	٥٠
١٧٠٢٠,٤١٣	١٠١٢٨٤٣,٠٧٥	٢٠٣٦٣٠١٤,٣٧٩	٥٢٦٣٢٠٩	٥١
١٧٩٠٢,٠٠٧	٩٩٥٨٢٢,٦٦٢	١٩٣٥٠١٧١,٣٠٤	٥٢٧٩٠٠٨	٥٢
١٨٨١٥,٢٧٩	٩٧٧٩٢٠,٦٥٥	١٨٣٥٤٣٤٨,٦٤٢	٥٤٩٥٥١٤	٥٣
١٩٧٤٢,٠٢٨	٩٥٩١٠٦,٣٧٦	١٧٣٧٦٤٢٧,٩٨٧	٥٦١٢٦٠٠	٥٤
٢٠٦٩٠,٥٤٦	٩٣٩٣٦٣,٣٤٨	١٦٤١٧٣٢١,٦١١	٥٧٣٠١٦٧	٥٥
٢١٦٧٢,٢١٠	٩١٨٦٧٢,٨٠٢	١٥٤٧٧٩٥٨,٢٦٣	٥٨٤٨٠٩٨	٥٦
٢٢٦٨٣,٣٩٨	٨٩٧٠٠٠,٥٩٢	١٤٥٥٩٢٨٥,٤٦١	٥٩٦٦٢٢١	٥٧
٢٢٧١٧,٢٩٥	٨٧٤٣١٧,١٩٤	١٢٦٦٢٢٨٤,٨٦٩	٦٠٨٤٣٥٨	٥٨
٢٤٧٥١,١٧٧	٨٥٠٥٩٩,٨٩٩	١٢٧٨٧٩٦٧,٦٧٥	٦٢٠٢٣٢٩	٥٩
٢٥٨٠٤,٧٠٣	٨٢٥٨٤٧,٧٢٢	١١٩٣٧٢٦٧,٧٧٦	٦٣١٩٩٨٧	٦٠
٢٦٨٣٦,٠٣٦	٨٠٠٠٤٣,٠١٩	١١١١١٥٢٠,٠٥٤	٦٤٣٧١١٧	٦١
٢٧٨٤٦,١٣٢	٧٧٣٢٠٦,٩٨٣	١٠٣١١٤٧٧,٠٣٥	٦٥٥٣٥٨٢	٦٢
٢٨٨٣٠,١١٩	٧٤٥٣٦٠,٨٥١	٩٥٢٨٢٧٠,٠٥٢	٦٦٦٩٢١٩	٦٣
٢٩٧٧٩,٥٧٧	٧١٦٥٣٠,٧٣٢	٨٧٩٢٩٠٩,٢٠١	٦٧٨٣٨٤٢	٦٤
٣٠٦٩٢,٣٤٠	٦٨٦٧٥١,١٥٥	٨٠٧٦٣٧٨,٤٦٩	٦٨٩٧٢٥٤	٦٥
٣١٥٦٩,٢١٣	٦٥٦٠٥٨,٨١٥	٧٣٨٩٦٢٧,٣١٤	٧٠٠٩٢١٤	٦٦
٣١٣٩٥,٤٢٧	٦٢٤٤٨١,٥٠٢	٦٧٣٣٥٦٨,٤٩٩	٧١١٩٤١٩	٦٧
٣٢١٥٠,٥٣٧	٥٩٢٠٩٤,٠٧٥	٦١٠٩٠٧٨,٩٩٧	٧٢٢٧٥٣١	٦٨
٣٣٧٥١,٨٣٣	٥٥٨٩٤٣,٥٣٨	٥٥١٦٩٨٤,٩٢٢	٧٢٣٣٢١١	٦٩
٣٤١٤٠,٢٦٢	٥٢٥١٩١,٧٠٥	٤٩٥٨٠٤١,٣٨٤	٧٤٣٦٢٧٥	٧٠
٣٤٢٥٢,٦١٩	٤٩١٠٥١,٤٤٣	٤٤٣٢٨٤٩,٦٧٩	٧٥٣٦٧١٨	٧١
٣٤٠٦٩,٠٤٨	٤٥٦٧٩٧,٨٢٤	٣٩٤١٧٩٨,٢٣٦	٧٦٣٤٧٤٠	٧٢
٣٣٥٨٤,٢٨٧	٤٢٢٧٢٨,٧٧٦	٣٤٨٥٠٠٠,٤١٢	٧٧٢٠٦٨٦	٧٣
٣٢٨٨٩,٩٠٥	٣٨٩١٤٤,٤٨٩	٣٠٦٢٢٧١,٦٣٦	٧٨٢٥٠١٨	٧٤

الرموز الحسابية للجدول الامريكي (O S C 1958) المعدل ٣٪

س x	ج س	س س	س ر	س ا
Cx	Mx	Rx	Ax	
٧٥	٣٢٠٥٠,٠٩٥	٣٥٦٢٥٤,٥٨٤	٢٦٧٣١٢٧,١٤٧	,٧٩١٧٩٣٩
٧٦	٣١١١٦,٩٠٥	٣٢٤٢٠٤,٤٨٩	٢٣١٦٨٧٢,٥٦٣	,٨٠٠٩٤٣٠
٧٧	٣٠١٠٩,١٩١	٢٩٣٠٨٧,٥٨٤	١٩٩٢٦٦٨,٠٧٤	,٨٠٩٩٢٠٦
٧٨	٢٩٠٢٢,٣٧١	٢٦٢٩٧٨,٣٩٣	١٦٩٩٥٨٠,٤٩٠	,٨١٨٦٧٩١
٧٩	٢٧٧٨٧,٤٣١	٢٣٣٩٥٦,٠٢٢	١٤٣٦٦٠٢,٠٩٧	,٨٢٧١٥٤٥
٨٠	٢٦٣٥٤,٤٦٣	٢٠٦١٦٨,٥٩١	١٢٠٢٦٤٦,٠٧٥	,٨٣٥٣٠٣٤
٨١	٢٤٧١٢,٩٩٢	١٧٩٨٩٤,١٢٨	٩٩٦٤٧٧,٤٨٤	,٨٤٣١٠٧٣
٨٢	٢٢٨٦٨,٢٠٠	١٥٥١٠١,١٣٦	٨١٦٦٦٣,٣٥٦	,٨٥٠٥٦٥٥
٨٣	٢٠٨٦٢,٥٠١	١٣٢٢٣٢,٩٣٦	٦٦١٥٦٢,٢٢٠	,٨٥٧٧٠١٩
٨٤	١٨٧٦١,٢٢٥	١١١٣٧٠,٤٢٥	٥٢٩٣٢٩,٢٨٤	,٨٤٦٥٥٥١
٨٥	١٦٦٢١,٠٩٣	٩١٦٠٩,٢١٠	٤١٧٩٥٨,٨٤٩	,٨٧١١٦٥١
٨٦	١٤٥٢٦,٥٢٩	٧٥٩٧٨,١١٧	٣٢٥٣٤٩,٦٣٩	,٨٧٧٥٧١٤
٨٧	١٢٤٩٧,٠٦٨	٦١٤٥١,٥٨٨	٢٤٩٣٧١,٥٢٢	,٨٨٣٨٢٠٤
٨٨	١٠٥٨٧,٥٥٠	٤٨٩٥٤,٥٢٠	١٨٧٩١٩,٩٣٤	,٨٨٩٩٦٤١
٨٩	٨٨٣٢,٠٩٠	٣٨٣٦٦,٩٧٠	١٣٨٩٦٥,٤٩٤	,٨٩٦٠٥٦١
٩٠	٧٢٥١,٢٧٥	٢٩٥٣٤,٨٨٠	١٠٠٥٩٨,٤٤٤	,٩٠٢١٤٧٩
٩١	٥٨٥٣,٩٨٨	٢٢٢٨٣,٥٠٥	٧١٠٦٣,٥٦٤	,٩٠٨٢٩٢٦
٩٢	٤٦٣٨,٢٧٣	١٦٤٢٩,٥١٧	٤٨٤٨٠,٠٥٩	,٩١٤٥٣٤٣
٩٣	٣٥٩٦,١٤٢	١١٧٩١,٢٤٤	٣٢٣٥٠,٥٤٢	,٩٢٠٩٤٦٣
٩٤	٢٧١٥,٩٨٣	٨١٩٥,١٠٢	٢٠٥٥٩,٢٩٨	,٩٢٧٥٤٥٩
٩٥	١٩٩٨,٦٥١	٥٤٧٩,١١٩	١٢٣٦٤,١٩٦	,٩٣٤٨٤٣٧
٩٦	١٤٣٥,٦٥٧	٣٤٨٠,٤٦٧	٦٨٨٥,٠٧٧	,٩٤٢٧٨١٦
٩٧	١٠١٨,٨٠١	٢٠٤٤,٨١٠	٣٤٠٤,٦١٠	,٩٥١٧٣٨٤
٩٨	٦٩٢,٣١٨	١٠٢٦,٠٠٩	١٣٠٩,٨٠٠	,٩٦١٤٩٢٨
٩٩	٣٣٣,٧٩١	٣٣٣,٧٩١	٣٢٣,٧٩١	,٩٧٠٨٨٧١

مسألة توضيحية ١

قام السيد جود بالإتفاق مع إحدى شركات التأمين وهو الآن في العمر ٣٥ سنة على شراء عقد وقفية بحتة يتضمن له مبلغ ٥٠٠٠٠ دينار ، إذا بقي على قيد الحياة لحين بلوغه سن ٥٠ سنة .

والمطلوب :

أحسب القسط الوحيد الصافي الذي سيدفعه السيد جود لقاء حصوله على هذا العقد.

الحل : العمر عند التعاقد س = ٣٥ سنة

العمر عند الإستحقاق س - ن = ٥٠ سنة

مدة التعاقد (س + ن) - س = ١٥ = ٣٥ - ٥٠ سنة

مبلغ التأمين ق = ٥٠٠٠٠ دينار

د ٣٥ = ٣٣٣١٢٩٥,٤ ، د ٥٠ = ١٩٩٨٧٤٤ تم استخراجها من الجداول.

القسط الوحيد الصافي الواجب سداده من قبل جود لشركة التأمين

$$أ \quad ٣٥ : \frac{١}{١٥} (ق) = ق \times \frac{د(١٥ + ٣٥)}{٣٥} = ق \times \frac{٥٠}{٣٥}$$

$$= ٥٠٠٠٠ \times \frac{١٩٩٨٧٤٤}{٣٣٣١٢٩٥,٤} \approx ٣٠٠٠٠ \text{ دينار}$$

مسألة توضيحية ٢

قام السيد محمد والد السيد جود بالإتفاق مع إحدى شركات التأمين عند مولد السيد جود على شراء عقد وقفية بحتة يتضمن لمسيد جود مبلغ ٣٠٠٠ دينار عند بلوغه تمام العمر ٢٥ سنة .

والمطلوب :

أحسب القسط الوحيد الصافي الذي سيدفعه السيد محمد والد جود لشركة التأمين عند التعاقد لقاء حصوله على هذا العقد

الحل : العمر عند التعاقد م = ... سنة

العمر عند الإستحقاق م + ن = ٢٥ سنة

مدة التعاقد ن = ٢٥

المبلغ التأميني ق = ٣٠٠٠ دينار

د ... = ١٠٠٠٠٠٠٠، ٢٥ = ٤٥٧٣٣٣٧٧، ١ تم استخراجها من الجدول

القسط الوحيد الصافي =

$$\frac{د(م + ن)}{دس} \times ق(ق) = \frac{١}{٢٥} \text{ أ صفر : ٢٥}$$

$$\frac{د(٢٥ + .)}{.د} \times ٣٠٠٠ = (ق) \frac{١}{٢٥} \text{ أ صفر : ٢٥}$$

$$\frac{٢٥ د}{.د} \times ٣٠٠٠ =$$

$$٤٥٧٣٣٣٧٧، ١ \times ٣٠٠٠ = \frac{١٣٧٢}{١٠٠٠٠٠٠} \approx ١٣٧٢ \text{ دينار}$$

مسألة توضيحية م :

قام السيد جود الذي عمره الآن ٢٠ سنة بالاتفاق مع إحدى شركات التأمين على

شراء عقد وقفية يحته يضمن له مبلغاً معيناً من المال إذا بقي على قيد الحياة في تمام العمر ٦٠ سنة ، لقاء دفع قسط وحيد صافي قدره / ٢٤٤٢ / دينار .

والمطلوب :

أحسب مبلغ التأمين الذي سيحصل عليه جود من الشركة في سن الستين إذا بقي على قيد الحياة

الحل : العمر عند التعاقد س = ٢٠ سنة

العمر عند الإستحقاق س + ن = ٦٠ سنة

مدة التعاقد ن = ٦٠ - ٢٠ = ٤٠ سنة

مبلغ التأمين ق = ؟

$$٥٣٠١٢٧٢,٨ = ق, د \quad ١٣٠٦٧٢٣,٨ = ق, د$$

$$\frac{د(س + ن)}{دس} \times ق = (ق) \frac{١}{\sqrt{٤٠}} \quad ٢٠ أ :$$

$$\frac{٦٠ د}{٢٠ د} \times ق = ٢٤٤٢$$

$$\frac{١٣٠٦٧٢٣,٨}{٥٣٠١٢٧٢,٨} \times ق =$$

يعني ٢٤٤٢ = ق $\times ٠,٢٤٤٢$ وبالتالي

• انظر المرجع رقم ١ .

$$ق = \frac{٢٤٤٢}{٠,٢٤٤٢} = ١٠٠٠٠ \text{ دينار}$$

ثانياً : حساب أقساط دفعات الحياة و المعاشات :

وهنا سيختلف الحساب تبعاً لنوع الدفعة ، وسنرى فيما يلي :

أ) القسط الوحيد الصافي لدفعة مدى الحياة معجلة فورية : يعني تستحق منذ تاريخ كتابة العقد وفي بداية كل سنة.

فالقسط في هذه الحالة = مجموع أقساط الوفيات البحتة

يعني = قسط وحيد لوفدية بحتة مدتها سنة + قسط وحيد لوفدية بحتة مدتها سنتان + + الى نهاية مدة العقد

اي : القسط الوحيد الصافي لدفعة مدى الحياة معجلة فورية

$$دس = \frac{دس}{دس} + \frac{دس + ١}{دس} + \frac{دس + ٢}{دس} + = \frac{ن دس}{دس}$$

هذا إذا كان المبلغ التأميني = ١ وحدة نقدية واحدة

أما إذا كان المبلغ التأميني = ق فيكون

$$دس = ق \times \frac{ن دس}{دس}$$

• انظر المرجع رقم ١ .

ب - القسط الوحيد الصافي لدفعة مدى الحياة معجلة عادية : يعني تدفع منذ تاريخ كتابة العقد وفي نهاية كل سنة.

وهنا يتم الحساب بنفس الطريقة السابقة مع زيادة سنة واحدة لأن الدفع في نهاية السنة يعني :

$$\text{القسط الوحيد الصافي لدفعة مدى الحياة معجلة عادية لمبلغ تأمين قدره (ق) =} \\ \text{س} = \text{ق} \times \frac{\text{ن} + \text{س} + 1}{\text{دس}}$$

مسألة توضيحية :

قام السيد جود الذي عمره الآن ٣٥ سنة بالاتفاق مع إحدى شركات التأمين على ثراء عقد تأمين يضمن له دفعات « معاشات » على مدى الحياة ثابتة دورية قدرها ١٠٠ / دينار ومنذ تاريخ كتابة العقد .

والمطلوب :

١) أحسب القسط الوحيد الصافي الذي سيدفعه جود لشركة التأمين لقاء حصوله على هذا العقد في الحالتين التاليتين:

- إذا كانت الدفعات تستحق في أول كل سنة

- إذا كانت الدفعات تستحق في نهاية كل سنة.

الحل : العمر عند التعاقد س = ٣٥ سنة

مبلغ الدفعة ق = ١٠٠ دينار

• انظر المرجع رقم ١ .

$$٣٣٣١٢٩٥,٤ = ٣٥٠,٧٠٠١٢٣٥٢,٧ = ٣٦٠,٧٣٣٥٢٦٤,٨ = ٣٥٠$$

الحالة ١ : الإستحقاق مدى الحياة ومنذ كتابة العقد وفي بداية كل سنة يعني الدفعات معجلة فورية وتحسب وفقاً للعلاقة

$$\frac{٣٥٠ \text{ ن}}{٣٥٠} \times \text{ق} = \text{غ} \text{ س} \quad \Longleftarrow \quad \frac{\text{ن س}}{\text{د س}} \times \text{ق} = \text{غ} \text{ س}$$

$$٧٣٣٥٢٦٤,٨$$

$$\text{وبالتالي القسط الوحيد الصافي غ س} = ١٠٠ \times \frac{٧٣٣٥٢٦٤,٨}{٣٣٣١٢٩٥,٤} \approx ٢٢٠,٢ \text{ دينار}$$

الحالة ٢ : الاستحقاق مدى الحياة ومنذ كتابة العقد وفي نهاية كل سنة يعني الدفعات معجلة عادية وتحسب وفقاً للعلاقة

$$\frac{١ + ٣٥٠ \text{ ن}}{٣٥٠} \times \text{ق} = \text{غ} \text{ س} \quad \Longleftarrow \quad \frac{١ + \text{ن س}}{\text{د س}} \times \text{ق} = \text{غ} \text{ س}$$

$$\frac{٣٦٠ \text{ ن}}{٣٥٠} \times ١٠٠ = \text{غ س} \quad \text{القسط الوحيد الصافي غ س}$$

$$٧٠٠١٢٣٥٢,٧ = ١٠٠ \times \frac{٧٠٠١٢٣٥٢,٧}{٣٣٣١٢٩٥,٤} \approx ٢١٠,٢ \text{ دينار}$$

ح - القسط الوحيد الصافي للفترة مدى الحياة موجلة فورية : يعني استحقاقها يتم بعد مرور مدة زمنية معينة من تاريخ كتابة العقد ولتكن م سنة ، وتدفع في بداية كل سنة .

القسط هنا يساوي قسط وقفية بحته يدفع في نهاية م سنة بعد تاريخ كتابة العقد إذا كان المؤمن عليه على قيد الحياة + قسط وقفية بحته يدفع في نهاية م + ١ سنة من كتابة العقد إذا كان المؤمن عليه على قيد الحياة +

$$\text{يعني} = \text{أ س} : \frac{1}{\text{م}} + \text{أ س} : \frac{1}{\text{م}+1} + \text{أ س} : \frac{1}{\text{م}+2} + \dots$$

$$\text{وهذا يساوي د س + م} \quad \text{د س + م + 1} \quad \text{د س + م + 2} \quad \dots + \frac{\dots}{\text{د س}} + \frac{\dots}{\text{د س}} + \frac{\dots}{\text{د س}}$$

$$\frac{\text{ن س + م}}{\text{د س}} =$$

أي أن القسط الوحيد لدفعة مدى الحياة مؤجلة فورية

$$\bullet \quad \frac{\text{ن س + م}}{\text{د س}} \times \text{ق} = \text{م / غ س}$$

د - القسط الوحيد الصافي لدفعات مدى الحياة مؤجلة عادية : يعني تستحق بعد مضي م سنة من تاريخ كتابة العقد وفي نهاية كل سنة

$$\bullet \quad \frac{\text{ن (س + م + 1)}}{\text{د س}} = \text{م / ه س} \quad \text{تخصب بنفس الطريقة.}$$

مسألة توضيحية:

قام السيد والد جود بالإتفاق مع إحدى شركات التأمين على شراء عقد تأمين يضمن لجود دفعات على مدى الحياة مقدارها / ١٠٠٠ / دينار تستحق عند بلوغه تمام العمر ٢١ سنة ، فإذا علمت ان عمره الآن ١٠ سنوات .

• انظر المرجع رقم ١ .

• انظر المرجع رقم ١ .

فالمطلوب:

أحسب القسط الوحيد الصافي الذي سيدفعه السيد والد جود لشركة التأمين لقاء حصوله على هذا العقد في الحالتين:

- استحقاق الدفعة في أول كل سنة.

- استحقاق الدفعة في آخر كل سنة.

الحل : العمر عند كتابة العقد س = ١٠ سنوات

العمر عند الإستحقاق س + م = ٢١ سنة

مدة التأجيل (س + م) - س = م = ١١ سنة

مبلغ الدفعة ١٠٠٠ دينار

$$ن \ ٢١ = ١٣٢٩٩١٥٣٦,٥ ، ن \ ٢٢ = ١٢٧٨٠٥٤٢٥,٥$$

$$د \ ١٠ = ٧٢٩٦٤٨٨,١$$

في الحالة الأولى : الإستحقاق يتم بعد ١١ سنة من تاريخ كتاب العقد ولمدى الحياة وفي بداية كل سنة ، يعني القسط لدفعات من الحياة مؤجلة فورية

ويحسب وفق العلاقة التالية

$$م / قس = ق \times \frac{ن (س + م)}{د س}$$

يعني القسط الصافي لهذا العقد

$$م / قس = \frac{ن (١٠ + ١١)}{د \ ١٠} \times ١٠٠٠ = \frac{ن \ ٢١}{د \ ١٠} \times ١٠٠٠$$

$$= \frac{١٣٢٩٩١٥٣٦,٥}{٧٢٩٦٤٨٨,١} \times ١٠٠٠ = ١٨٢٢٦,٨ \text{ دينار}$$

في الحالة الثانية : الإستحقاق يتم بعد ١١ سنة من تاريخ كتابة العقد ولمدى الحياة ولكن في نهاية كل سنة ، يعني القسط للدفعات مدى الحياة موجه عادية.

ويحسب وفق العلاقة

$$\frac{(ن س + م + ١)}{دس} \times ق = م / عس$$

يعني القسط الوحيد الصافي هنا =

$$\frac{(ن ١٠ + ١١ + ١)}{١٠ د} \times ١٠٠٠ = م / عس$$

$$\frac{٢٢ ن}{١٠ د} \times ١٠٠٠ =$$

$$= \frac{١٢٧٨٠٥٤٢٥,٥}{٧٢٩٦٤٨٨,١} \times ١٠٠٠ \approx ١٧٥١٦ \text{ دينار}$$

هـ - القسط الوحيد الصافي للفترة معجلة مؤقته فورية :

يعني تستحق منذ تاريخ كتابة العقد ولفترة محددة ن سنة فقط وفي بداية كل سنة .

القسط الوحيد الصافي لهذه الدفعات

$$\frac{ن (س) - ن (س + ن)}{دس} \times ق = (ن) | \overline{ن} : عس$$

• انظر المرجع رقم ١ .

و - القسط الوحيد الصافي لدفعة معجلة مؤقته عادية

يعني تستحق منذ تاريخ كتابة العقد ولفترة زمنية محددة قدرها n سنة وتُدفع في نهاية كل سنة .

$$S : n | (q) \times Cq = \frac{(S + 1) - (S + n + 1)}{dS}$$

مسألة توضيحية:

قام السيد جود وهو الآن في تمام العمر ٥٥ سنة بالاتفاق مع إحدى شركات التأمين لشراء عقد تأمين دفعات الحياة يضمن له مبلغاً دورياً وثابتاً قدره / ٢٥٠ / دينار يدفع له لمدة عشر سنوات فقط ابتداء من تاريخ كتابة العقد والمطلوب :

أحسب القسط الوحيد الصافي الذي سيدفعه جود الى شركة التأمين مقابل حصوله على هذا العقد في الحالتين التاليتين:

- إذا كان استحقاق الدفع في بداية كل سنة

- إذا كان استحقاق الدفع في نهاية كل سنة

الحل : العمر عند كتابة العقد $S = ٥٥$ سنة

مدة العقد $n = ١٠$ سنوات

مبلغ الدفعة $Cq = ٢٥٠$ دينار

$n = ٥٥ = ٢٤٠٣٢١٧٧,٤$ ، $n = ٦٥ = ١٠٦٠٦٨٢٧,٥$ ، $n = ٥٥ = ١٦٣٩٣٢٩,٧$ ،

$n = ٥٦ = ٢٢٣٩٢٨٤٧,٧$ ، $n = ٦٦ = ٩٦١١١٣٩,٧$ ، استخرجت من الجداول

المرفقة.

• انظر المرجع رقم ١ .

في الحالة الأولى : الدفع يتم منذ تاريخ كتابة العقد ولفترة زمنية محددة قدرها n بداية كل سنة ، يعني القسط لدفعة معجلة وموافته فورية.

تحتسب وفق العلاقة التالية :

$$C_n : \overline{C_n} (q) = C \times \frac{n - (s) - n(s + q)}{d_s}$$

يعني القسط الوحيد الصافي هنا

$$C_{100} : \overline{C_{100}} (q) = C \times \frac{n - 100 - n(1.05)}{d_{100}}$$

$$= \frac{n - 100 - n \times 1.05}{d_{100}} \times 200 =$$

$$= \frac{10606827,0 - 24032177,0}{d_{100}} \times 200 =$$

$$1639329,7$$

$$= 2047 \text{ دينار}$$

• انظر المرجع رقم ١ .

في الحالة الثانية :

الإستحقاق يتم منذ تاريخ كتابة العقد ولفترة زمنية محددة قدرها n سنة وفي نهاية كل سنة ، يعني القسط لدفعة معجلة موثقه عادية .
ويحسب وفق العلاقة

$$س : \overline{n|q} = ق \times \frac{n(1+q) - (1+s+n)}{دس}$$

يعني القسط الوحيد الصافي هنا :

$$س : \overline{n|q} = ق \times \frac{n(1+10+55) - (1+55)}{55د}$$

$$= \frac{66n - 56n}{55د} \times 250 =$$

$$= \frac{96111390,7 - 22392847,7}{1639329,7} \times 250 \approx 1950 \text{ دينار}$$

ز - القسط الوحيد الصافي لدفعة مؤجله موثقه فورية:

يعني استحقاق الدفع يتم بعد مرور m سنة بعد تاريخ كتابة العقد وتلغ الدفعات فقط لفترة زمنية محددة قدرها n سنة وفي بداية كل سنة

$$م / س : \overline{n|q} = ق \times \frac{n(1+s+m) - (1+n+m)}{دس}$$

• انظر المرجع رقم ١ .

ي - القسط الوحيد الصافي لدفعة موزعة مؤقتة عادية:

يعني يتم استحقاق الدفعة بعد مرور م سنة من تاريخ كتابة العقد وتدفع الدفعات لفترة زمنية محددة فقط قدرها n سنة وفي نهاية كل سنة

$$\bullet \quad \frac{n(s + m + 1) - (s + m + 1)n}{ds} \times \sqrt[n]{(q)} = q$$

مسألة توضيحية :

قام السيد جود البالغ من العمر الآن ٢٥ سنة بالاتفاق مع إحدى شركات التأمين على شراء عقد دفعات الحياة يضمن له عند بلوغه تمام العمر ٤٥ سنة مبلغاً ثابتاً دورياً قدره ١٠٠٠ / دينار ، يدفع لمدة عشر سنوات فقط .

والمطلوب :

أحسب القسط الوحيد الصافي الذي سيدفعه جود لشركة التأمين لقاء حصوله على هذا العقد في الحالتين التاليتين :

- إذا تم الاتفاق على أن يتم الدفع في بداية كل سنة

- إذا تم الاتفاق على أن يتم الدفع في نهاية كل سنة

الحل : العمر عند كتابة العقد = ٢٥ سنة

العمر عند الاستحقاق = م + ٤٥ سنة

• انظر المرجع رقم ١ .

مدة التأجيل م = ٤٥ - ٢٥ = ٢٠ سنة

مدة الدفع ن = ١٠ سنوات، مبلغ الدفعة = /١٠٠٠/ دينار

ن = ٤٥ = ٤٤٤٥٥١٦٤,١ ، ن = ٤٦ = ٤٢٠٦٢٢٥٩,٣ ، ن = ٢٥ = ٤٥٧٣٣٧٧,١
 ن = ٥٥ = ٢٤٣٢١٧٧,٤ ، ن = ٥٦ = ٢٢٣٩٢٨٤٧,٧ ، استخرجت من الجداول
 المرفقة.

في الحالة الأولى : دفعات موجلة مؤقته فورية تحسب وفق العلاقة :

$$\frac{ن(م = م) - (م + م + م + م)}{دس} \times ق = (ق) \sqrt[n]{ن}$$

يعني القسط الوحيد الصافي هنا

$$\frac{ن(٢٥ + ٢٥) - (١٠ + ٢٥ + ٢٥)}{دس} \times ق = (ق) \sqrt[n]{ن}$$

$$\frac{ن ٤٥ - ٤٥ ن}{دس} \times ق =$$

$$\approx ٤٤٦٦ \text{ دينار} = \frac{٢٤٠٣٢١٧٧,٤ - ٤٤٤٥٥١٦٤,١}{٤٥٧٣٣٧٧,١} \times ١٠٠٠$$

في الحالة الثانية : الدفعات موجلة مؤقته عادية تحسب وفق العلاقة :

وعليه اذا كان مبلغ التأمين = ١ وحدة نقدية واحدة يكون

$$\text{القسط} = \text{ح} ١ \times \frac{\text{وس}}{\text{ح م}} + \text{ح} ٢ \times \frac{\text{وس}}{\text{ح م}} + \text{ح} ٣ \times \frac{\text{وس}}{\text{ح م}} + \dots$$

فإذا ضربنا حدي الكسر بالقيمة الحالية للوحدة النقدية ح م فيكون

$$\text{القسط} = \frac{\text{وس ح م} + \text{وس ح م} + \text{وس ح م} + \dots}{\text{ح م} \times \text{ح م}}$$

وبالتعويض عن هذه القيم بما يعادلها كما لا حظنا سابقاً <==

$$\text{القسط} = \frac{\text{ج م} + \text{ج م} + \text{ج م} + \dots}{\text{د م}}$$

وبالتعويض أيضاً عن ج م نجد أن

$$\text{القسط الوحيد الصافي} = \frac{\text{ق م}}{\text{د م}} \quad \text{فإذا كان المبلغ التأميني} = \text{ق}$$

يصبح القسط الوحيد الصافي =

$$\text{أ م} = \text{ق} \times \frac{\text{م م}}{\text{د م}}$$

• انظر المرجع رقم ١ .

مسألة توضيحية :

قام السيد جود الذي عمره الآن ٣٥ سنة بالإتفاق مع إحدى شركات التأمين على شراء عقد تأمين على الوفاة يضمن لورثته مبلغ / ١٠٠٠٠ / دينار إذا حدثت الوفاة في أي وقت كان منذ تاريخ العقد والمطلوب : ما هو القسط الوحيد الصافي الذي سيدفعه جود لشركة التأمين لقاء حصوله على هذا العقد

الحل : العمر عند كتابة العقد س = ٣٥

مبلغ التأمين ق = ١٠٠٠٠ دينار

الإستحقاق يتم على مدى الحياة يعني في أي وقت تحصل فيه الوفاة بعد تاريخ كتابة العقد، فيكون العقد من عقود تأمين الوفاة على مدى الحياة وتحسب أقساطه بالملاحة :

$$\frac{\text{م س}}{\text{د س}} \times \text{أ س} = \text{ق س}$$

$$١١٩٤٨١٠,٥ = \text{م س} \times ٣٣٣١٢٩٥,٤ = \text{ق س}$$

استخرجت من الجدول المرفقه .

يعني القسط الوحيد الصافي

$$\frac{\text{م س}}{\text{د س}} \times ١٠٠٠٠ = \text{أ س}$$

$$١١٩٤٨١٠,٥$$

$$= \frac{١١٩٤٨١٠,٥}{٣٣٣١٢٩٥,٤} \times ١٠٠٠٠ \approx ٣٥٨٧ \text{ دينار}$$

ب - القسط الوحيد الصافي لعقد تأمين الوفاة على مدى الحياة المؤجل لمدة م سنة

يعني يتم الإستحقاق بعد مرور م سنة من كتابة العقد وفي أي قت تحصل في الوفاة
ويحسب وفق العلاقة :

القسط الوحيد الصافي

$$\bullet \quad \frac{م + م}{دس} \times ق = م / أس$$

مسألة توضيحية :

قام السيد جود الذي عمره الآن ٤٢ سنة بالإتفاق مع إحدى شركات التأمين علي
ثراء عقد تأمين على الوفاة يستحق الدفع بعد مرور / ١٨ سنة من تاريخ كتابة العقد،
وفي أي وقت تحدث فيه الوفاة ، ويضمن هذا العقد لورثته مبلغ ٧٥٠٠ دينار
والمطلوب:

أحسب القسط الوحيد الصافي الذي سيدفعه جود لشركة التأمين مقابل حصوله
على هذا العقد .

الحل : العمر عند كتابة العقد م = ٤٢ سنة

العمر عند الإستحقاق م + ٦٠ سنة

مدة التأجيل م = ١٨ سنة

المبلغ التأميني = ٧٠٠٠ دينار

د ٤٢ = ٢٦٥٠٧٣١ ، م = ٦٠ ، ٨٢٥٨٤٧,٧ استخرجت من الجدول المرفقة.

• انظر المرجع رقم ١ .

القسط الوحيد الصافي

$$\begin{aligned} \frac{م + س}{دس} \times ق &= أ س \\ \frac{١٨ + ٤٢ م}{٤٢ د} \times ٧٠٠٠ &= \\ \frac{٦٠ م}{٤٢ د} \times ٧٠٠٠ &= \\ \frac{٨٢٥٨٤٧,٧}{٢٦٥٠٧٣١} \times ٧٠٠٠ &= ١٠٩٠,٥ \text{ دينار} \end{aligned}$$

ح - القسط الوحيد لعقد تأمين الوفاة المؤقت : أي الذي يلتزم فيه شركة التأمين بالدفع للورثة خلال فترة زمنية محددة قدرها ٥ سنة ، بحسب وفق العلاقة :

$$\bullet \quad \frac{م - س (س + ٥)}{دس} \times ق = (ق) \sqrt[٥]{ن أ س}$$

مسألة توضيحية :

قام السيد جود الذي عمره الآن ٢٧ سنة بالاتفاق مع إحدى شركات التأمين على

• انظر المرجع رقم ١ .

شراء عقد تأمين على الوفاة يضمن لورثته مبلغاً قدره / ٧٠٠٠ / دينار إذا حدثت الوفاة اعتباراً من تاريخ العقد وحتى تمام العمر ٥٠ عاماً

و المطلوب :

احسب القسط الوحيد الصافي الذي سيدفعه السيد جود لشركة التأمين مقابل حصوله على هذا العقد

الحل : العمر عند كتابة العقد م = ٢٧ سنة

العمر عند انتهاء الإستحقاق م + ن = ٥٠ سنة

مدة الإستحقاق ن = ٥٠ - ٢٧ = ٢٣ سنة

مبلغ التأمين ق = ٧٠٠٠ دينار

د ٢٧ = ٤٢٩٤٠٩٣,٧ م ٢٧ = ١٢٢٩٥٩٠ م ٥٠ = ١٠٢٨٩٨٨ م

وطالما الإستحقاق يتم في حال حدوث الوفاة بأي وقت كان خلال الفترة ن من تاريخ كتابة العقد يعني العقد من عقود تأمين الوفاة المؤقت وقسطه يحسب وفق العلاقة

$$أ م : \sqrt[n]{(ق)} = ق \times \frac{م - م(م + ن)}{د م}$$

د م

يعني القسط الذي سيدفعه جود هنا =

$$أ م : \sqrt[n]{(ق)} = ق \times \frac{م - م(م + ن)}{د م} = ٧٠٠٠ \times \frac{٢٧ - ٢٧(٢٣ + ٢٧)}{٢٧}$$

$$= ٧٠٠٠ \times \frac{٢٧ - ٥٠}{٢٧}$$

$$= ٢٧٠$$

$$= ٢٥٢ -$$

$$١٠٢٨٩٨٨ - ١٢٥٩٥٩٠ \\ \text{دينار } ٣٧٦ = \frac{\quad}{٤٢٩٤٠٩٣,٧} \times ٧٠٠٠ =$$

د- القسط الوحيد الصافي لعقد تأمين وفاة مؤقت لفترة محددة n سنة ، وموَّجل الدفع لمضي m سنة من تاريخ كتابة العقد.

$$\bullet \quad \frac{(n+m) - (m) - (n)}{\text{دس}} \times \text{ق} = \text{ق} \quad \text{م} / \text{ق} \text{ أس (ق) = ق} \times$$

مسألة توضيحية :

قام السيد محمد والد السيد جود بالإتفاق مع إحدى شركات التأمين على شراء عقد التأمين على الوفاة يضمن للسيد جود مبلغ / ١٠٠٠٠٠٠ / دينار، فإذا كان السيد محمد الآن في تمام العمر ٥٠ عاماً ، على أن يتم الدفع للسيد جود بعد عشر سنوات من الآن / تاريخ كتابة العقد / ولمدة ٢٠ سنة إذا حدثت الوفاة خلالها، وعدم استحقاق أي شيء في حال عدم حدوث الوفاة ضمن هذه الفترة

والمطلوب :

أحسب القسط الوحيد الصافي الذي سيدفعه السيد محمد لشركة التأمين مقابل حصوله على هذا العقد

الحل : العمر عند كتابة العقد $m = ٥٠$ سنة

مدة التأجيل $m = ١٠$ سنوات

• انظر المرجع رقم ١ .

مدة الإستحقاق $q = 20$ سنة

مبلغ التأمين في = ١٠٠٠٠٠ دينار

$$1998744 = 0.05, 206168, 6 = 80.0, 820847, 7 = 60.0$$

استخرجت من الجدول المرفقة

وطالما المبلغ سيدفع للسيد جود في حالة الوفاة خلال عشرين سنة من تاريخ الإستحقاق الذي يكون بعد مرور ١٠ سنوات من كتابة العقد فإن هذا العقد يكون عقد تأمين وفاة مؤقت مؤجل بحسب قسطه وفق العلاقة التالية :

$$\frac{m - (m + s) - m - (s + m + q)}{ds} \times q \text{ أس قى} =$$

$$\frac{m - (10 + 0.05) - m - (0.05 + 20 + 0.05)}{0.05} \times 100000 =$$

$$\frac{80.0 - 60.0}{0.05} \times 100000 =$$

$$206168, 6 - 820847, 7 \times 100000 = 31003 \text{ دينار}$$

٣- حساب الأقساط الوحيدة الصافية في عقود التأمين المختلطة (الحياة والوفاة معاً)

وهذه العقود تجمع بين عقدين أو لها عقد تأمين وفاة مؤقت ، وثانيتها عقد وبقية بحته بدون رد الأقساط، ولكي يكون العقد مختلطاً يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

(١) أن يكون العمر واحد عند تاريخ التعاقد في العقدين.

(٢) أن تكون المدة واحدة في العقدين.

(٣) أن يكون مبلغ التأمين واحد في العقدين.

وبناء على هذا الشرط الثالث يتم تحديد نوع العقد فمثلاً

أ- إذا تساوى مبلغ التأمين في عقد الوفاة مع مبلغ التأمين في عقد الوقفية البحتة سميت آنذاك عقد تأمين مختلط عادي .

ب - وإذا كان مبلغ التأمين في عقد الوقفية البحتة مساوياً لضعف المبلغ في عقد الوفاة سمي آنذاك عقد تأمين مختلط مضاعف.

ج - وإذا كان مبلغ التأمين في عقد الوفاة المؤقت يساوي نصف تأمين الوقفية البحتة سمي عقد تأمين مختلط نصفى.

والآن لنرى كيفية حساب الأقساط في هذه العقود

(١) حساب القسط الوحيد الصافي لعقد تأمين مختلط عادي : وهنا تكون معادلة القسط مكونة من جزأين أولهما يمثل معادلة القسط الوحيد الصافي لعقد التأمين المؤقت، وثانيها يمثل معادلة القسط الوحيد الصافي لعقد الوقفية البحتة، يعني تكون على النحو التالي :

$$\begin{aligned} \text{أ س : } \overline{q} (q) &= q \times \frac{m - m - (q + q) d}{d} + \frac{d (q + q) d}{d} \\ \bullet \text{ يعني أ س : } \overline{q} (q) &= q \times \frac{m - m - (q + q) d + d (q + q) d}{d} \end{aligned}$$

• انظر المرجع رقم ١ .

مسألة توضيحية :

قام السيد جود بالاتفاق مع إحدى شركات التأمين وهو في تمام العمر ٣٤ سنة ،
على شراء عقد التأمين مختلط عادي يضمن له مبلغ / ٥٠٠٠ / دينار لمدة ١٦ سنة
والمطلوب :

أحسب القسط الوحيد الصافي الذي سيدفعه السيد جود لشركة التأمين مقابل
حصوله على هذا العقد .

الحل : العمر عند كتابة العقد س = ٣٤ سنة

مدة العقد ق = ١٦ سنة

العمر عند انتهاء استحقاق العقد س + ق = ٥٠ سنة

المبلغ التأميني ق = ٥٠٠٠ دينار

م = ٣٤٩٤٨٨,٩ = ٣٤ د ، ١٢٠٢٨٢٤,٧ = ٣٤ م

م = ٥٠ = ١٠٢٨٩٨٨,٢ د ، ٥٠ = ١٩٩٨٧٤٤ استخرجت من الجداول

المرفقة

إن معادلة حساب القسط الوحيد الصافي لعقد مختلط عادي هي :

$$\frac{\text{م} - \text{م} - (\text{س} + \text{ق}) + (\text{س} + \text{ق})}{\text{د} \text{ م}} \times \text{ق} = \text{ق} \left| \text{ق} \right|$$

$$\frac{\text{م} - ٣٤ - (\text{س} + ١٦) + (\text{س} + ٣٤)}{\text{د} \text{ م}} \times ٥٠٠٠ =$$

$$\frac{\text{م} - ٣٤ - ٥٠ + ٥٠}{\text{د} \text{ م}} \times ٥٠٠٠ =$$

$$\frac{1998744 + 1028988,2 - 1202824,7}{3439488,9} \times 0.000 =$$

$$3439488,9$$

$$3108 \text{ دينار} = \frac{1998744 + 173836,0}{3439488,9} \times 0.000 =$$

$$3439488,9$$

٢) حساب القسط الوحيد الصافي لعقد التأمين المختلف المضاعف :

يكون وفق العلاقة التالية :

$$\frac{\text{م س} - \text{م} (س + q) + q [د (س + q)]}{\text{د س}} \times q = \text{ق أس : } [q (\text{مضاعف})]$$

مسألة توضيحية :

قام السيد جود الذي عمره الآن ٤٥ سنة بالاتفاق مع إحدى شركات التأمين على شراء عقد تأمين مختلط مضاعف لمدة ١٥ سنة فإذا علمت أنه دفع قسطاً وحيداً صافياً قدره / ١٢٠٦ لقاء حصوله على هذا العقد .

والمطلوب :

أ) أحسب مبلغ التأمين الواجب دفعه في حالة الوفاة .

ب) أحسب مبلغ التأمين الواجب دفعه في حالة الحياة .

• انظر المرجع رقم ١ .

الحل : العمر عند كتابة العقد من = ٤٥ سنة

العمر عند انتهاء الإستحقاق من = ١٥ + ٤٥ = ٦٠ سنة

مدة الإستحقاق = ١٥ سنة

القسط الوحيد الصافي ق أس : \overline{Q} (مضاعف) = ١٢٠٦

$$\text{مر } ٤٥ = ١٠٩٨٠٩٤,٢ = \text{د } ٤٥ = ٢٣٩٢٩٠٤,٨$$

$$\text{مر } ٦٠ = ٨٤٥٨٤٧,٨ = ٦٠ \text{ ، } ١٣٠٦٧٢٣,٨$$

القسط الوحيد الصافي

ق أس : \overline{Q} (مضاعف) = ق × مر - (مر + د) ق + د (مر + د)

دس

يعني أن ١٢٠٦ = ق (مر - ٤٥) - (مر + د) ق + د (١٥ + ٤٥)

$$= \text{ق (مر - ٤٥) - ٦٠ ق + ٢ ق د}$$

$$\text{ق (١٠٩٨٠٩٤,٢ - ١٣٠٦٧٢٣,٨ × ٢ + ٨٢٥٨٤٧,٨ - ١٣٠٦٧٢٣,٨ × ٢)}$$

$$\leftarrow = ١٢٠٦ = \frac{\text{ق (١٠٩٨٠٩٤,٢ - ١٣٠٦٧٢٣,٨ × ٢ + ٨٢٥٨٤٧,٨ - ١٣٠٦٧٢٣,٨ × ٢)}}{٢٣٩٢٩٠٤,٨}$$

$$\frac{١٣٠٦٧٢٣,٨ × ٢ + ٢٧٢٢٤٦,٥}{٢٣٩٢٩٠٤,٨} × \text{ق} = ١٢٠٦$$

$$\frac{٢٧٢٢٤٦,٥}{٢٣٩٢٩٠٤,٨}$$

أي أن ٢٧٢٢٤٦,٥ ق + ٦١٣٤٤٧,٦ ق

$$١٢٠٦ = \frac{\text{ق (٢٧٢٢٤٦,٥ + ٦١٣٤٤٧,٦)}}{٢٣٩٢٩٠٤,٨}$$

$$\frac{٢٧٢٢٤٦,٥ + ٦١٣٤٤٧,٦}{٢٣٩٢٩٠٤,٨}$$

يعني أن ٢٨٨٥٦٩٤,١

$$\leftarrow ١٢٠٦ = \frac{٢٨٨٥٦٩٤,١}{٢٣٩٢٩٠٤,٨}$$

$$\frac{٢٨٨٥٦٩٤,١}{٢٣٩٢٩٠٤,٨}$$

$$ق (\text{المبلغ الذي يدفع في حالة الوفاة}) = \frac{١٢٠٦ \times ٢٣٩٢٠٩٤,٨}{٢٨٨٥٦٩٤,١} = ١٠٠٠ \text{ دينار}$$

أما المبلغ الذي يدفع في حالة الحياة فهو مضاعف يعني $٢ ق أي يساوي ٢ \times ١٠٠٠ = ٢٠٠٠$ دينار

٣ - حساب القسط لوحد الصافي لعقد تأمين مختلط نصفي :
يكون وفق العلاقة التالية :

$$ق \text{ أ س : } \sqrt[n]{\frac{٢ \times م س - م (س + ن) + د (س + ن)}{د س}} = ق \times$$

مسألة توضيحية :

قام السيد جود بالاتفاق مع احدي شركات التأمين على شراء عقد تأمين مختلط نصفي على سائقة الذي يبلغ من العمر الآن ٣٥ سنة ، بحيث يتضمن له هذا العقد مبلغ ١٠٠٠٠٠ دينار إذا ظل السائق على قيد الحياة حتى بلوغه سن الـ ٥٠ سنة او يتم تحويل المبلغ الى ورثته إذا توفي قبل بلوغه هذا العمر والمطلوب : أحسب القسط الوحيد الصافي الذي سيدفعه جود لشركة التأمين مقابل حصوله على هذا العقد ، إذا كان التأمين يضمن للمؤمن عليه للسائق نصف المبلغ المستحق للورثة .

• انظر المرجع رقم ١ .

الحل: العمر عند كتابة العقد م = ٣٥ سنة

العمر عند انتهاء الإستحقاق م + ن = ٥٠ سنة

مدة العقد ن = ١٥ سنة

مبلغ التأمين ق = ١٠٠٠٠٠ دينار

$$١٩٩٨٧٤٤ = ٥٠ د ، ١١٩٤٨١٠,٥ = ٣٥ م$$

$$١٠٢٨٩٨٨,٢ = ٥٠ م ، ٣٣٣١٢٩٥,٤ = ٣٥ د$$

المرفقة.

حساب القسط يكون وفق العلاقة التالية :

$$\frac{٢ \times م - م(م + ن) + د(م + ن)}{د م} \times ق = \text{ق (أ م : ن نصفني)}$$

$$= \frac{٢(٣٥ م - ٣٥(٣٥ + ١٥) + د(٣٥ + ١٥))}{٣٥ د} \times ق$$

$$= \frac{٢(٣٥ م - ١٠٥٠ + ١٧٥ د)}{٣٥ د} \times ق$$

$$\frac{١}{٣٣٣١٢٩٥,٤} + ١٠٢٨٩٨٨,٢ - ١١٩٤٨١٠,٥ = \text{القسط} \times ١٠٠٠٠٠$$

$$\frac{١٩٩٨٧٤٤ \times ٠,٥ + ١٦٥٨٢٢,٣}{٣٣٣١٢٩٥,٤} \times ١٠٠٠٠٠ = \text{القسط}$$

$$= 10.0000 \times \frac{116.194,3}{333.290,4} = 34.977 \text{ دينار}$$

فالتأمين في مثل هذه العقود يضمن للمؤمن عليه إذا بقي على قيد الحياة ٢/١ المبلغ الذي يستحق للورثة في حال وفاته قبل العمر المحدد.

الأقساط السنوية الصافية

إن المقصود بالأقساط السنوية هو مجموع الأقساط الدورية التي يؤديها المؤمن له لشركة التأمين بدلاً من قسط وحيد صافي ، وفي مثل هذه الحالة لا تسري الحماية التأمينية إلا بعد دفع القسط الأول، ودفع هذه الأقساط يتم طيلة حياة المؤمن عليه ، أو خلال فترة محددة بالمقد فقط.

ويتم اللجوء لهذه الطريقة نظراً لأنها تُسهّل على العملاء عملية الدفع من جهة ومن جهة ثانية تشجع على القيام بعملية التأمين لأن القسط يمكن توفيره ، في حين أن مبلغ القسط الوحيد الصافي قد يصعب على الكثير توفيره .

ومن ناحية التطبيق من الضروري المساواة بين أسلوب الدفع في الطريقتين ، يعني عند حساب هذه الأقساط يجب تحقيق المعادلة بين قيمتها وبين قيمة القسط الوحيد الصافي ، أي أن قيمة القسط الوحيد الصافي يجب أن تساوي القيمة الحالية للأقساط لذات الوثيقة يوم التعاقد .

يعني أن القسط الوحيد الصافي = القسط الدوري × عدد الدفعات

فإذا رمزنا للقسط الدوري بالرمز ط ، ولعدد الدفعات بالرمز عد

والقسط الوحيد الصافي كما عرفنا سابقاً أ لكان :

$$\frac{1}{\text{عد}} = \text{ط}$$

وفيما يلي سنري كيفية حساب هذه الأقساط :

أولاً - في عقود الحياة

١) القسط السنوي الصافي لعقد تأمين الوقفية البحتة « يدفع طيلة فترة العقد »

$$\text{ط س : } \frac{1}{Q} (Q) \times Q = \frac{D (S + Q)}{N - N (S + Q)}$$

مسألة توضيحية :

قام السيد جود الذي عمره الآن ٢٦ سنة بالاتفاق مع إحدى شركات التأمين على شراء عقد وقفية بحتة يضمن له مبلغ / ٩٠٠٠ / دينار بعد مضي ٢٤ سنة والمطلوب :
أحسب القسط السنوي الصافي العادي الذي سيدفعه جود مقابل حصوله على هذا العقد .

يلاحظ أن القسط هنا يدفع طيلة فترة العقد

الحل : العمر عند كتابة العقد س = ٢٦ سنة

العمر عند الإستحقاق س + Q = ٢٦ + ٢٤ = ٥٠ سنة

مبلغ التأمين ق = ٩٠٠٠ دينار

$$D = ١٩٩٨٧٤٤ = ٢٦N, ١٠٨٦١٦٢٢٥ = ٥٠N, ٢٩٤٩٥٠ = ٥٠$$

استخرجت من الجداول المرفقة

القسط السنوي لمقد وقفية بحتة بحسب وفق العلاقة :

$$\text{ط س : } \frac{1}{(ق)} \sqrt{ق} = \frac{د(س + ق)}{ن - د(س + ق)} \times ق$$

$$\text{ط ٢٦ : } \frac{1}{\sqrt{٢٤}} = (٩٠٠٠) \times \frac{د(٢٤ + ٢٦)}{ن - ٢٦ د}$$

$$\frac{٥٠ د}{٥٠ ن - ٢٦ د} \times ٩٠٠٠ =$$

$$١٩٩٨٧٤٤ = \frac{٢٣٨,٥ \text{ دينار}}{٣٣٢٩٤٩٥٠ - ١٠٨٦١٦٢٢٥} \times ٩٠٠٠ =$$

٢) القسط السنوي الصافي المحدد لعقد الوقفية البحثية: «يدفع الفترة محددة فقط»

$$\text{ي ط س : } \frac{1}{(ق)} \sqrt{ق} = \frac{د(س + ق)}{ن - د(س + ق)}$$

مسألة توضيحية :

قام السيد جود الذي عمره الآن ٤٥ سنة بالإتفاق مع إحدى شركات التأمين على شراء عقد رأس مال مؤجل «وقفية بحثية» بدون رد الأقساط يضمن له مبلغ / ٥٠٠٠ / دينار بعد ١٥ سنة من الآن والمطلوب:

أحسب القسط الوحيد الصافي الذي سيدفعه جود لشركة التأمين خلال / ١٠ / سنوات لقاء حصوله على هذا العقد .

الحل : يلاحظ أن القسط هنا سيدفع خلال عشر سنوات أي بفترة أقل من فترة العقد لذلك فهو قسط محدد يدفع وفق العلاقة :

$$ي\ ط\ م : \frac{1}{q} (ق) = \frac{د (ق + م)}{ن - م (ق + م)}$$

العمر عند كتابة العقد م = ٤٥ سنة

العمر عند الإستحقاق م + ١٠ = ٤٥ = ١٥ = ٦٠ سنة

فترة السداد : ي = ١٠ سنوات

مبلغ التأمين ق = ٥٠٠٠ دينار

$$د = ١٢٠٦٧٢٣,٨ \quad م = ٤٥ \quad ٤٤٤٥٥١٦٤,١$$

$$ن = ٤٠٣٢١٧٧,٤$$

كما استخرجت من الجدول المرفقة

$$ي\ ط\ م : \frac{1}{q} (ق) \times ق = \frac{د (ق + م)}{ن - م (ق + م)}$$

$$= ق \times \frac{٦٠}{٥٥ - ٤٥}$$

$$= ٣٢٠ \text{ دينار} = \frac{١٣٠٦٧٢٣,٨}{٤٠٣٢١٧٧,٤ - ٤٤٤٥٥١٦٤,١} \times ٥٠٠٠$$

٣) في عقود الدفعات مدى الحياة المؤجلة :

وهنا يوجد حالتين :

أ) القسط السنوي الصافي العادي لدفعات مدى الحياة مؤجلة فورية
وتحسب وفق العلاقة :

$$\text{ط (م / ع س) ق} = \text{ق} \times \frac{\text{ن (س + م)}}{\text{ن س - ن (س + م)}}$$

ب) القسط السنوي الصافي العادي لدفعات مدى الحياة مؤجلة عادية
وتحسب ومن العلاقة

$$\text{ط (م / ع س) ق} = \text{ق} \times \frac{\text{ن (س + م + ١)}}{\text{ن س - ن (س + م)}}$$

مسألة توضيحية :

قام السيد جود الذي يبلغ من العمر ٣٥ سنة بالاتفاق مع إحدى شركات التأمين على شراء وثيقة تأمين تضمن له مبلغاً سنوياً قدره ٢٠٠٠ / دينار إذا بقي على قيد الحياة بعد مضي ٢٥ سنة من الآن .

والمطلوب :

أحسب القسط السنوي الصافي الذي سيدفعه السيد جود لشركة التأمين لقاء حصوله على هذا المقد في الحالتين التاليتين :

- إذا كانت الدفعات ستدفع في بداية كل سنة.
- إذا كانت الدفعات ستدفع في نهاية كل سنة.

الحل : العمر عند التعاقد م = ٣٥ سنة

العمر عند الإستحقاق م + س = ٢٥ + ٣٥ = ٦٠ سنة

مدة التأجيل م = ٢٥

مبلغ الدفعة = ٢٠٠٠ دينار

٦٠ = ١٦٥١٠٠٧٨,٨ ÷ ٣٥ = ٧٣٣٥٢٦٤,٨

٦١ = ١٥٢٠٣٣٥٥

في الحالة الأولى : طالما سيتم الدفع في بداية كل سنة وبعد مرور ٢٥ سنة من كتابة العقد . فإن العقد من عقود الدفعات مدى الحياة المؤجلة الفورية وبحسب قسطه وفق العلاقة :

$$\begin{aligned} & \frac{(م + س) \cdot ن}{(م + س) \cdot ن - س} \times ق = ط \quad (م / غ س) \quad ق \\ & \frac{(٢٥ + ٣٥) \cdot ن}{(٢٥ + ٣٥) \cdot ن - ٣٥} \times ق = ط \quad (م / غ س) \quad ق \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} & \frac{٦٠ \cdot ن}{٦٠ \cdot ن - ٣٥} \times ٢٠٠٠ = \text{أي} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} & \frac{١٦٥١٠٠٧٨,٨}{١٦٥١٠٠٧٨,٨ - ٧٣٣٥٢٦٤,٨} \times ٢٠٠٠ = \approx ٥٨١ \text{ دينار} \end{aligned}$$

في الحالة الثانية : طالما سيتم الدفع في نهاية كل سنة وبعد مرور ٢٥ سنة من تاريخ التعاقد فإن العقد من عقود الدفعات على مدى الحياة المؤجلة العادية ويجب قسطه وفق العلاقة :

$$\begin{aligned}
& \frac{(1+m+s)N}{N-s-(m+s)N} \times Q = Q \left(\frac{m}{s} + 1 \right) \\
& \frac{(1+20+30)N}{(20+30)N - 30N} \times 2000 = \\
& 102.3300 \\
& 030 \text{ دينار} \approx \frac{102.3300}{16010.78,8 - 7330264,8} \times 2000 =
\end{aligned}$$

(٤) في عقود الدفعات مدى الحياة المؤجلة المؤقتة:

وهنا يوجد حالتين أيضاً :

أ) القسط السنوي الصافي لدفعة حياة مؤجلة مؤقتة فورية وتحسب وفق العلاقة :

$$\frac{(1+m+s)N - m - N}{N-s-(m+s)N} \times Q = \frac{1}{\sqrt[n]{Q}} (Q)$$

ب) القسط السنوي الصافي لدفعة حياة مؤجلة مؤقتة عادية وتحسب وفق العلاقة:

$$\frac{(1+Q+m+s)N - (1+m+s)N}{N-s-(m+s)N} \times Q = \frac{1}{\sqrt[n]{Q}} (Q)$$

مسألة توضيحية :

قام السيد جود الذي يبلغ من العمر الآن ٣٦ سنة بالإتفاق مع إحدى شركات التأمين على شراء عقد يضمن له بعد مرور ١٤ سنة من تاريخ التعاقد معاشاً سنوياً قدره ٣٠٠٠ / دينار ، ويستمر دفعه لمدة ١٠ سنوات بعد ذلك الحين إذا بقي على قيد الحياة .

والمطلوب:

أحسب القسط الوحيد الصافي الذي سيدفعه السيد جود لشركة التأمين لقاء حصوله على هذا المقد في الحالتين التاليتين :

- إذا كان المعاش يستحق الدفع في بداية كل سنة .

- إذا كان المعاش يستحق الدفع في نهاية كل سنة .

الحل : العمر عند التعاقد م = ٣٦ سنة

العمر عند الإستحقاق م + ١٤ = ٥٠ سنة

مدة التأجيل م = ١٤ سنة

فترة الإستحقاق n = ١٠ سنوات

المعاش الدوري ق = ٣٠٠٠ دينار

ن = ٥٠ = ٣٣٢٩٤٩٥٠,٩ ، ن = ٦٠ = ١٦٥١٠٠٧٨,٨ ،

ن = ٣٦ = ٧٠٠٢١٣٥٢,٣ ، ن = ٥١ = ٣١٢٩٦٢٠٦,٩ ، ن = ٦١ = ١٥٢٠٣٣٥٥ ،

استخرجت من الجدول المرفقة.

في الحالة الأولى : سيتم الدفع بعد مرور ١٤ سنة من تاريخ التعاقد ولمدة ١٠ /

وفي بداية كل سنة، يعني أن العقد من عقود دفعات الحياة الموجلة الموجله المؤقتة الفورية، فيحسب وفق العلاقة التالية :

$$\frac{n(m+n) - n(m+n+q)}{n - n(m+n)} \times \sqrt[n]{\frac{q}{n}} = \text{ط (م/ءس) : (ق) = ق}$$

$$\frac{n(10+14+36) - n(10+36)}{n - 36n} \times 3000 = (3000)^{\sqrt[10]{10}} \text{ ط (م/ءس) : (ق) = ق}$$

$$\frac{60n - 50n}{50n - 36n} \times 3000 =$$

$$16510078,8 - 33294950,9$$

$$33294950,9 - 70021302,3$$

$$1371 \text{ دينار} = \frac{16510078,8 - 33294950,9}{33294950,9 - 70021302,3} \times 3000 =$$

في الحالة الثانية : إن الدفع سيتم بعد مرور ١٤ سنة من تاريخ التعاقد ولمدة عشر سنوات وفي نهاية كل سنة ، يعني أن العقد من عقود دفعات الحياة الموجهة الموقته العادية ، فيحسب قسطها وفق العلاقة :

$$\frac{n(1+q + m + n) - n(1 + m + n)}{n - n(m+n)} \times \sqrt[n]{\frac{q}{n}} = \text{ط (م/ءس) : (ق) = ق}$$

$$\frac{n(1+10+14+36) - n(1+14+36)}{n - 36n} \times 3000 =$$

$$\frac{61n - 51n}{50n - 36n} \times 3000 =$$

$$\frac{10202300 - 312962.6,9}{32294900,9 - 70021302,3} \times 3000 =$$

$$= 1314,0 \text{ دينار}$$

ثانياً : في عقود الوفاة التي تدفع مبالغها للورثة،

أ) القسط السنوي لعقود الوفاة على مدى الحياة (أي التي تدفع في أي وقت تحدث الوفاة) أو طيلة فترة العقد أيهما يحدث أولاً

$$\text{ط س لمبلغ (ق) = ق} \times \frac{\text{م س}}{\text{ن س}}$$

ب) القسط السنوي العقود الوفاة المحددة : أي التي تدفع في حالة حدوث الوفاة خلال فترة محدودة أو لحين حدوث الوفاة أيهما يحدث أولاً :

$$\text{ي ط س لمبلغ (ق) = ق} \times \frac{\text{م س}}{\text{ن س - ن (س + ي)}}$$

مسألة توضيحية :

قام السيد جود الذي عمره الآن ٢٧ سنة بالاتفاق مع إحدى شركات التأمين على شراء عقد يضمن لورثته مبلغ / ٨٠٠٠ / دينار في حالة وفاته بأية لحظة بعد تاريخ كتابة العقد .

• انظر المرجع رقم ١ .
• انظر نفس المرجع .

والمطلوب :

أحسب القسط السنوي الصافي الذي سيدفعه جود لشركة التأمين مقابل حصوله على هذا العقد في الحالتين التاليتين :

- إذا اتفقا على سداد الأقساط طيلة فترة حياته .

- إذا تم سداد الأقساط لمدة / ١٥ / سنة فقط .

الحل : العمر عند كتابة العقد = ٢٧ سنة

مبلغ التأمين ق = ٨٠٠٠ دينار

م = ٢٧ = ١٢٥٩٥٩٠ ، ن = ٢٧ = ١٠٤١٨٤٦٢,٨ ، ن = ٤٢ = ٦٢٥٧٥١٧ ،
استخرجت من الجداول المرفقة .

في الحالة الأولى : طالما السداد يتم طيلة فترة العقد أو حتى حدوث الوفاة أيهما أولاً فالعقد عقد وفاة على مدى الحياة ، يحسب قسطه وفق العلاقة التالية :

$$\text{ط س : لمبلغ (ق)} = \frac{\text{م س}}{\text{ن س}} \times \text{ق}$$

$$\frac{٢٧ \text{ م}}{٢٧ \text{ ن}} \times ٨٠٠٠ =$$

$$\frac{١٢٥٩٥٩٠}{١٠٤١٨٤٦٢,٨} \times ٨٠٠٠ = ٩٧ \text{ دينار}$$

في الحالة الثانية : طالما السداد يتم لمدة / ١٥ / سنة أو لحين حدوث الوفاة أيهما يحدث أولاً فإن العقد من عقود الوفاة المحددة ويحسب قسطه وفق العلاقة التالية :

$$\frac{\text{مس}}{\text{ن - مس - (س + ق)}} \times \text{ق} = \text{(ي) ط س المبلغ (ق)}$$

$$\frac{27}{(10 + 27) \text{ ن} - 27 \text{ ن}} \times 8000 =$$

$$\frac{27}{42 \text{ ن} - 27 \text{ ن}} \times 8000 =$$

$$\frac{1209090,7}{6207017 - 10418642,8} \times 8000 =$$

$$\frac{1209090,7}{52039000,2} \times 8000 \approx 194 \text{ دينار}$$

ح - القسط السنوي الصافي لعقود تأمين الوفاة المؤقتة أي التي يتم فيها دفع التعويض من قبل شركة التأمين للورثة خلال فترة زمنية قدرها ١٠ سنة :
بحسب وفق العلاقة :

$$\frac{\text{مس - مس - (س + ق)}}{\text{ن - مس - (س + ق)}} \times \text{ق} = \text{ط س : (ق) | (ق)}$$

د - القسط السنوي الصافي لعقود تأمين الوفاة المؤقتة الموجهة : أي التي تلتزم فيها الشركة بالتعويض للورثة بعد مضي ١٠ سنة من تاريخ كتابة العقد والتسديد يتم إذا حدثت الوفاة خلال فترة مؤقتة ١٠ سنة .

$$\frac{\text{مس - مس - (س + ق)}}{\text{ن - مس - (س + ق)}} \times \text{ق} = \text{ط س : (ي) ط س : (ق) | (ق)}$$

مسألة توضيحية :

قام السيد محمد والد السيد جود الذي عمره الآن ٤٢ سنة بالإتفاق مع إحدى شركات التأمين على شراء عقد يضمن للسيد جود مبلغ / ١٥٠٠٠ / دينار إذا ما حدثت الوفاة خلال / ٢٠ / سنة من تاريخ كتابة العقد والمطلوب :

أحسب القسط الصافي الذي سيدفعه السيد محمد لشركة التأمين مقابل حصوله على هذا العقد في الحالتين التاليتين :

- إذا اتفقنا على أن يتم تسديد التعويض لمدة ٢٠ سنة منذ الآن.
 - إذا اتفقنا على أن يتم تسديد التعويض بعدة ١٠ سنوات من الآن ولمدة عشرين سنة.
- الحل : العمر عند كتابة العقد $s = ٤٢$ سنة

مبلغ التأمين $ق = ١٥٠٠٠$ دينار

مدة العقد $n = ٢٠$ سنة

$$س = ٤٢ = ١١٣١٩٢٨,٤ ، ن = ٤٢ = ٥٢١٤٥٥٦٧,٦ ،$$

$$ن = ٥٢ = ٢٩٣٧١٨٢٣,٩$$

$$س = ٦٢ = ٧٧٣٢٠٦,٩ ، ن = ٦٢ = ١٣٩٦٠٤٩٥,٨ ،$$

استخرجت من الجدول المرفقة.

في الحالة الأولى : طالما أن دفع التعويض سيتم للسيد جود خلال العشرين سنة التالية لكتابة العقد فيما لو حدثت الوفاة ، وبالتالي فالعقد من عقود الوفاة المؤقتة وبحسب قسطه وفق العلاقة :

$$طس : \sqrt[n]{(ق)} = ق \times \frac{س - (س + n)}{ن - (س + n)}$$

$$\frac{\text{م} - ٤٢ - \text{م} (٢٠ + ٤٢)}{\text{ن} - ٤٢ - \text{ن} (٢٠ + ٤٢)} \times ١٥٠٠٠ = (١٥٠٠٠) \sqrt{٢٠ : ٤٢}$$

$$\frac{\text{م} - ٤٢ - \text{م} ٦٢}{\text{ن} - ٤٢ - \text{ن} ٦٢} \times ١٥٠٠٠ =$$

$$\approx \frac{٧٧٣٢٠٦,٩ - ١١٣١٩٢٨,٤}{١٣٩٦٠٤٩٥,٨ - ٥٢١٤٥٥٦٧,٦} \times ١٥٠٠٠ = ١٤١ \text{ دينار}$$

في الحالة الثانية : طالما سيتم التعويض للسيد جود بعد العشر سنوات التالية لكتابة العقد فقط ويستمر لمدة العقد التي هي ٢٠ سنة فيكون المقد من عقود الوفاة المؤقتة المؤجلة ويحسب قسطها وفق العلاقة التالية :

$$\frac{\text{م} - \text{م} (س + ن)}{\text{ن} - \text{ن} (س + ي)} \times \text{ق} = \text{ق} (ي) \sqrt{\text{ن} : \text{س}}$$

$$\frac{\text{م} - ٤٢ - \text{م} (٢٠ + ٤٢)}{\text{ن} - ٤٢ - \text{ن} (١٠ + ٤٢)} \times ١٥٠٠٠ = (١٥٠٠٠) \sqrt{٢٠ : ٢٤}$$

$$\frac{\text{م} - ٤٢ - \text{م} ٦٢}{\text{ن} - ٤٢ - \text{ن} ٥٢} \times ١٥٠٠٠ =$$

$$\approx \frac{٧٧٣٢٠٦,٩ - ١١٣١٩٢٨,٤}{٢٩٣٧١٨٢٣,٩ - ٥٢١٤٥٥٦٧,٦} \times ١٥٠٠٠ = ٢٣٧ \text{ دينار}$$

ثالثاً في العقود المختلفة ، التي تدفع في حالتي الحياة والوفاة معاً ،

أ - القسط السنوي الصافي لمقد تأمين مختلف مدته q سنة ، ويحسب وفق العلاقة :

$$\text{ط س : } \overline{q} (q) = q \times \frac{m - m(س + q) + d(س + q)}{n - n(س + q)}$$

ب - القسط السنوي الصافي لمقد تأمين مختلط محدود بمدة y من السنوات ويُحسب وفق العلاقة :

$$\text{ط س : } \overline{q} (q) = q \times \frac{m - m(س + q) + d(س + q)}{n - n(س + y)}$$

مسألة توضيحية :

قام السيد محمد البالغ من العمر الآن ٣٣ سنة والد السيد نجم الدين بالإتفاق مع إحدى شركات التأمين على شراء عقد تأمين يضمن للسيد نجم الدين مبلغاً قدره ٣٠٠٠ / دينار إذا حصلت الوفاة للسيد محمد خلال ٣٢ سنة ابتداء من تاريخ التعاقد، وإن لم تحصل الوفاة وبقي السيد محمد على قيد الحياة حتى نهاية هذه المدة فهو الذي يتقاضى هذا المبلغ .

والمطلوب :

أحسب القسط السنوي الصافي الذي سيدفعه السيد محمد لشركة التأمين لقاء حصوله على هذا المقد في الحالتين التاليتين :

• انظر المرجع رقم ١ .

• انظر نفس المرجع السابق .

- إذا تم الاتفاق على سداد الأقساط طوال فترة التعاقد .

- إذا تم الاتفاق على سداد الأقساط خلال ١٥ سنة فقط.

الحل : العمر عند التعاقد س = ٣٣ سنة

مدة العقد ق = ٣٢ سنة

مبلغ التأمين ق = ٣٠٠٠ دينار

س = ٣٣ = ١٢١٠٨٢٢,٨ د ، ٦٥ = ٩٩٥٦٨٧,٨ د ، ٦٥ = ١٠٦٠٦٨٢٧,٥ د

س = ٦٥ = ٦٨٦٧٥١,٢ د ، ٣٣ = ٨٠٣٤٣٠,٤٨ د ، ٤٨ = ٢٧٥٢١٠,٨٤ د

استخرجت من الجداول المرفقة .

في الحالة الأولى : طالما سيتم السداد طيلة فترة التعاقد فالمقدد مختلط عادي ويحسب وفق العلاقة :

$$\begin{aligned} & \frac{\text{س} - \text{س} - \text{م} - (\text{ق} + \text{س}) + \text{د} + (\text{ق} + \text{س})}{\text{ق} - \text{ن} - (\text{س} + \text{ي})} \times \text{ق} = \text{ق} \\ & \frac{33 - 33 - 33 - (32 + 33) + 33 + (32 + 33)}{32 - 33 - (32 + 33)} \times 3000 = (3000) [32 : 33] \\ & \frac{990687,8 + 6867512,2 - 1210822,8}{10606827,5 - 803430,48,6} \times 3000 = \\ & \frac{1019709,0}{69736221} \times 3000 = 44 \text{ دينار} \end{aligned}$$

في الحالة الثانية : طالما سيتم السداد فقط خلال ١٥ سنة فالمقدد من عقود التأمين المختلط المهلود في سنة ويحسب وفق العلاقة :

مصاريف تحصيل الأقساط من وهي أيضاً نسبة بالآلف وقد تُحسب بالحقبة .

أولاً : القسط السنوي التجاري في عقود تأمين الحياة

أ - القسط التجاري في عقد الوقفية البحتة الذي مدته n سنة : يحسب وفق العلاقة التالية :

$$\bullet \quad \text{ط ج س : } \frac{1}{n} = \frac{1}{(1-s)} \left[\frac{1}{n} : \text{ط س : } \frac{1}{n} + \frac{1}{n} : \text{ك} \right]$$

ب - القسط التجاري في عقد الوقفية البحتة المحدد :

$$\bullet \quad \text{(ي) ط ج س : } \frac{1}{n} = \frac{1}{(1-s)} \left[\frac{1}{n} : \text{ط س : } \frac{1}{n} + \frac{1}{n} : \text{ك} \right] \times \text{ق}$$

مسألة توضيحية :

قام السيد جود الذي يبلغ عمره الآن ٤٥ سنة بالإتفاق مع إحدى شركات التأمين على شراء عقد رأس مال مؤجل (وقفية بحتة) يضمن له مبلغ ١٠٠٠٠ دينار ، إذا بقي على قيد الحياة لمدة ٢٠ سنة من الآن ، والمطلوب :

(١) أحسب القسط السنوي الصافي الذي سيدفعه السيد جود لشركة التأمين لقاء حصوله على هذا العقد .

• انظر المرجع رقم ١ .

• أنظر نفس المرجع السابق حيث أن :

$$\text{(ي) ط ج س : } \frac{1}{n} = \frac{1}{n} : \text{ط س : } \frac{1}{n} + \frac{1}{n} : \text{ك} \quad , \quad \text{وأن } \text{ق س : } \frac{1}{n} = \frac{1}{n} : \text{ط س : } \frac{1}{n} + \frac{1}{n} : \text{ك}$$

(٢) أحسب القسط التجاري إذا علمت أن الشركة تحسب نسبة ٠.١٪ للمصروفات ابتدائية، ونسبة ٠.٥٪ للمصروفات الإدارية، و ٣٪ لمصروفات لتحصيل.

(٣) أحسب القسط التجاري إذا كان القسط سيدفع لمدة عشر سنوات فقط.

الحل: العمر عند التقاعد $n = ٤٥$ سنة

مدة العقد $n = ٢٠$ سنة

تاريخ الإستحقاق $n + ٤٥ = ٢٠ + ٦٥$ سنة إذا بقي على قيد الحياة المبلغ التأميني $ق = ١٠٠٠٠$ دينار.

$د ٦٥ = ٩٩٥٦٨٧,٨$ ، $ن ٤٥ = ٤٤٤٥٥١٦٤$ ، $ن ٦٥ = ١٠٦٠٦٨٢٧,٥$
استخرجت من الجداول المرفقة.

طالما أن القسط سيدفع طيلة مدة العقد يعني أن العقد من عقود الرقبة البحتة التي يحسب قسطها وفق العلاقة:

$$\text{طلب ١: ط س : } \frac{1}{n} \sqrt{ق} = ق \times \frac{د (س + n)}{ن س - ن (س + n)}$$

$$= ق \times \frac{د (٢٠ + ٤٥)}{ن - ٤٥ - ن (٢٠ + ٤٥)}$$

$$= ق \times \frac{د ٦٥}{ن - ٤٥ - ن ٦٥}$$

$$= ق \times \frac{٩٩٥٦٨٧,٨}{١٠٦٠٦٨٢٧,٥ - ٤٤٤٥٥١٦٤}$$

$$٠,٠٢٩٤٢ \times ق = \frac{٩٩٥٦٨٧,٨}{٢٣٨٤٨٣٦,٦} \times ق =$$

طلب ٢ : القسط التجاري

$$ط ج س : \frac{١}{١} = \frac{١}{(١-س)} + [ط س : \frac{١}{١}] + \frac{ت}{ق س : \frac{١}{١}} + ك$$

$$٠,٠٠٥ + \frac{٠,٠٠١}{٢٠ : ٤٥} + [ط : ٤٥] \frac{١}{(٠,٠٣-١)} =$$

$$\frac{٠,٠٠١}{(٠,٠٠٥ + \frac{٦٥٠ - ٤٥٠}{٤٥}) + [٠,٠٢٩٢] \frac{١}{(٠,٩٧)}} =$$

$$\frac{(٠,٠٠٥ + \frac{١٠٦٠٦٨٢٧,٥ - ٤٤٤٥٥١٦٤}{٠,٠٠١} + (٠,٠٢٩٢)) \frac{١}{(٠,٩٧)}}{٢٣٩٢٩٠٤,٨} =$$

$$\frac{١}{٠,٩٧} \times (٠,٠٠٥ + ١٤,١٤٥ / ٠,٠٠١ + ٠,٠٢٩٢) = ق$$

$$١,٠٣ = ق \times (٠,٠٠٥ + ٠,٠٠٠٠٧ + ٠,٠٢٩٢)$$

$$١,٠٣ = ق \times (٠,٠٣٤٤٨٦) \Rightarrow أن :$$

$$ق = \frac{١,٠٣}{٠,٠٣٤٤٨٦} = ٣٥٥٢٠٥٨ \times ١٠٠٠٠ = ٣٥٥٠٠٠٠٠٠٠ دينار$$

الطلب ٣ : طالما أن القسط سيدفع فقط لمدة عشر سنوات معنى ذلك هذا المقد من عقود الوقفية البعثة المحددة ويحسب قسطه وفق العلاقة :

$$(ي) \text{ ط ج س : } \frac{1}{100} - 1 / 1 = [(ي) \text{ ط س : } \frac{1}{100} + ت / 100 + (س + ي) ك +] \times ق$$

$$\frac{(20 + 40) د}{100 - 40} = \frac{1}{20} : 40 \text{ ط } (10) = \frac{1}{20}$$

$$= \frac{990687,8}{24032177 - 44400164} = 0,04870 \text{ دينار}$$

$$\text{القسط التجاري} = (ي) \text{ ط ج س : } \frac{1}{100} - 1 / 1 = [(ي) \text{ ط س : } \frac{1}{100} + ت / 100 + (س + ي) ك +] \times ق$$

$$= \frac{1}{0,3 - 1} [(10) \text{ ط } 40 : \frac{1}{20} + 0,001 + 0,000]$$

$$\text{لكن كما هو معروف } 40 : 10 = \frac{100 - 40}{40} = \frac{60}{40}$$

$$2401277 - 44400164 = 8,53 \text{ نموض في العلاقة السابقة}$$

$$2392904,8$$

$$(ي) \text{ ط ج } 40 : 1 = \frac{1}{100} - 1 / 1 = (ي) \text{ ط س : } \frac{1}{100} + 0,001 + 0,000 + 0,04870 \times 0,97 / 1 = \frac{1}{8,53} \times$$

$$= 0,0048 \times ق < \text{أن :}$$

$$ق = 0,0048 \times 10000 = 4800 \text{ دينار}$$

ثانياً : القسط التجاري في تأمينات الوفاة

أ - العقود التي تدفع أقساطها طيلة فترة العقد أو لحين الوفاة أيهما يحدث أولاً ،
نحسب وفقث العلاقة:

$$(\text{ط م}) = (1/1 - \text{ص}) (\text{ط م} + \text{ت} \frac{(\text{د م})}{\text{ن م}} + \text{ك}) \times \text{ق} *$$

ب العقود التي تدفع أقساطها خلال فترة زمنية محددة قدرها ٥ سنة تحسب وفق العلاقة:

$$(\text{ي}) \text{ ط م} = 1/1 - \text{ص} (\text{ي}) (\text{ط م} + \text{ت} \frac{(\text{ك})}{\text{ن م}} + \text{ق} **$$

مسألة توضيحية :

قام السيد محمد والد السيد جود بالاتفاق مع إحدى شركات التأمين على شراء عقد تأمين على الوفاة يضمن للسيد جود مبلغ / ١٠٠٠٠ دينار اذا حدثت الوفاة في اية لحظة من حياة أبية بعد تاريخ كتابة العقد ، فإذا علمت أن عمر السيد محمد آنذاك كان ٣٠ عاماً

والمطلوب:

(١) أحسب القسط الصافي الذي سيدفعه السيد محمد لشركة التأمين مقابل حصوله على هذا العقد

(٢) أحسب القسط التجاري الذي سيدفعه السيد محمد لشركة التأمين إذا كانت هذه الشركة تحسب نسبة ٠٢ ٪ للمصروفات الإبتدائية ، ونسبة ٠٣ ٪ للمصاريف الإدارية ونسبة ٥ ٪ لمصاريف التحصيل .

(٣) أحسب هذا القسط التجاري الذي سيدفعه السيد محمد للشركة فيما لو اتفقا على تسليد الأقساط خلال عشر سنوات .

• انظر المرجع رقم ١ .

• انظر نفس المرجع السابق حيث أن :

$$(\text{ي}) \text{ ط ج م} = \frac{\text{ص م}}{\text{ن م} - \text{ن م} + \text{ي}} ، \text{ وأن } \text{ت} \frac{\text{د م}}{\text{ن م} - \text{ن م} + \text{ي}} \times \text{ق} = \frac{\text{د م}}{\text{ن م} - \text{ن م} + \text{ي}}$$

الحل : العمر عند كتابة العقد س = ٣٠ سنة

مبلغ التأمين ق = ١٠٠٠٠ دينار

س = ٣٠ = ١٢٣٤٩٥٢,٩ د ، ٣٩٠٥٧٨٢ = ٣٠ ن ، ٩١٦٩٨٤٦١ = ٣٠ ن
٤٠ = ٥٧٧٩٣٤٧,٤ ، كما استخرجت من الجدول المرفقة .

الطلب ١ : طالما سيتم دفع القسط طيلة مدة العقد أو لحين حدوث الوفاة أيهما أولاً فإن القسط الصافي يحسب وفق العلاقة :

$$\text{القسط} = \text{ق} \times \text{م} \div \text{ن} = \frac{١٢٣٤٩٥٢,٩ \times ١٠٠٠٠}{٩١٦٩٨٤٦١} = ١٣٤,٦٧٥ \text{ دينار}$$

$$\text{الطلب ٢ : وأن : ت (دس) = } \frac{٣٩٠٥٧٨٢ \times ٠,٠٠٢}{٣٠ \text{ ن}} = \frac{٣٠ \text{ د} \times ٠,٠٠٢}{٣٠ \text{ ن}}$$

$$= ٠,٠٠٠٠٨٥ =$$

$$\text{وبالتالي يكون القسط التجاري} = (١ / ٩٥) \times (٠,٠١٣٢٦٧٥ + ٠,٠٠٠٠٠٨٥) \times (٠,٠٠٣ + ٠,٠٠٠٠٠٨٥) = ١٧٤ \text{ دينار}$$

الطلب ٣ : عندما يتم الدفع خلال عشر سنوات فقط فيكون القسط الصافي (ى)

ط س

$$= \frac{٣٠ \text{ م}}{٤٠ \text{ ن} - ٣٠ \text{ ن}} = \frac{٣٠ \text{ م}}{(١٠ + ٣٠) \text{ ن} - ٣٠ \text{ ن}} = ٠,٣٦٣٤٤٢ \text{ دينار}$$

$$\frac{39.05782 \times 0,002}{33979114} = \frac{(30.5)}{40.5-30.5}$$

$$= 0,0002298 \text{ دينار}$$

وبالتعويض بالقانون نجد أن القسط التجاري

$$\text{ط س : } 30 = \frac{0,95}{1} (0,003 + 0,0002298 + 0,0363442)$$

$$= 0,41657 \times 10000 = 416,6 \text{ دينار}$$

القسط التجاري لعقد تأمين الوفاة الموقت لمدة ن سنة

$$= (1/n - 1/ص) \text{ أ ط س : } \frac{1}{\overline{q}_n} + \frac{1}{\overline{q}_n} \text{ ك } \times$$

$$\text{حيث أن } \frac{1}{\overline{q}_n} = \frac{1 - \overline{p}_n}{\overline{q}_n} = \frac{1 - (1 - \overline{p}_n)^n}{\overline{q}_n}$$

$$\text{وان أ ط س : } \frac{1}{\overline{q}_n} = \frac{1 - (1 - \overline{p}_n)^n}{\overline{q}_n} = \frac{1 - (1 - \overline{p}_n)^n}{\overline{q}_n}$$

مسألة توضيحية :

قام السيد محمد بالإتفاق مع إحدى شركات التأمين على شراء عقد التأمين على الوفاة يضمن لورثته مبلغ ١٠٠٠٠ دينار إذا حدثت الوفاة خلال عشرين عاماً من تاريخ التعاقد الذي كان عمره عنده يساوي ٥٠ عاماً والمطلوب :

(١) أحسب القسط التجاري الذي سيدفعه السيد محمد لقاء حصوله على هذا العقد إذا علمت أن الشركة تحسب ٠٣٪ مصروفات أولية، و ٠٤٪ مصاريف إدارية و ٢٪ مصاريف تحميل .

(٢) أحسب هذا القسط التجاري إذا تم الإتفاق على سداد الأقساط خلال ١٥

سنة .

الحل : العمر عند التعاقد م = ٥٠ سنة

مبلغ التأمين ق = ١٠٠٠٠ سنة

طالما أن السداد يتم طيلة فترة لتعاقد إذاً فيحسب القسط الصافي وفق العلاقة :

$$\text{أ ط م : } \frac{ق \times م - م - (م + ن)}{ن - م - (ن + م)}$$

$$ق = \frac{م - ٥٠ - (٢٠ + ٥٠)}{ن - ٥٠ - (٢٠ + ٥٠)} \times م$$

$$ق = \frac{٧٠ - ٥٠ - ٧٠}{٧٠ - ٥٠ - ٧٠} \times ٥٠ = \frac{٥٠ - ٧٠}{٧٠ - ٥٠ - ٧٠} \times ٥٠ = \frac{٥٠ - ٧٠}{٧٠ - ٥٠ - ٧٠} \times ٥٠$$

$$= ١٨٦٠٠ \times ١٠٠٠٠ = ١٨٦٠٠٠٠٠ \text{ دينار}$$

$$\text{وأن : } \frac{ق \times م - م - (م + ن)}{ن - م - (ن + م)}$$

$$= \frac{٥٠ - ٥٠ - (٢٠ + ٥٠)}{٥٠ - ٥٠ - (٢٠ + ٥٠)}$$

$$= \frac{٢٧٠٧٨٣٩٧,٧}{١٩٩٨٧٤٤} = \frac{٧٠ - ٥٠ - ٧٠}{٥٠ - ٥٠ - ٧٠} = ١٣,٥٥ \text{ دينار}$$

$$\text{يعني أن : ت} = \frac{٠,٠٠٣}{١٣,٥٥} = \frac{٠,٠٠٣}{١٣,٥٥} = ٠,٠٠٠٢٢١٤$$

وبالتالي يكون القسط التجاري = (٠,٠٠٠٢٢١٤ + ٠,٠٠٠٢٢١٤ + ٠,٠١٨٦٠٠) × ١٠٠٠٠

$$\text{أي} = ٢٣٢٠٠٠ \times ١٠٠٠٠ = ٢٣٢٠٠٠٠٠ \text{ دينار}$$

أما إذا كان القسط سيتم تسليده في غضون ١٥ سنة .

$$\frac{\text{م س} - \text{م} - (\text{س} + \text{د})}{\text{د} (\text{س} + \text{م})} \times \text{ق} = \text{فيكون القسط الصافي}$$

$$= \frac{\text{ق} \times \text{م} - ٥٠ \text{ م} - (١٥ + ٢٠ + ٥٠) \text{ م}}{\text{د} (١٥ + ٥٠)}$$

$$= \frac{٨٥ \text{ م} - ٥٠ \text{ م} \times ١٠٠٠}{٦٥ \text{ د}}$$

$$٥٠٣٧٩٦,٤$$

$$= \frac{٢٢٢٠,٥ \text{ دينار}}{٢٢٦٨٨١٢٣} \times ١٠٠٠٠$$

$$\frac{\text{ن} - ٥٠ \text{ ن} - (١٥ + ٥٠) \text{ ن}}{٥٠ \text{ د}} = \frac{\text{ن س} - \text{ن} (\text{س} + \text{ي})}{\text{د س}} = \sqrt[n]{\text{أما ي}} : \text{غ}$$

$$= \frac{٦٥ \text{ ن} - ٥٠ \text{ ن} - ٢٢٦٨٨١٢٣}{١٩٩٧٨٤٤} = \frac{١١,٣٥٦}{١٩٩٧٨٤٤}$$

$$\text{ت} = ٠,٠٠٣$$

$$\text{يعني} = \frac{٠,٠٠٠٢٦٤٢}{١١,٣٥٦} = \sqrt[n]{\text{غ}}$$

ويكون القسط التجاري =

$$(٠,٩٨ / ١) (٠,٢٢٢٠٥٢ + ٠,٠٠٠٢٦١ + ٠,٠٠٤) \times \text{ق} = \text{أن:}$$

$$\text{ق} = ٢٧٠ \text{ دينار} = ١٠٠٠٠ \times ٠,٠٢٧٠٠٦٣$$

ثالثاً : القسط السنوي التجاري لعقد التأمين المختلط : الذي يدفع في حالة الحياة والوفاء معاً .

أ) إذا كان القسط يُدفع طيلة مدة العقد n فيكون القسط التجاري يُحسب وفق العلاقة:

$$\text{طس : } \overline{r} = \frac{1}{1 - \text{ص (طس : } \overline{r} + \text{ت + ك) } \times \frac{\text{ق}}{\overline{r} : \text{غس}}}$$

حيث أن :

$$\begin{aligned} \text{طس : } \overline{r} &= \frac{\text{مس - م (مس + } \overline{r}) + \text{د (د + } \overline{r})}{\text{ن - ن (مس + } \overline{r})} \\ \text{وأن دس : } \overline{r} &= \frac{\text{ن - ن (مس + } \overline{r})}{\text{دس}} \end{aligned}$$

ب) وإذا كان القسط التجاري يدفع خلال فترة محدودة y سنة مثلاً فتكون العلاقة التي يُحسب وفقها:

$$\begin{aligned} \text{(ي) طس : } \overline{r} &= \frac{1}{1 - \text{ص (و طس : } \overline{r} + \frac{\text{ت}}{\overline{r} : \text{غس : ي)}} \times \text{ق}} \\ \text{حيث أن : و طس : } \overline{r} &= \frac{\text{مس - م (مس + } \overline{r}) + \text{د (د + } \overline{r})}{\text{ن - ن (مس + ي)}} \\ \text{وأن غس : ي} &= \frac{\text{ن - ن (مس + ي)}}{\text{دس}} \end{aligned}$$

الفصل السادس التأمينات الاجتماعية

الفصل السادس التأمينات الاجتماعية

هذا النوع من التأمين تأمين إجباري يحدده القانون من حيث فئاته ، وأخطاره، وتعويضاته ، وشروط وأحكام استحقاقاته ، واشتراكاته ومصادرها وكيفية حسابها وتوزيعها.

وهو شامل لمختلف القطاعات ويتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولذلك نلاحظ أن القوانين الصادرة بهذه التأمينات تستقل لتحديد المستحقون في الحقوق التأمينية الناشئة عن الوفاة ، وأحكام وشروط استحقاقهم ، وكيفية تحديد نصيب كل منهم ، أي أن إرادة الفرد هنا تكاد تكون معدومة ، وتحل محلها إرادة المجتمع .

وهذا ما يجعل مع نظام التأمينات الاجتماعية مسؤولية وضع الأحكام التي تتفق مع الرغبات والاحتياجات المفترضة لمن تشملهم هذه النظم ، من أجل التمكن من تحقيق وتوفير الحماية التأمينية المنشودة التي يتجلى هدفها الأساسي في ضمان مستوي المعيشة أو ضمان الحد الأدنى على الأقل من نفقات المعيشة لمن يتحقق لهم أحد الإخطار الذي يؤدي الى انقطاع دخولهم ، والمشمول بنظام التأمينات الاجتماعية، يعني أن نظام التأمينات يهتم بتأمين وفاة المؤمن عليه باعتباره عائلاً لزوجته وأطفال صغار لا يمكنهم إعاشته أنفسهم ، وكذلك يهتم بوفاة صاحب معاش الشيخوخة أو العجز الذي يختلف ورائه معالين ولو جزئياً من هذا المعاش.

وبذلك يمكن القول أن التأمين الاجتماعي هو كل تأمين إجباري تقوم الدولة وتفرضه على فئة معينة لصالح أفراد آخرين قد يتعرضون من خلال عملهم عند الفقة الأولى الإجباري للإصابة بأشخاصهم أو بأموالهم، يعني أن هذا التأمين يشمل كل أنواع التأمين التي لا يمكن أن تزاولها الهيئات أو الشركات المساهمة ، ويقوم هذا النوع

من التأمين على مبدأ التضامن الاجتماعي المزدوج الذي يقوم فيما بين الدولة والأفراد ، حيث تقوم الدولة في تحصيل الإشتراكات المحددة، والمساهم بجزء كبير في تكوين مبالغ التعويض وتتولى هي القيام بدفع التعويضات المستحقة والفوائد على أساس تضامني ، وبذلك يستطيع هذا النوع من التأمين .تحقيق العديد من الفوائد مثل :

أ - حماية الطبقات الفقيرة في المجتمع من كثير من الأخطاء التي يتعرضون لها ولا قدرة لهم في حماية أنفسهم منها كأخطار العجز ، والوفاء ، والبطالة والشيخوخة والأمراض والحوادث

ب - تحقيق العدالة الاجتماعية للعاملين عن طريق إجبار أصحاب العمل بالمساهمة بقدر معين من الأموال لتغطية التأمين الخاص بالعاملين لديهم ، وعن طريق تحديد الإشتراكات بناء على مراعاة المقدرة المادية للمؤمن عليهم.

ح - المساهمة في تحقيق الاستقرار في علاقات العمل ومنع المنازعات ، ودفع الكفاءة الإنتاجية ، عن طريق ما يمنحه للعاملين من استقرار نفسي ناجم عن إطمئنانهم عن مستقبلهم.

أنواع التأمينات الاجتماعية:

تتوقف أنواع التأمين الاجتماعي عادة على طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي في الدولة ، والتي أيضاً قد تتبع في بعض الأحيان لعامل الزمن ، فتتقلص هذه الأنواع مثلاً في الدولة المتقدمة اقتصادياً واجتماعياً لتُحصر في بعض الفروع فقط، في حين أنها تتسع لتشمل كل فروع المجتمع أحياناً في الدول النامية ، ولكن بشكل عام يقوم هذا التأمين على الأنواع التالية:

أ - تأمين إصابات العمل الناجمة عن حوادث العمل وأمراض المهنة .

ب - التأمين الصحي .

جـ- التأمين ضد البطالة .

د - تأمينات المعاشات - العجز والوفاة والشيخوخة .

وفيما يلي توضيح بسيط لهذه الأنواع من التأمينات:

١- إصابة العمل : تعني إصابة الفرد المؤمن عليه بأضرار نتيجة لوقوع حادث أثناء قيامه بعمله أو بسببه أو خلال ذهابه وإيابه من وإلى عمله دون توقف أو تخلف أو انحراف عن مواصلة السير في الطريق الطبيعي .

وهذا ما يستدعي في حدوث الإصابة تحقق ثلاثة شروط هي :

أولاً : وقوع الحادث فجأة بفعل قوة خارجية كالوقوع على الأرض أو الإصطدام بالآلة أو الانفجار أو السقوط من على مكان مرتفع أو ... دون أن يكون ذلك ناجماً عن عوامل مرضية داخلية

ثانياً : أن يؤدي الحادث الى وقوع ضرر ظاهري أو خفي في جسم المؤمن عليه ، كالجروح والكسور والاختلال العصبي والإصابات العقلية...

ثالثاً : أن تكون هنالك علاقة سببية بين الحادث والعمل يعني أن الحادث هو السبب القريب في حدوث الإصابة وبالتالي أن اعتبار الإصابة إصابة عمل يلزم أن يكون العامل وقت الإصابة قائماً بتأدية عمله أيّاً كان سبب الإصابة، وتعويضات إصابة العمل المودية الى الوفاة تدفع بصورة دورية أو يدفع منها جزء معين كدفعة واحدة إذا تبين أن المستحقين سيحسنوا استثمارها ، وتحق هذه التعويضات الى الفئات التالية :

أ) الزوج الآخر الباقي على قيد الحياة .

ب) الأبناء الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة أو العاجزين عن الكسب عضواً أو عقلياً.

ج) الآباء والأجداد الذي لم تكن لديهم وسيلة للكسب وكان المتوفي ملتزماً بإعالتهم .

د) الأحماد والإخوة الأخوات الذين أعمارهم أقل من ١٨ عاماً والعاجزين عن الكسب إذا كانوا يتامى أو أن والديهم غير قادرين على إعالتهم وبهذا الخصوص نلفت الإنتباه الى نتائج تحليل استمارات الإستقصاء لأمانه مؤتمر العمل الدولي المنعقد سنة ١٩٦٣ لإستطلاع رأي الحكومات الأعضاء حول عدة موضوعات من ضمنها تحديد المستحقين ، وكانت نتائجها تلخص فيما يلي :

أولاً : بالنسبة للأرملة فإن ٨١,٥ ٪ من الدول توافق أداء المعاش للأرملة القائمة برعاية طفل يقل عمره عن ١٥ سنة أو حتى إنهائة الدراسة الأساسية أيهما أكبر ، أو إذا كان قاصراً عن مزاوله أي نشاط يتكسب منه ، ومنها دولتان هما الفلبين / ألبانيا تؤيد رفع السن عن الـ ١٥ سنة ودولتان تؤيد خفض السن حتى الثامنة هم روسيا وأكرانيا.

و ٧٤ ٪ من الدول تقرر استحقاق الأرملة عندما تكون عاجزة عن مزاوله أي عمل و ٧٨,٨ ٪ من الدول تقرر استحقاق الأرملة عندما تبلغ سنأ معينة تجعلها غير قادرة على إعالة نفسها و ١٦,٧ ٪ من الدول تقرر استحقاق الأرملة طيلة فترة عدم زواجها ومن هذه الدول سوريا

ثانياً : بالنسبة للأرمل : إن ٧٧,٨ تقرر استحقاق الأرمل العاجز عن الكسب ، أما تركيا فتشترط استحقاقه عندما يبلغ سن الستين ، وروسيا وأوكرانيا تشترط استحقاقه إذا كان قائماً برعاية طفل يقل عمره عن الثامنة.

ثالثاً : بالنسبة للأطفال : ٨١ ٪ من الدول أقرت أداء المعاش الى الطفل حتى سن إنهاء

الدراسة الأولية أو ١٥ عاماً أيهما أكبر، أو إذا كان عاجزاً عن مزاولة أي عمل مريح .

وأيدت بعض الدول مثل : ألبانيا، كندا ، الكونغو ، لبنان ، المكسيك ، روسيا ، رفع هذا السن إلى ١٦ عاماً، بينما رأت الفلبين وسويسرا والولايات المتحدة رفعه إلى ١٨ سنة ، في حين أن بعض الدول اقترحت رفع هذا السن لمن يستمر في الدراسة العامة أو التدريب المهني أو إذا كان عاجزاً ، ومنها الدانمارك ، إيطاليا ، روسيا ، مالي ، السنغال ، ألمانيا رفعته إلى ١٨ سنة ، وتشيكوسلوفاكيا ولبنان والولايات المتحدة إلى ٢٥ سنة ، بينما رأت كندا عدم وضع حد للطفل العاجز . وفي هذا الخصوص نجد أن المجر وأسبانيا وبعض الدول الأخرى أيدت وجوب امتداد مفهوم الطفل إلى الأطفال بالتبني.

رابعاً : بالنسبة للوالدين والمعالين الآخرين : ٦٨ ٪ من الدول أقرت استحقاق مختلف الأقارب متى كان المؤمن عليه ملتزماً بإعالتهم ، واشترطت دول أخرى أن لا يؤدي تعويض الوالدين إلى تخفيض المقدار الكلي لمستحقات الأرملة واليتامي، في حين قررت بعض الحكومات مثل : ألمانيا الاتحادية ، بلجيكا ، إيطاليا ، المكسيك ، الكاميرون ، بورما . عدم جواز أداء معاشات الوالدين إذا كانت هنالك أرملة أو أطفال

ومما لا شك فيه أن اشتراط الإعالة في تحديد المستحقين في معاشات الوفاة يتفق مع نظم التأمين الإجتماعي وطبيعتها ، حيث أن شرط الإعالة ما هو إلا تطبيق مباشر لمبدأ المصلحة التأمينية المتعارف عليه كأحد المبادئ الأساسية للتأمين .

وأما مرض المهنة فيعني كل مرض ينشأ نتيجة اشتغال العامل في عمل ما أو صناعة معينة ، أي أن هنالك صلة مباشرة بين العمل الذي يزاوله العامل وبين المرض الذي أصابه نتيجة لهذه المزاولة .

لذلك تشترط العديد من الدول لإثبات المرض المهني وجود علاقة سببية بين المرض والعمل ، وهذا مايدعو ها الى تحديد الأمراض المهنية في جداول معينة ، نظراً لأن بعض الأمراض يعود اساساً إلى المهن دون حاجة لتقديم دليل أو إثبات.

إن تطور تشريعات التأمينات الإجتماعية تفيد في تأسيس مزايا إصابات العمل على المسؤولية المدنية أو التقصيرية من جانب صاحب العمل تجاه حوادث العمل سواء من حيث التزامه بتمويل التعويضات أو من حيث مستوي هذه التعويضات ولهذا يلاحظ أن المزايا التأمينية لحالات العجز والوفاة تختلف من حيث :

- أ - إذا كانت هذه الحالات ناجمة عن حالة مرضية ، فيتم توفير تعويضاتها من خلال تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة
- ب - وإذا كانت ناجمة عن إصابة عمل أو مرض مهني ، فيتم توفير تعويضاتها من خلال تأمين إصابات العمل .

علماً بأنه عام ١٩٤٢ قدم السيد «وليم بيرفريدج» مشروع الضمان الإجتماعي الإنكليزي الذي ينادي بتوحيد مزايا العجز أياً كان سببه إصابات العمل أو أمراض المهنة أو ... فالإحتياجات التأمينية للعاجز وللمستحقين عن المؤمن عليه في حالات الوفاة لا تتأثر بسبب هذا العجز أو هذه الوفاة .

إن مصادر تمويل إصابات العمل تعتمد على الإشتراكات والإقتطاعات فهي عبارة عن نسبة معينة من أجور العاملين بالجهاز الإداري للدولة ، ونسبة معينة من أجور العاملين بشركات الدولة ونسبة معينة من أجور العاملين بشركات القطاع الخاص والتعاوني ، ويتم التعويض هنا بشكل عيني كالعلاج والأدوية ، ونقدي في حالات العجز والوفاة.

٢ - تأمين البطالة : إن إعتبار الشخص عاطلاً عن العمل من الوجهة التأمينية يعني أن يكون الشخص راغباً بالعمل وبغض النظر عن الأجر المقرر السائد في المجتمع ، يعني

يُعتبر الشخص عاطلاً عن العمل إذا قام بالبحث عن العمل ولم يجده، وبمجرد ورود اسمه في سجل مكتب العمل عن رغبة صادقة في العمل.

وبشكل أوسع يجب أن يكون الشخص قادراً على العمل أولاً ، وسعي بكل إمكاناته للبحث عن العمل ولم يجد ، بغض النظر عن الأجر ثانياً ، وغير مضرباً عن العمل أو غير مقنماً بأعمال معينة أو قد استقال من الخدمة ، أو انتهت خدمته نتيجة لحكم نهائي في جنائية أو جنحة تمس بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة ثالثاً وتأمين البطالة في هذه الحالة ما هو إلا عبارة عن برنامج للتأمين الاجتماعي يهدف لتعويض العمال العاطلين عن العمل عن جزء من أجرهم المفقود نتيجة للتعطل الإجباري.

فوائد التأمين ضد البطالة:

أ - المساهمة في تخفيف حدة الهبوط الاقتصادي من خلال توفير الدخل لأفراد لا دخل لهم بشكل يجعلهم يساهمون في زيادة الاستهلاك وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي بين الإحتياجات والمطالب أو بين الإنتاج والإستهلاك.

ب - المساهمة في الحفاظ على مهارات ومقدرات العمال .

ج - المساهمة في تقليل معدلات التعطل عن العمل عن طريق ربط الإمتراكات التي يتحملها أصحاب الأعمال بالوسائل التي يتخذونها لاستقرار العمالة لديهم .

ويلاحظ في بلدان العالم الثالث الأخذه بهذا النوع من التأمين أنه يقتصر على العاملين الذين قد يتعطلون عن أعمالهم من غير إرادتهم (إجبارياً) ويتم استحقاق التعويض في هذا التأمين بعد مرور فترة زمنية معينة تختلف من دولة لأخرى ، تسمى بفترة الإنتظار.

ويدفع التعويض عادة على أساس نسبة معينة من آخر أجر للمؤمن عليه المتعطل عن العمل ويتوقف صرف هذا التعويض في الحالات التالية :

- ١- إذا رفض العامل المتعطل عن العمل الإلتحاق بأي عمل آخر .
- ٢ - إذا ثبت عمله لحسابه الخاص أو عند أي صاحب عمل آخر.
- ٣ - إذا غادر البلاد.
- ٤ - إذا استدعي للخدمة في الجيش.
- ٥ - إذا لم يتردد على مكتب العمل في المواعيد المحددة ويعود صرف التعويض بمجرد زوال السبب الداعي لتوقف صرفه.

٣- **التأمين الصحي :** ويعني الرعاية الصحية أو الحماية التأمينية للمريض في العلاج والرعاية الطبية وفي تعويض الأجر خلال فترة العجز المؤقت . أو التخلف عن العمل بسبب المرض ، أما التخلف الدائم عن العمل بسبب العجز أو الوفاة فيعود إلى تأمينات الشيخوخة والعجز والوفاة.

ويقصد بالمريض هنا كل من أصيب بمرض أو حادث غير إصابة العمل كالأمراض غير الناجمة عن العمل ، والحمل والوضع عند المرأة وما شابه.

وتشمل التعويضات والمزايا في هذه الحالة : الخدمات الطبية ، والعلاج والإقامة في المستشفى والعمليات الجراحية ، وصور الأشعة والتحاليل الطبية وصرف الأدوية والولادة عند المرأة ، وأجور الإجازات المرضية ، وأجور الانتقال بين أمكنة العلاج.

وحق الانتفاع بهذا التأمين يشترط الإشتراك في التأمين الصحي لمدة معينة ، أما العاملين بوحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والقطاع العام فلا داعي لإشتراط المدة لأنه عند التحاقهم بالعمل في هذه الجهات خضعوا لكشوفات أثبتت مدى ملائمتهم وسلامتهم.

ومصادر تمويل هذا التأمين هي :

أ - الإشتراكات التي تقتطع من أجور العمال بنسبة محددة قانوناً ، والنسب المحددة التي يلتزم صاحب العمل بدفعها.

ب - رسوم العلاج التي تُحصل من العامل عند كل حالة مرضية هذا ويمكن أن يشمل التأمين الصحي كافة من يعملهم العامل من آباء وزوج وأولاد وذلك تبعاً لأحكام التأمين الصحي وقوانين البلد.

٤ - تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة : يتم التعامل مع هذه الأخطار الثلاثة كأنها أخطار متعارضة أو مائمة ، يعني أن حدوث أحدها يمنع من حدوث الآخر ، أي إما أن نصل الى سن الشيخوخة وإما أن يحصل العجز المبكر أو الوفاة المبكرة ، ولذلك يتم التعامل مع هذه الأخطار من خلال تأمين واحد ، ولهذا لا بد من التعرف على مفهوم كل منها.

- الشيخوخة : وتعني وصول الإنسان إلى مرحلة متقدمة من العمر يتم تحديدها بناء على ضعف القدرة الفيزيولوجية للإنسان وبالتالي زيادة تعرضه للأمراض والتعطل، وإما بناء على اعتبار ذلك السن بداية لمرحلة استراحة دائمة للشخص من عناء عمله ونشاطه الطويل السابق ، يطلق عليها في التأمين السن المعاشي، وبديهي أن يتم تخفيض السن المعاشي هذا كلما كانت الأعمال ذات آثار صحية ضارة أو تتطلب جهداً وأعمالاً مرهقة وصعبة وعادة يتراوح هذا السن بين ٦٠ و ٦٥ سنة ، وأنه بالطبع في العديد من الدول عند النساء أخفض من عند الرجال لأن احتمالات تعطل النساء مع تقدم السن أكبر ولأنهن لا يتركن عادة ورائهن في هذه السن معالين .

ومهما يكن من الضروري ربط السن المعاشي بالتقاعد عن العمل ، لكي لا نقع في مشكلة استمرار بعض ذوي المعاشات في العمل بعد بلوغهم السن المعاشي ، علماً أنه حوالي ثلث نظم المعاشات العالمية لا تنص على التقاعد كشرط من الشروط المؤهلة لإستحقاق معاش الشيخوخة / كالجائز ، وفرنسا ، وألمانيا الاتحادية ، وإيران وإيرلندا ،

وهولندا والزوج ، وباراغواي ، والسويد ، وفنزويلا ، ومصر / حيث أجازوا الجمع بين الأجر والمعاش لعدة أسباب منها:

١ - عدم كفاية مستوي المعاشات لمواجهة نفقات المعيشة.

٢- ارتفاع السن المعاشي وبالتالي تضاعف نسبة ذوي المعاشات الذين تُتاح لهم فرص العمل .

٣- العجز في القوي العاملة في بعض الدول .

- **العجز** : ويعني عدم القدرة على العمل والذي قد يقع فجأة أو يتحقق تدريجياً خلال فترة من الزمن، والتي غالباً ما تصادف الأعمار المتقدمة التي تصاحبها ظروف صحية معينة.

والمقصود بعدم القدرة على العمل هنا ، عدم القدرة على أداء أي عمل إطلاقاً يعني العجز الكلي ، وعدم القدرة على أداء العمل الذي كان يمارسه أي العجز الجزئي، وفي هذه الحالة عندما لا يوجد عمل لدى صاحب العمل يتمكن العامل العاجز جزئياً من ممارسة فيكون آنذاك حكمه حكم العجز الكلي ، وهنا يتم التعويض كراتب أو معاش على أساس نسبة معينة من متوسط الأجر الشهري للسنة الأخيرة أو لسنوات الإشتراك التي عمل خلالها هذا العامل عند رب العمل ، أما إذا كانت العجز جزئياً فيكون التعويض مرتباً تعادل نسبته نسبة ما أصاب العامل من عجز

- **الوفاة** : وهي النهاية الحتمية المؤكدة لنهاية الحياة العملية لأي إنسان وهنا يتم تعويض المستحقين إعانة شهرية تعادل ما يستحقونه من معاش الوفاة حتى إثبات الوفاة حقيقة أو حكماً . أما إذا تمت الوفاة خلال تأدية العمل فقدر الإعانة بما يعادل المعاش المقرر في تأمينات إصابات العمل والمعاش المقرر في تأمين الشيخوخة .

• انظر نفس المرجع رقم ٦ .

وبعد فترة معينة من الوفاة أو ثبوت الوفاة حقيقية أو حكماً يعتبر تاريخ الوفاة هو تاريخ انتهاء الخدمة في تقدير الحقوق المعاشية ويستمر صرف المعاشات والحقوق الإضافية .

الفصل السابع

إعادة التأمين

الفصل السابع إعادة التأمين

إعادة التأمين

إن عملية إعادة التأمين تعني توزيع الخطر وتفتيته بين العديد من المؤمنين ليصبح هذا الخطر منتشرًا وغير مركزاً ، وبالتالي قابلاً للتأمين من الناحية الفنية ، وتحقق من خلاله عملية التوازن المنشود بين مبالغ عمليات التأمين وبين المسؤوليات المترتبة على شركات التأمين.

فمثلاً إن بعض هيئات وشركات التأمين تقوم بالتأمين على الأخطار العامة كالحروب والثورات والزلازل علماً بأن هذه الأخطار مركزه وتُصيب عدداً كبيراً في الأفراد في حالة حدوثها.

أو مثلاً كقيام بعض هيئات التأمين بتغطية التأمين على سفن أو بضائع أو حاملات طائرات أو معسكرات أو مدن سكنية أو مصانع ضخمة ، بمبالغ تفوق كثيراً رأسمالها واحتياطياتها فكيف يمكن ذلك ؟ علماً أنها ستعرض للإفلاس إذا ما حدث الخطر والتزمت بالتعويض.

الحقيقة تقوم شركات وهيئات التأمين بهذا التأمين وتكون مسؤولة عند الوفاء بمبالغها أو تعويضاتها التي تفوق رأس مال هذه الشركات واحتياطياتها بكثير عن طريق: أ - الإحتفاظ لنفسها من تلك العمليات بالقدر الذي يُناسب قدراتها المالية ويتفق مع سياساتها الفنية في قبول الأخطار والتعامل معها.

ب - التعاقد مع شركة أو شركات تأمين أخرى بالمبلغ الفائض الزائد عن قدرتها وإمكاناتها لكي تضمن حقوق المؤمن له في حال حدوث الخطر.

فإذا ما حدث الخطر التزمت الشركة أمام المؤمن له بالمبالغ والتعويضات المتفق

عليها كامله عن طريق تحملها جزء محدود من الخسارة يتفق مع إمكانياتها ، والرجوع الى الشركة أو الشركات الأخرى المتعاقدة معها لدفع نصيبها من تلك المبالغ والتعويضات المتفق عليها وفقاً للعقود المبرمة بينهم.

هذه العملية تسمى التأمين على التأمين أو إعادة التأمين ، وأن شركة التأمين الأولي التي تعاقدت على العملية الأصلية بأكملها تدعى بالمؤمن المباشر أو معيد التأمين ، وأن الشركة أو الشركات التي تم التنازل لها عن جزء من العقد الأصلي أو التي ستتحمل جزء من تعويضاته تسمى بشركة إعادة التأمين أو الشركة الضامنة وإن المبلغ أو القدر الذي تم التنازل عنه من قبل الشركة الأولي للشركة الثانية يسمى الفائض أو الزائد عن حد الاحتفاظ .

وهذا النوع من التأمين لم يكن وليد اللحظة وإنما يعود بالأصل للمراحل الأولي للتأمين عند جماعة اللويدز التي كان من مجمل الأمور المتفق عليها عند هذه الجماعة بالتوسط بين أفراد الجماعة وبين المؤمن لهم عن طريق Brokers هو قيام سمسارة تعرض على الأعضاء Slip إعداد تفاصيل كل عملية تأمينية مطلوبة على بطاقة ورقية لتحديد كل منهم النسبة التي يقبل تحملها من مبلغ التأمين ، يعني مدى مساهمته في العلية التأمينية وقيمة الجزء الذي يتحمله من هذه العملية ، حتى يتم الإكتتاب بمبلغ التأمين الكلي.

ومن هذه النقطة بالذات انطلقت شركات التأمين في عصرنا الحاضر إلى عمليات إعادة التأمين التي تضمن لها إمكانية التعاقد على العمليات التأمينية النادرة أو الضخمة أو المركزة ، وإمكانية الوفاء بالالتزامات كاملة تجاه المؤمن لهم عن طريق الاحتفاظ بجزء من تلك العمليات وإعادة تأمين الجزء الفائض عن حد الاحتفاظ لدى شركات تأمين أخرى من خلال عمليات إعادة التأمين، وعملية إعادة التأمين أملت لها اعتبارات فنية تتعلق بتطبيق قانون الأعداد الكبيرة وما يتطلبه من توافر عدد كبير من الوحدات المعرضة للخطر والمتجانسة والمتشعبة، يعني أنه ليست هنالك أية علاقة بين المؤمن لهم

وبين شركات إعادة التأمين ، فحقوق المؤمن لهم والتزاماتهم تنشأ عن عقد التأمين بينهم وبين الشركة الأولى (المؤمن المباشر) وحقوق والتزامات جميع التأمين (شركة التأمين الأولى) يحكمها عقد إعادة التأمين الذي أبرم بينها وبين هيئة إعادة التأمين.

يعني أن المؤمن الأصلي (شركة التأمين) تلتزم بأداء مبلغ التأمين وتعويض كافة الأضرار بالكامل وفقاً لشروط عقد التأمين ، وهذا ما تختلف فيه عملية إعادة التأمين عن عمليات مبدأ المشاركة في التأمين.

وعمليات إعادة التأمين وطبيعتها الفنية تستلزم في كثير من الأحيان توزيع العمليات المعاد تأمينها بين كافة المناطق والدول بما يحقق نتائج مرغوبة ، وتوزيع هذه العمليات على أساس دولي نابع من أنه في حال تحقق خسائر في منطقة ما ، فحكماً سيكون هنالك أرباح في منطقة أخرى ، وهذا ما يُحافظ على كيان شركات إعادة التأمين وعدم إفلاسها ، ويعود ذلك إلى أن الكوارث التي تؤدي إلى خسائر ضخمة في بلاد معينة والأخطار الطبيعية يتأثر احتمال حدوثها بالظروف السياسية والاقتصادية والقانونية والطبيعية وبالتالي ما يحدث هنا فليس بالضرورة أن يحدث هناك.

إن عقود إعادة التأمين من عقود التعويض ، يعني إذا تمكن المؤمن المباشر (شركة التأمين الأولى) من إجراء تسوية مع المؤمن له ترتب عليها أداء تعويض أقل من التعويض المستحق ، فإن التعويض الذي تلتزم به شركة إعادة التأمين يتم تخفيفه تبعاً لذلك ، وكذلك لانتلزم شركات إعادة التأمين بأية مصروفات يتحملها المؤمن المباشر (الشركة الأولى) نتيجة لنزاع بينها وبين المؤمن له.

طرق إعادة التأمين :

هنالك عدة طرق تعتمد عليها أنواع العقود في عمليات إعادة التأمين هي :

أولاً : الطريقة الاختيارية : وهي أقدم الطرق وتقوم على أساس إعادة التأمين لكل

عملية علي حدة ، بحيث تقوم شركة التأمين المباشر الأولي ؛ بتقرير إعادة التأمين أو عدمه وذلك حسب ما تراه مناسباً ، فإذا ما رغبت في إعادة تأمين ما تقوم آنذاك بعرض العملية على شركات إعادة التأمين بقسيمة يذكر فيها تفاصيل العملية ونسبة الاحتفاظ لديها ، وبيان نوع الخطر والمعلومات الكاملة عن المؤمن لهم ، فإذا قبلت شركة إعادة التأمين تقوم بإثبات ذلك على القسيمة مع بيان النسبة التي قبلتها إن لم تقبل كامل العملية، وتُحال بعد القسيمة من قبل المؤمن نفسه الى شركات إعادة تأمين أخرى حتى تتم تغطية كامل الخطر ويبلغ بالتالي مجموع النسب ١٠٠ ٪ ، وعندها يتمكن المؤمن (شركة التأمين الأولي) من قبول الخطر المعروض عليه من قبل المؤمن له.

مزاياها:

- ١) إنها تمكن المؤمن (شركة التأمين الأولي) من قبول الأخطار الكبيرة ما دام لا يتحمل مسؤوليتها مباشرة .
- ٢) إنها تمكنه من قبول أخطار عديدة تدر عليه أرباحاً باهضة ووفيرة.
- ٣) إنها تتيح شركات إعادة التأمين على تقديم عمولات من الأرباح المتحققة لهم من أجل تحفيز ذلك المؤمن (الشركة الأولي) على استمرار تعاونة معها ، وتشجيعه على انتقاء الأخطار التي احتمالات حدوثها غير كبيرة وتقديمها لها وهذا ما يدعم المركز المالي للشركة الأولي من خلال هذه المنح والعمولات .
- ٤) حرية الاحتفاظ بالعمليات المربحة أو بجزء كبير منها.

مخاطرها :

- ١) طويلة ومعقدة نظراً لإضطرار المؤمن بعرض عملياته على معيدين قد يكونوا في بلدان وأقطار مختلفة.

٢) لإرباك الشركات العاملة في الدول النامية وزيادة أعبائها المالية والإدارية الناجمة عن عمليات الإتصال وما شابه .

٣) احتياج بعض عمليات التأمين الى السرعة في قبول الأخطار ، والذي قد ينجم عنه في حال اللجوء الى هذه الطريقة ، ضياع العملية التأمينية ذاتها إذا لجأ المؤمن له لشركات أخرى.

ثانياً : الطريقة الإجبارية الملزمة للجانبين : وهي تقوم أساساً على عقد إتفاقية إعادة تأمين مع شركة أو شركات إعادة تأمين، تلتزم بمقتضاه شركات التأمين المباشر(الأولي) بالتنازل عن جزء معين من العمليات المحددة بالإتفاقية كنسبة معينة أو جزء من مبلغ عقد التأمين يُعادل الجزء المحتفظ به أو مضاعفاته ، لشركات إعادة التأمين التي تكون بدوها مجبرة على قبول هذا الجزء طالما كانت عملية التأمين في نطاق الاتفاقية .

مزاياها:

- ١) السرعة في الأعمال وتوفير الوقت والجهد والمال ، حيث أنه مجرد ما تعاقد المؤمن المباشر مع المؤمن له تصبح شركات إعادة التأمين بموجب هذا الإتفاق مسؤوله عن نصيبها الذي قد يكون نسبة معينة من كل عملية، أو المبلغ الزائد عن الإحتفاظ
- ٢) تشمل عملية إعادة التأمين كافة العمليات التي يقوم بها المؤمن المباشر والمذكورة في نطاق الإتفاقية دون الحاجة لإجراء تعاقد عن كل عملية .

عيوبها:

إنها تعتبر قيد على شركات التأمين المباشرة ، لأنها تلزمها بإعادة التأمين لكافة

العمليات الداخلة في نطاق الإتفاقية علماً أنه قد يكون من الأفضل لها الإحتفاظ بهذه العمليات نظراً لربحيته المضمونة.

طريقة الحساب المشترك :

وهي قيام عدد من الشركات ذات القدرة المالية والفنية بالتعاون على إنشاء حساب مشترك يضم كافة العمليات التي تقوم بها ضمن إطار معين يتم الإتفاق عليه ، ووفقاً للنسب التي يحددها هذا الإتفاق.

وبذلك يتم إنشاء جهاز تأمين مشترك خاص لجماعة المكتبيين الأعضاء تتم إدارته في الغالب من الأعضاء المشتركين على الرغم من أنه مستقبل تماماً عن الشركات المنضمة إلى هذا الإتحاد.

ويكون أساس توزيع الحصص أو العمليات على الأعضاء بناء على حجم العمليات المقدمة من كل شركة ، وبناءً على توزيع الأقساط والتعويضات والمصاريف الإدارية الخاصة بالمكتب المشترك.

وهنا تظل مسؤولية كل مؤمن مباشر كاملة أمام المؤمن له الأصلي ، والمكتب يكون فقط بمثابة هيئة لإعادة التأمين مملوك للمؤمنين المباشرين وفقاً للحصص المتفق عليها، ويتم اللجوء لهذه الطريقة في حالات إعادة التأمين على الأثماء مرتفعة الثمن كالسفن الذرية وحاملات الطائرات أو في حالات الدرجة العالية من الخطر مثل تأمينات الإشعاعات الذرية أو الكوارث الطبيعية في بعض البلدان .

المصادر

أولاً: باللغة العربية:

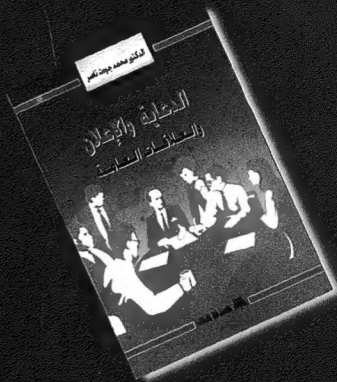
- ١- مبادئ التأمين بين الجوانب النظرية والأسس الرياضية- للدكتور مختار محمود الهانسي- دار النهضة - بيروت.
- ٢ - دراسات في التأمين التجاري والإجتماعي - للدكتور إبراهيم على إبراهيم عبد ربه والدكتور مختار محمود الهانسي - الدار الجامعية الإسكندرية.
- ٣ - مقدمة في مبادئ التأمين للدكتور بيومي موسى صقر - دار الجامعة القاهرة.
- ٤- تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة - دراسة تحليلية - دار النهضة العربية - القاهرة.
- ٥ - اتفاقية العمل الدولية - منظمة العمل العربية - القاهرة.
- ٦- التأمين عماد الاقتصاد القومي والعالمي اقتصاديات الأسرة والمشروع - للدكتور سامي نجيب - دار النهضة القاهرة.
- ٧ - إدارة التأمين - للدكتور عبد الباقي عنبر فالح وآخرون - العراق - جامعة البصرة.
- ٨ - التأمين نظرية وتطبيق - للدكتور كاظم الشربتي - جامعة بغداد.
- ٩ - الخطر والتأمين البحري - للدكتور محمود سمير شرقاوي.
- ١٠ - دراسات في التأمين الإجتماعي - المبادئ النظرية والتطبيقات العملية - دار التأمينات - القاهرة.
- ١١ - الإسلام في حل مشاكل المجتمعات الإسلامية المعاصرة - للدكتور محمد البهي.
- ١٢ - الوسيط في شرح القانون المدني المجلد الثاني للدكتور عبد الرزاق السنهوري.
- ١٣ - الإكتتاب وتقدير الخطر في التأمين على الحياة - بحث للسيد زهير أحمد سعد - جامعة بغداد.
- ١٤ - شركة التأمين الأردنية - العرب للتأمين على الحياة والحوادث عمان - الأردن.

- ١٥ - الشركة العربية الألمانية للتأمين - عمان - الأردن.
- ١٦ - الشركة الأردنية للتأمين - فيلادلفيا للتأمين - الأردن - عمان
- ١٧ - الشركة الأردنية للتأمين - الضامنون العرب - الأردن - عمان
- ١٨ - الشركة الأمريكية للتأمين - أليكو - أمريكا لايف انشورنس كومباني - الأردن .
- ١٩ - شركة الضمان اللبنانية ش . م . ل .

ثانياً : بالأجنبية :

- 1- Patterson E . W - Essentials of Insurance, law, New York.
- 2 - Bicke Ihaupt D.I - Generals of Insurance , 16.
- 3 - Williams . A . and Heins R . M - Management and Insuranee - University of Pansy Lvania.
- 4 - A . Willett, The Economic Theory of Risks and Insuranse.
- 5 - C.A . Kulp , casulty Insuranse.
- 6 - A . Mowbray , Insuranse.

من إصدارات المؤلف
عن دار مجدلاوي.



Dar Majdalawi Pub. & Dis.
Amman 11118 - Jordan
P.O.Box: 184257
Tel Fax: 4611606

دار مجدلاوي للنشر والتوزيع
عمّان - الرمز البريدي: ١١١١٨ - الأردن
ص.ب.: ١٨٤٢٥٧ - تليفاكس: ٤٦١١٦٠٦

ISBN 9957-02-009-9